بيتر بيرك

علم الاجتماع والتاريخ

ترجمة

داوود صالح رحمة



علي مولا

علم الاجتماع
و
التـــــاريخ

Peter Burke

Sociology And History

بيتر بيرك

علم الاجتماع و التاريخ

ترجمة
داوود صالح رحمة



منشورات دار علاء الدين

- **علم الاجتماع والتاريخ.**
- تأليف: **بيتر بيرك.**
- ترجمة: **داوود صالح رحمة.**
- الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
- عدد النسخ /١٠٠٠/ نسخة.

- تمت الطباعة في دار علاء الدين للنشر.

دار علاء الدين

للنشر والتوزيع والترجمة

سورية، دمشق، ص. ب: ٣٠٥٩٨

هاتف: ٥٦١٧٠٧١، فاكس: ٥٦١٣٢٤١

البريد الإلكتروني: ala-addin@mail.sy

مقدمة

هذا الكتاب ذو رأسين يواجه اتجاهين في الحال لأنه مكتوب لكل من علماء الاجتماع والمؤرخين وعنهم. ولهذا السبب فقد حاولت أن آخذ القليل على أنه مسلمات. ويجب تحذير القارئ عن نزعة المؤلف المهنية. فقد تدربت كمؤرخ وما أزال أمارس ذلك مركزاً على التاريخ الثقافي والاجتماعي لأوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. لقد كانت محاولة لكتابة التاريخ الاجتماعي مما قادني إلى تورطي في علم الاجتماع وكذلك الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وهي فرع من المعرفة تلعب دوراً متزايد الأهمية في هذا الكتاب أكثر مما يوحي العنوان. إنني مدين جداً لعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة سوسكس وفي غيرها لأنهم ساعدوني في فهم شيء ما عن ما يفعلونه ولماذا يفعلونه. وكذلك أنا مدين لزملائي المؤرخين الذين تحركوا في نفس الاتجاه لأسباب مشابهة وخاصة آسا بريجز و آلان ماكفارلين و رفائيل صامويل و كيث توماس. كذلك أود أن أشكر جون بارنز و توم بوتومور و ستيفان كوليني و كيث هوبكنز لملاحظاتهم على المسودة والكتاب مكرس لعالم الاجتماع الذي تعلمت منه الكثير.

الباب الأول

علماء الاجتماع والمؤرخون

حوار الطرشان

ليس علماء الاجتماع والمؤرخون دوماً أفضل المتعايشين مع بعضهم. لكنهم بالفعل مثقفون متعايشون، بمعنى أن كلا فرعي المعرفة مع الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهتم جميعها بالمجتمعات ككل وبالمجال الكامل للتصرف البشري. ويمكن تعريف علم الاجتماع على أنه دراسة المجتمع البشري مع التأكيد على التعميم حول تركيبته. ويمكن تعريف التاريخ على أنه دراسة المجتمعات البشرية مع التأكيد على الفروقات بينها وعلى التغيرات التي حصلت في كل منها مع الزمن. والمنهجان كما يتضح مكملان لبعضهما بعضاً. فالتغيير يتم بناؤه والبنى تتغير. وبمقارنة مجتمع ما مع المجتمعات الأخرى نستطيع أن نكتشف المجالات التي يتفرد بها هذا المجتمع. وكل من هذين العلمين يمكن أن يساعد الآخر في التحرر من نوع من ضيق الأفق في التفكير. فالمؤرخون يخاطرون بضيق الأفق بأكثر من المعنى الحرفي. وكونهم متخصصون في منطقة أو فترة ما، فإنهم قد يعتبرون «أبرشيتهم» كمنطقة فريدة من نوعها، وليس اتحاداً فريداً للعناصر التي لكل منها مثيل في مكان ما. ويعاني علماء الاجتماع من ضيق الأفق بأكثر من المعنى المجازي، ضيق أفق في الزمن، أكثر منه في المكان، عندما يعممون ما يخص مجتمعاً ما على أساس الخبرة المعاصرة وحدها، أو عندما يناقشون التغيير الاجتماعي على مدى ثلاثين عاماً دون النظر إلى العمليات طويلة المدى أيضاً.

يرى كل من علماء الاجتماع والمؤرخون ذرة الغبار في عين أحدهما الآخر. وللأسف، فإن كل فريق ينحو إلى ملاحظة الآخر بنوع من التكرار الجاف. وفي

بريطانيا، على الأقل، ما يزال العديد من المؤرخين يعتبرون علماء الاجتماع أناساً يقررون ما هو واضح بمصطلحات بربرية ومجردة، وأنهم يفتقدون إلى الإحساس بالمكان أو الزمان وأنهم يحشرون الأفراد في فئات صارمة، وكي يغطوا ذلك كله، فإنهم يعتقدون أن هذه الأنشطة هي أنشطة «علمية». وبدورهم، فإن علماء الاجتماع يرون في المؤرخين هواة وجامعي حقائق قصيري النظر دون طريقة، وأن غموض بياناتهم يتوافق فقط مع عدم قدرتهم على تحليلها. باختصار، وعلى الرغم من وجود بعض المتكلمين بلغتين والذين غالباً ما سنذكر عملهم، إلا أن علماء الاجتماع والمؤرخين لا يزالون لا يتكلمون نفس اللغة. وحوارهم كما قال المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل هو عادة «حوار الطرشان».

قد يكون من المفيد أن ننظر إلى المؤرخين وعلماء الاجتماع من وجهة نظر علم الاجتماع كي لا نراهم كمهنتين مختلفتين فحسب، وإنما كأحاسيس مميزة بلغاتهم وقيمتهم وأسلوبهم في التفكير معززين بطرائقهم الخاصة بالتدريب أو التعايش الاجتماعي. تعلم علماء الاجتماع الرجوع إلى جداول الأرقام بينما يتجاوزها المؤرخون ويبحثون عن النتائج بالكلمات. يتعلم علماء الاجتماع ملاحظة القواعد وغالباً ما يغربلون الاستثناءات، بينما يتدرب المؤرخون على العناية بالتفصيل وغالباً ما يفشلون في رؤية الأنماط العامة. نفس المقارنة قد تمت بين قبيلة المؤرخين وقبيلة علماء الأجناس «الأنثروبولوجيين». (كون ١٩٦٢ - أريكسون ١٩٧٠ - ديننغ ٣-١٩٧١).

من وجهة نظر تاريخية، يتضح أن كلا الفريقين متهمان بالمفارقة التاريخية. ويبدو أن علماء الاجتماع يفكرون بالتاريخ على أنه ما يزال في مرحلة رانكه القصصية دون تحليل. ويبدو أن المؤرخين يعتقدون أن علم الاجتماع ما يزال في مرحلة «كومته» ذات التعميم الكبير دون بحث تجريبي. لقد تغير كلا الموضوعين تغيراً كبيراً منذ منتصف القرن التاسع عشر. كيف ولماذا تطور الأساسان؟ السؤال تاريخي، وفي القسم التالي، سأحاول أن أعطيه جواباً تاريخياً، وسيكون رداً مؤقتاً، ما دام علم الاجتماع لم يكتب تاريخه (من أجل القسم الإنجليزي من القصة، انظر بورو - ١٩٦٦ - كوليني ١٩٦٦).

التمييز بين
التاريخ وعلم الاجتماع

لم يكن هناك جدل في القرن الثامن عشر بين علماء الاجتماع والمؤرخين لسبب بسيط وواضح وهو أن علم الاجتماع لم يكن قد وجد كعلم منفصل. و مونتسكيو و آدم فيرغسون و جون ميلار محسوبون منذ ذلك الوقت على أنهم علماء اجتماع وهم بالفعل يوصفون أحياناً على أنهم «الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع». هذا القول مضلل. عندما يطبق على ماركس و دوركهايم أو ويبر لأنه يعطي الانطباع بأن هؤلاء الرجال قد شرعوا في تأسيس موضوع جديد، وهم لم يعبروا أبداً عن هذه النية.

قد يكون في الأمر قليل من التضليل إذا وصفنا مونتسكيو و فيرغسون و ميلار بواضعي النظرية الاجتماعية، لأن «روح القوانين - ١٧٤٨ - ومقالة في المجتمع المدني ١٧٦٧- وملاحظات على التمييز بين المكانات السامية - ١٧٧١). كلها كتب مقارنة وتحليلية، ولا تهتم كثيراً بالنظرية السياسية كما تهتم بالنظرية الاجتماعية، وفلسفة المجتمع كما دعاها ميلار. ومع ذلك فإن المرء يمكن أن يعتبر هؤلاء الثلاثة على قدر متساو، على أنهم تحليليون، أو يستعمل مصطلح القرن الثامن عشر فيقول «مؤرخون فلاسفة». وجميعهم انجذبوا إلى التاريخ من أجل إيضاحاتهم، والثلاثة كتبوا دراسات تاريخية. فـ مونتسكيو كتب عن عظمة وانهيار روما، وكتب فيرغسون عن تقدم

وانتهاء الجمهورية الرومانية، وكتب ميلار عن العلاقة بين الحكومة والمجتمع من زمن الأنجلو - ساكسون إلى عهد الملكة إليزابيث الأولى. وفي جيلهم كان عدد من الكتاب يديرون ظهورهم للسياسة والحرب وهما مادة الموضوع التقليدي للتاريخ، وركزوا على القوانين والعادات (الأخلاق كما أسموها) وعلى التجارة والفنون. وعلى سبيل المثال فإن مقالة عن الأخلاق لـ فولتير (١٧٥٦) عالجت الحياة الاجتماعية في أوروبا منذ زمن شارلمان. ومقالة فولتير لم تكن مستندة مباشرة إلى مصادر، لكنها كانت تركيباً جريئاً وأصلياً. وبالمقارنة فإن تاريخ أوسبابروك (١٧٦٨) لـ جوستوس موزر لم يكن غير تاريخ محلي مكتوب من المستندات الأصلية. ومع ذلك، فإن موزر قرأ ما كتبه مونتسكيو وتشجع على أن ينسب مؤسسات وستفاليا إلى بيئتها كمثال مبكر على مساهمة النظرية الاجتماعية في البحث التاريخي. وكتاب جبسون «الانحطاط والسقوط ١٧٧٦». كان تاريخاً اجتماعياً وسياسياً للإمبراطورية الرومانية، وهو يدين بالفضل إلى آدم فيرغسون وآدم سميث أيضاً.

بعد مئة سنة، كان المنظرون الاجتماعيون ما يزالون قريبين من التاريخ. فقد ناقش ماركس أمثلة تاريخية مراراً وبالتفصيل في كتابه «رأس المال» وفي كتابات أخرى بينما كتب آنجلس دراسة عن حرب ١٥٢٥ للفلاحين الألمان. لم تكن دراسته مستندة إلى بحث مبتكر، لكن نفس النقد لا يمكن أن نطلقه على كتاب توكويفيل «النظام القديم والثورة الفرنسية» الذي يعتبر بذرة تاريخ مستند إلى الأرشيف ومساهمة مهمة في النظرية الاجتماعية أيضاً.

ومع أن أوغست كومته كان أقل اهتماماً بدراسة المواقع التاريخية القاسية من توكويفيل أو ماركس أو آنجلس، إلا أن عمل حياته يمكن أن يوصف على أنه فلسفة التاريخ، بمعنى أنه حاول تحديد الاتجاهات الرئيسية في الماضي والتي قسمها إلى ثلاثة عصور هي عصر الدين وعصر الميتافيزيقا وعصر العلم.

كان كومته يعتقد بأن التاريخ الاجتماعي، أو كما سماه هو، التاريخ من دون أسماء الأشخاص أو حتى من دون أسماء الشعوب أمر لا مفر منه لدراسة ما كان هو أول من أطلق عليه «علم الاجتماع». وقد بين هربرت سبنسر عملية التطور الاجتماعي منذ تاريخ مصر القديمة واليونان القديمة وروسيا تحت حكم بيتر الكبير، وهكذا. و «المنهج المقارن» الذي اتبعه ماركس وكومته وسبنسر وعدد من معاصريهم كان منهجاً تاريخياً بمعنى أنه وضع كل مجتمع وكل عادة وكل نتاج صناعي في سلسلة زمنية تبدأ بالهمجية وتنتهي بالحضارة (نيسبت ١٩٦٩ - الفصل ٦).

من جهة أخرى، تناول المؤرخون علم الاجتماع بجدية أقل في عام ١٨٥٠ عما كان عليه في ١٧٥٠. وأكثر المؤرخين الوقورين لتلك الفترة كان ليوبولد فون رانكه الذي لم يكن معادياً للتاريخ الاجتماعي. لكن الكتب التي ألفها، وكانت عديدة، ركزت على الدولة واحتل المجتمع حيزاً صغيراً. في زمنه وتحت تأثيره عاد التاريخ السياسي إلى موقعه المهيمن القديم.

كانت هنالك عدة أسباب لتراجع التاريخ الاجتماعي هذا. فالثورة التاريخية المرتبطة بـ رانكه كانت ثورة في المنهج الذي اشتمل على محاولة كتابة تاريخ موضوعي و «علمي» على أساس المستندات الرسمية. وقد طور المؤرخون مجموعة من التقنيات المعقدة في تعميم مصداقية هذه المستندات. كانوا يعرفون كيف ينظمون مادتهم عندما يجدونها، وكان هناك مكان لكل حقيقة، وكانت كل حقيقة في مكانها، في تتابع زمني.

وبالمقارنة، فقد بدا عمل المؤرخين الاجتماعيين غير مهني. «فالتاريخ الاجتماعي» هو في الحقيقة مصطلح مختصر جداً لما كان في الواقع فئة متخلفة عرفها ج. م تريفيليان بكل صراحة على أنها «تاريخ حذفت السياسة منه». والفصل الثالث الشهير حول المجتمع في أواخر القرن السابع عشر في كتاب ماكولي «تاريخ إنجلترا - ١٨٤٨) وصفه ناقد أدبي معاصر، بقسوة ولكن ليس من غير عدل، على أنه «دكان فضول قديمة» لأن الموضوعات المختلفة - الطرقات والزواج والصحف وما إلى ذلك - تبعت أحداها الأخرى في نظام واضح.

وكتـاب بوركاردـيت «حـضارة عـصر النهـضة في إيطاليـا (١٨٦٠)» الـذي تم الاعتراف به فيما بعد على أنه كلاسيكي لم يكن ناجحاً زمن نشره، ربما لأنه كـان مقالـة انطباعيـة اعتمـدت علـى المـصادر الأدبيـة ولم تـستفد كـثيراً مـن المـستندات الرسميـة. وعنـدما نـشر ج. ر. غـرين كتابـه «تـاريخ قـصير للـشعب الإنجليـزي (١٨٧٤)» والـذي ركـز علـى الحيـاة اليوميـة علـى حـساب المعـارك والمعاهدات، فقد قيل بأن أستاذه السابق فريمان علق بأنه لو أن غرين قد ترك كل «المادة الاجتماعية»، لكان بإمكانه كتابة تاريخ جيد لانجلترا. أما المؤرخ الفرنسي فوستل دو كولانج والذي ركز كتابه «المدينة القديمة (١٨٦٠)» على تاريخ العائلة في اليونان وروما فقد كان استثنائياً نسبياً لأن زملاءه المحترفين قد تناولوه بجدية وهم يعتقدون بأن التاريخ هو علم الحقائق الاجتماعية أو هو علم الاجتماع الحقيقي.

باختصار، لقد كان لثورة رانكه التاريخية نتيجة مهمة غير مقصودة. وما دام منهج «الوثائق» قد تم التعامل به على أفضل وجه فيما يخص التاريخ السياسي التقليدي، فإن تبنيه قد جعل مؤرخي القرن التاسع عشر محدودين، وبمعنى آخر، ذوي طراز قديم في اختيار موضوعهم أكثر من أسلافهم في القرن الثامن عشر. فقد رفضوا التاريخ الاجتماعي لأنه لم يكن «علمياً» بما يكفي.

من جهة أخرى، رفض الكثيرون من المؤرخين علم الاجتماع لأنه كان «علمياً»، أي أنه كان مجرداً ومختزلاً، لا يسمح بتفرد الأشخاص والأحداث. هذا الرفض بدا واضحاً في عمل بعض الفلاسفة الألمان في أواخر القرن التاسع عشر مثل دلثي و وندلباند. دلثي الذي كان مؤرخاً ثقافياً ممارساً وفيلسوفاً أيضاً، اعتبر علم الاجتماع لدى كومته وسبنسر على أنه زائف علمياً ووضع التمييز الشهير بين العلوم والذي كان: «الشرح من الخارج» (توضيح erklären)، والعلوم الإنسانية بما فيها التاريخ الذي يهدف إلى «الفهم من الداخل» (فهم Vwerstehen) (دلثي ١٨٨٣). كذلك فإن وندلباند وضع تمييزاً شهيراً متساوياً بين التاريخ «المثالي» الذي يدرس حالة فردية والعلم الطبيعي الذي يهتم بتوطيد القوانين العامة

(وندلياند ١٨٨٤). والمتحدث الانجليزي الرائد بوجهة النظر هذه هو الفيلسوف والمؤرخ آ. ج. كولينغوود الذي صاغ التمييز بين المؤرخ والعالم في عام ١٩٣٥ على النحو التالي:

عندما يسأل العالم: «لماذا ينقلب لون ورقة عباد الشمس إلى اللون القرنفلي»؟ فإنه يعني «في أيّ مناسبات تتحول ورقة عباد الشمس إلى اللون القرنفلي» وعندما يسأل المؤرخ: «لماذا قام بروتوس بطعن يوليوس قيصر»؟ فهو يعني «بماذا كان بروتوس يفكر عندما طعن القيصر»؟

من وجهة النظر هذه من الضروري أن يكون علم الاجتماع علماً زائفاً يدرس الإنسان بطرائق تناسب فقط دراسة الطبيعة، وليس هناك مكان للتاريخ الاجتماعي على خارطة التعلم.

ومع ذلك فإن رد الفعل المعادي للتاريخ الاجتماعي لا يمكن تفسيره بالمصطلحات الفكرية وحدها. فسيطرة التاريخ السياسي في القرن التاسع عشر «بتحديد أكثر، عودته للسيطرة» تطالب بالتحليل باستخدام مصطلحات علم الاجتماع. ولا بد من إبراز نقطتين واضحتين هنا. مع أن المؤرخ يلعب دوراً اجتماعياً بالتاريخ الطويل الذي يمتد في الماضي إلى هيرودوت إذا لم يكن أبعد، فإن هذا الفرع من المعرفة كان مهنياً حرفياً فقط في القرن التاسع عشر، عندما تأسست معاهد البحث والمجلات المتخصصة والكليات الجامعية. عندها قامت نقابة المؤرخين برفض التاريخ الجامعي كما رفضته نقابة علماء الاجتماع بعد جيل لأنه لا يتطابق مع المعايير المهنية الجديدة. والنقطة الثانية أن الحكومات كانت ترى في التاريخ وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية وكتربية للمواطنة أو كما عبر مراقب أقل تأييداً على أنه «دعاية». وعندما تقسمت الدول الجديدة كألمانيا وإيطاليا وكذلك الدول القديمة كـ فرنسا وأسبانيا بفعل التقاليد، فإن تدريس التاريخ الوطني في المدارس والجامعات قد أنجز التكامل الاجتماعي. ونوع التاريخ الذي كانت الدول مستعدة للدفع من أجله كان بصورة طبيعية، تاريخ الدولة. وكانت الصلات بين التاريخ والحكومة قوية وخاصة في ألمانيا. (جيلبرت ١٩٦٥- موزز ١٩٧٥).

استمر أصحاب النظريات الاجتماعية، بدورهم، في دراسة التاريخ، لكن لم يصرفوا إلا وقتاً قصيراً على المؤرخين. وعلى سبيل المثال، أشار كومته باحتقار إلى التفاصيل غير المهمة والطفولية جداً للحواديت العقيمة التي جمعها المصنفون العميان بفضول لا عقلاني. (كومته ١٨٦٤ - المحاضرة ٥٢). وصرح هربرت سبنسر بأن علم الاجتماع وقف أمام التاريخ «كما يقف مبنى ضخم وهو محاط بأكوام الحجارة والطابوق الذي ينتشر حوله» ومرة أخرى، فإن الحكم النبيل الذي يمكن للمؤرخين أن يطلقوه هو رواية حياة الأمم من أجل تقديم مواد لعلم الاجتماع المقارن. لقد قطعنا شوطاً طويلاً من التعاون الذي ساد القرن الثامن عشر بين المؤرخين الفلاسفة وفلاسفة المجتمع.

وفي أحسن الأحوال، فإن المؤرخين كان ينظر إليهم على أنهم جامعو مواد خام لعلماء الاجتماع. وفي أسوأ الأحوال، كانوا لا علاقة لهم بالموضوع بصورة كاملة لأنهم لم يكوموا النوع الصحيح من الطابوق. ولنقتبس قول سبنسر «إن سيرة حياة الملوك وأطفالنا الذين يتعلمون الأقل، لا تلقي أي ضوء على علم المجتمع» (سبنسر ١٩٠٤ الصفحات ٩-٢٦).

في بداية القرن العشرين كان المنظرون الاجتماعيون الرئيسيون ما يزالون يأخذون التاريخ بكل جدية، مهما كانت فكرتهم عن المؤرخين. ومثل كومته وسبنسر قبله، - فقد بدا أن إميل دوركهايم قد ظن أن عمل التاريخ كان بالفعل «معرفة واسعة عبثية». ومع ذلك، فقد اعتقد أيضاً أن الماضي يمكن أن يكون ذا فائدة لعلم الاجتماع، واقترب من فوستل دو نورمال في كتابه «تقسيم العمل ١٨٩٣ والنماذج الأولية للحياة الدينية ١٩١٢). أما دوركهايم نفسه فقد كتب تاريخاً للتعليم في فرنسا. وقد جعله سياسة مجلته «سنوية علم الاجتماع Annee Sauiologigue» حيث كان ينقد الكتب عن التاريخ شريطة أن لا تكون مهتمة بما أسماه التاريخ «السطحي» للأحداث. ومن المحتمل أنه كان يوافق على المؤرخين الفرنسيين مثل لوسيان فيبفر و مارك

بلوش اللذين رفضا تاريخ الأحداث بعد جيل «بيللاه ١٩٥٩ - مومغليانو ١٩٧٠، لوكس ١٩٧٣ - الفصل الثاني).

أما بالنسبة لـ ماكس ويبر، فإن عمق واتساع معرفته التاريخية كان بحق ظاهرة ضخمة. وقد ألف كتباً عن الشركات التجارية في العصور الوسطى وعن التاريخ الزراعي لروما قبل أن يقوم بدراسته الشهيرة عن أخلاق البروتستانت وروح الرأسمالية. وقد اعتبر العالم الكلاسيكي الشهير تيودور مومسن ويبر على أنه خير سلف. وعندما عاد إلى نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، لم يتخل ويبر عن دراسة الماضي وقد لجأ إلى التاريخ من أجل المادة وإلى المؤرخين من أجل المفاهيم مثل «الدولة الميراثية» أو «الكرامة»، وهو مصطلح أخذه من مناقشة الكنيسة المبكرة من المؤرخ الكنسي رودولف سوهم، وأعطاه استعمالاً عاماً. وكان من المناسب لو أن علماء الاجتماع العظام ذوي العقول التاريخية قد جاؤوا من الأمة الأكثر تاريخية في أوروبا. وفي الحقيقة فإن ويبر بالكاد ظن بنفسه على أنه عالم اجتماع. وفي نهاية حياته، عندما قبل كرسياً حول الموضوع في ميونيخ علق باستخفاف «لقد حدث أنني الآن عالم اجتماع حسب أوراق تعييني. (بيندكس ١٩٦٠ - مومسن ١٩٧٤ - روث ١٩٧٦).

لم يكن دوركهايم و ويبر وحدهما من بين علماء الاجتماع في ذلك الوقت باهتمامهما بالتاريخ. وعلى سبيل المثال، فقد تدرب تونيز على أنه كلاسيكي وحافظ على اهتمامه بالماضي. ومقالة باريتو حول علم الاجتماع ناقشت أثينا الكلاسيكية وروما وسبارطة بتفصيل كبير، وأخذ أمثلة من تاريخ إيطاليا في العصور الوسطى. و ألبيون سمول، الذي أصبح رئيس أول كلية لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية (في شيكاغو عام ١٨٩٢) كان بشكل واضح بروفيسوراً في التاريخ، ومثل دوركهايم وسبنسر انتقد سمول مهنة التأريخ، لكنه استمر في دراسة الماضي. والأنثروبولوجيا كعلم جديد كانت قريبة من التاريخ في ذاك الوقت. أما السير جيمس فريزر الذي شغل أول كرسي في الأنثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا (كبروفسور زائر

في لبرفول عام ١٩٠٧ و١٩٠٨) كان كلاسيكياً سابقاً قلب الفكر البدائي للتاريخ المقارن. وفي الولايات المتحدة ظن فرانز باوس الذي أسس أول كلية جامعية للأنثروبولوجيا (في كلارك عام ١٨٨٨ وكولومبيا في ١٨٩٩) أنه مهتم بالتاريخ الثقافي للقبائل المختلفة كأساس للتعميم فيما يخص تطور الجنس البشري.

فجأة، وفي نحو عام ١٩٢٠ ترك علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع اللجوء إلى الماضي. فقد اكتشف برونيسلو ماكينوفسكي الذي تدرب في بريطانيا كعالم أنثروبولوجيا أهمية «العمل الميداني» كما دعاه ونادى به. وبكلمات أخرى الملاحظة المشاركة. هذه الملاحظة المشاركة لم تكن جديدة كلية، فقد كان باوس يقوم بزيارات طويلة إلى كواكيتول منذ عام ١٨٨٦، وأمضى رادكليف براون الأعوام ١٩٠٦ و١٩٠٨ في جزر أندامان. أما الجديد فهو إصرار ماكينوفسكي على العمل الميداني كطريقة أنثروبولوجية للكمال. وقد قال بأن على «عالم الأنثربولوجيا أن يهجر منصبه المريح على الكرسي الطويل على الشرفة». وأصبح العمل الميداني مرحلة مهمة في تدريب كل عالم أنثروبولوجيا. والطريقة الجديدة مثل تاريخ رانكه كان أكثر علمية، وطريقة أكثر وثوقاً في دراسة المجتمعات القبلية المعاصرة أكثر من التاريخ التطوري الذي سبقها. ومع ذلك، فإنه لا يمكن تطبيقها على الماضي.

كذلك بدأ علماء الاجتماع في أخذ الكثير من بياناتهم من المجتمع المعاصر، سواء استعملوا الإحصاءات الرسمية أو قاموا هم أنفسهم بالمسح والفحص. وانتحار دوركهايم (١٨٩٧) مثال على أول هذه المناهج، وعمل كلية شيكاغو في العشرينيات يوضح الثانية. وقد قام أفراد كلية علم الاجتماع في جامعة شيكاغو بدراسة المدينة وخاصة الأحياء الفقيرة فيها دراسة ميدانية كما لو أنهم كانوا علماء أنثروبولوجيا اجتماعيين. أما قائدا هذا المشروع روبرت بارك و أرنست بيرغيس فقد كانا يضاهيان فرانز باوس، وسرعان ما قام علماء الاجتماع في أماكن أخرى بتقليد طريقتهما.

كانت هناك عدة أسباب لهذا الانتقال الرئيسي إلى تهذيب الحاضر على حساب الماضي. وكان أحد الأسباب عملياً. وحيث أن المؤرخين لم يزودوا علماء الاجتماع بالمادة الخام التي احتاجوا لها، فقد اضطر علماء الاجتماع لإيجاد مادتهم بأنفسهم.

وكلما كانت المادة التي جمعوها والدراسات التي نشروها أكثر، كلما كان من السهل وضع نظريات على أساس دراساتهم الخاصة، ومن الصعب إيجاد الوقت لقراءة ما هو خارج عن مجالهم. لقد بدأ هذا الفرع من المعرفة يصبح مؤسساتياً ومهنياً. وكلما عظم وعي علماء الاجتماع بأنفسهم، كلما قل اعتمادهم على المادة «الغريبة» سواء كانت إثنوغرافية أو تاريخية.

هذه التغييرات داخل هذا العلم تزامنت مع بعض التطورات الفكرية العامة. وتفسير العادات أو المؤسسات الحكومية عن طريق الماضي، بمعنى التطور الاجتماعي والانتشار الاجتماعي حل محلهما تفسير الوظائف الاجتماعية لهذه العادات والمؤسسات في الوقت الحاضر. لقد تم انتقاد التفسيرات التاريخية في البداية، على أنها تأملية، ونبذت فيما بعد على اعتبار أنها غير ذات صلة. لقد وحد دوركهايم بين المنهج الوظيفي والاهتمام بالتاريخ، لكن فيما بعد أسقط الوظائفيون مثل مالينوفسكي التاريخ أيضاً.

وبالنسبة له فقد كان الماضي «ميتاً ومدفوناً» وما يهم فقط هو صورة الماضي لأن هذه الصورة جزء من الحقيقة النفسية للحاضر. (مالينوفسكي ١٩٤٦ - الفصل ٣). دعونا للحظة ننتقل إلى اللغة الوظائفية. فقد يقول المرء بأن الوظائفية تتطابق جيداً مع الأسلوب الجديد في العمل الميداني. أما المنهج الجديد فقد انتشر من الأنثروبولوجيا إلى علم الاجتماع وأصبح مسيطراً عليه في الولايات المتحدة خاصة. ومحاولة جعل علم الاجتماع «علم سلوك» مستعملين المصلح الأمريكي الأنيق الخاص بالخمسينيات، علماً يعتمد ويقيس كلما كان ذلك ممكناً، (وأحياناً يغرى المرء بالإضافة عندما لا يكون ذلك ملائماً) قد باعدت الشقة بين علم الاجتماع والمؤرخين.

لم تكن هناك ميزة في تخلي علماء الاجتماع عن دراسة التاريخ كلية. في العشرينيات على سبيل المثال، كانت معرفة مانهايم بعلم الاجتماع معرفة تاريخية في الأسلوب. وفي الثلاثينيات كان روبرت مورتون يحقق في الصلات بين التزمت والعلم في انجلترا القرن السابع عشر، وهي دراسة حالة في عرف ماكس ويبر، بينما كان نوربرت الياس، تلميذ مانهايم يكتب دراسته العظيمة «عملية التمدن» وهو الكتاب الذي يمكن وصفه على أنه تفسير سوسيولجي لتاريخ أوروبا من العصور الوسطى إلى ما بعدها. وفي عام ١٩٤١ نشر جورج هومانز كتاباً بعنوان «القرى الإنجليزية في القرن الثالث عشر». وكانت جميع هذه الدراسات مهمة، لكن مؤلفيها كانوا يسبحون عكس التيار. من السخرية بمكان أن علماء الاجتماع فقدوا الاهتمام بالماضي في الوقت الذي كان المؤرخون فيه يبدؤون بإنتاج شيء ما كالتاريخ الطبيعي للمجتمع الذي دعا إليه سبنسر.

ظهور التاريخ الاجتماعي

في نهاية القرن التاسع عشر كان بعض المؤرخين المحترفين غير سعداء بسيطرة التاريخ السياسي. وكان الأكثر تعبيراً عن ذلك كارل لامبرخت الذي انتقد المؤسسة التاريخية الألمانية لتأكيدها على التاريخ السياسي وعلى تاريخ الرجال العظام، ودعا إلى «تاريخ جماعي» يقترب من فروع المعرفة الأخرى فيما يخص المفاهيم. وكانت الفروع الأخرى تضم علم النفس الاجتماعي لـ وندت (الذي درس دوركهايم ومالينوفسكي على يديه) والجغرافيا البشرية لـ راتزل وكلاهما زميلان لـ لامبرخت في جامعة لايبزيغ. وقد صرح لامبرخت بجرأة مميزة بأن «التاريخ» بداية، هو علم نفس اجتماعي».

وقد وضع علم النفس الاجتماعي هذا موضع التطبيق في مجلده المتعدد «تاريخ ألمانيا» (١٩٨١-١٩٠٩). والذي تم نقده في سنوية دوركهايم، لكن النقد الذي وجه إليه كان ضئيلاً مقارنة بسخرية المؤرخين الألمان المتزمتين بسبب عدم دقة معلوماته (التي كانت كثيرة) وبسبب ماديته واختزاله. وكانت صياغة لامبرخت الصريحة مفتوحة للنقد. ومع ذلك، فإن عنف «جدل لامبرخت» حسبما أطلقوا عليه، يوحي بأن خطيئته الحقيقية هي إثارة التساؤل حول تاريخ رانكه. وكان المؤرخ الإداري أوتو هينتز غير عادي في توجيه انتقادات محددة لـ لامبرخت، لكنه قبل التاريخ الذي كان يدعو إليه كـ «تقدم تجاوز رانكه» على أساس أننا «نريد أن نعرف ليس السلاسل والذرا فحسب، ولكن يجب أن نعرف قاعدة الجبال أيضاً وليس فقط ارتفاع وعمق السطح، بل كتلة القارة بأكملها (هينتز ١٨٩٧).

في نحو عام ١٩٠٠ لم يكن معظم المؤرخين الألمان يفكرون بتجاوز رانكه. وكان ماكس ويبر بعد دراسته عن البروتستانتية والرأسمالية، قادراً على الاقتراب من عمل بعض الزملاء الألمان الذين اهتموا بنفس المشكلات، لكن مما له دلالة أن أهمهم ووزر سومبارت و أرنست ترويلتش كانا يشغلان كراسي ليس في التاريخ ولكن في الاقتصاد واللاهوت.

فشل لامبرخت في ألمانيا، لكن الحملة من أجل التاريخ الاجتماعي لقيت نجاحاً باهراً في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وقد شن المؤرخ الأمريكي فريدريك جاكسون هجوماً على سيطرة التاريخ السياسي في تسعينيات القرن الثامن عشر، وكتب «يجب اعتبار وتقدير جميع مجالات النشاط الإنساني، ولا يمكن فهم قسم من الحياة الاجتماعية بمعزل عن المجالات الأخرى».

ومثل لامبرخت، كان تيرنر متأثراً بجغرافية راتزل البشرية ومقالته «أهمية الحد في التاريخ الأمريكي» أثارت جدلاً، لكنها كانت شرحت دور المؤسسات الأمريكية كرد على البيئة الجغرافية والاجتماعية خاصة. وفي أمكنة أخرى، ناقش ما كان يسمى في التاريخ الأمريكي «الأقاليم» أو المناطق بكلمات أخرى مثل نيو إنجلاند والغرب الأوسط مع مصالحها الاقتصادية ومواردها الخاصة (تيرنر ١٨٩١-١٨٩٣-١٩٠٤).

كان جيمس هارفي روبنسون، المعاصر لـ تيرنر، مبشراً فصيحاً لما أسماه «التاريخ الجديد» وهو تاريخ يهتم بالاتجاهات الاجتماعية ومنفتح على العلوم الاجتماعية، أما تشارلز بيرد، صديق روبنسون، فقد ألهمه تيرنر و ماركس على كتابة كتابه الشهير المثير للجدل «شرح اقتصادي لدستور الولايات المتحدة» (١٩١٣) حيث ناقش فيه أن «خط الانقسام مع أو ضد الدستور كان بين مصالح شخصية ضخمة من جهة، وبين مصالح المدينين الزراعيين الصغار من جهة أخرى. حظي التاريخ الاجتماعي بمكانة جيدة في الولايات المتحدة منذ عشرينيات القرن التاسع عشر وقد أوحى بذلك المجلد المتعدد «تاريخ الحياة الأمريكية لمؤلفه آرثر شليسنجر الابن والذي بدأ نشره في عام ١٩٢٧.

وفي فرنسا، أيضاً، حصلت مواجهات بين المؤرخين وعلماء الاجتماع في بداية القرن، عندما شن عالم الاقتصاد فرانسوا سيمياند هجوماً على ما أسماه «أوثان القبيلة» الثلاثة لدى المؤرخين: وثن السياسة ووثن الفرد ووثن الكرونولوجيا (تقسيم الزمن إلى فترات وتعيين التواريخ الدقيقة للأحداث وترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني) واستنكر بخاصة التأكيد التقليدي على تاريخ الأحداث كما أسماه (سيمياند ١٩٠٣) وقد رد عليه تشارلز سينغنوبوس الذي صرح بأن «التاريخ هو علم الأشياء الفريدة»، وكان ربط التأكيد على العلم ورفض التعميم هو ما يميز مؤرخي هذه الفترة.

ومع ذلك، فإن أفكار سيمياند تلقفها بجدية بعض الأعضاء الرواد من مؤرخي الجيل التالي الفرنسيين.

في عشرينيات القرن التاسع عشر بدأت حركة نحو «نوع جديد من التاريخ» قادها اثنان من أساتذة جامعة ستراسبورغ هما لوسيان فيبفر ومارك بلوش الذي أسس مجلة لتشجيع نوع التاريخ الذي ينادون به وأسماها «تحليل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي». ومثل لامبرخت و تيرنر كره فيبفر و بلوش سيطرة التاريخ السياسي، وأرادا أن يستبدلاه «بتاريخ أوسع وأكثر إنسانية»، تاريخ يشمل جميع النشاطات الإنسانية ويكون أقل اهتماماً برواية الأحداث مع تحليل للبنى، وهو مصطلح أصبح مفضلاً لدى المؤرخين الفرنسيين. وقد أراد فيبفر و بلوش من المؤرخين أن يتعلموا من العلوم الأخرى. و فيبفر مثل لامبرخت كان مهتماً بشكل خاص بعلم النفس الاجتماعي والجغرافية البشرية مع أنه كان أقل حسماً. قرأ راتزل، لكنه رفضه من أجل منهج أكثر طواعية هو منهج الجغرافي الفرنسي الشهير فيدال دولا بلاش. كان بلوش أكثر اهتماماً بعلم اجتماع دوركهايم وشارك باهتمامه في التضامن الاجتماعي و «التمثيل الجمعي» وبالتزامه بالأسلوب المقارن. قتل بلوش على يد الألمان عام ١٩٤٤ لكن فيبفر بقي حياً أثناء الحرب العالمية الثانية ليتولى قيادة المؤسسة التاريخية الفرنسية ومؤسسة علم الاجتماع أيضاً كرئيس لكلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية.

سلم فيبفر مهماته إلى فرناند برودل المؤرخ الذي يعتقد بأن التاريخ وعلم الاجتماع يجب أن يكونا قريبين بشكل خاص لأن ممارسي هذين العلمين يجب أن يجربوا أو يحاولوا تجريب رؤية الخبرة الإنسانية ككل (برودل ١٩٥٥) وكتاب برودل «عالم البحر الأبيض المتوسط في عهد فيليب الثاني» كان تاريخاً بكليته، يتعامل مع الجغرافيا والمجتمع والسياسة والبنى والأحداث، وكان يجب اعتباره بحق أهم عمل في تاريخ القرن. وارتباطهم بكلية الدراسات العليا التي تأسست عام ١٩٤٨ سمح بحوار بين علماء الاجتماع الفرنسيين وعلماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين في وقت كان ذلك صعباً في أماكن أخرى. وقد بدا أن المؤرخين الفرنسيين على عكس زملائهم الأمريكيين قد تعلموا الكثير من الجغرافيين أكثر مما تعلموه من علماء الاجتماع (بلابهول ١٩٧٢).

فرنسا والولايات المتحدة هما البلدان اللذان كان ينظر فيهما إلى علم الاجتماع بجدية لفترة طويلة نسبياً وحيث كانت العلاقات بين علم الاجتماع والتاريخ قريبة على وجه الخصوص. هذا لا يعني أنه لم يكن يحدث مثل هذا الشيء في أماكن أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن اليابانيين لديهم تقليد مهم نحو علم الاجتماع. وإذا اخترنا ايجيرو هونجو المؤرخ الذي كان ينشر باللغة الإنجليزية، فقد كان منكباً على عمله في علم الاجتماع في توكوجادا اليابان في القرن التاسع عشر. وفي البرازيل كان هناك جيلبرتو فراير الذي يمكن وصفه أيضاً كعالم اجتماع ومؤرخ. ودراسة فراير «السادة والعبيد» (١٩٣٣) التي اهتمت بالمجتمع الزراعي لمواطنيه في شمال شرق البلاد أصبحت من الكلاسيكيات. وفي انجلترا وصل التاريخ الاجتماعي إلى الجامعات مرتبطاً بذيل عباءة التاريخ الاقتصادي وهو غير مقبول تماماً حتى الآن، لكن الدراسة المهمة لـ ج. ل و بربارا هاموند «عامل القرية» تعود إلى عام ١٩١١.

وفي كليتيهما المنفصلتين اقترب بعض الكلاسيكيين (وخاصة جين هاريسون) من أفكار علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا مثل دوركهايم وفريزر لإعادة شرح تاريخ الثقافة اليونانية.

في هذا السرد المختصر لظهور علم الاجتماع تم عن عمد حذف اسم شهير وهو ماركس. وعلى الرغم من اهتمام ماركس بالتاريخ، وسبق أن ناقشنا ذلك، إلا أن الماركسية لم يكن لها تأثير جدي على كتابة التاريخ في الغرب حتى خمسينيات القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من التشابهات الواضحة بين اهتماماته التاريخية واهتماماتهم في التاريخ الكلي وبالعلاقات بين البنى والأحداث، إلا أنه يبدو أن فيبفر و بلوش أو حتى برودل لم يأخذوا ماركس على محمل الجد عندما كان يكتب دراسته «البحر الأبيض المتوسط»، إذ إنه في النصف الأول من القرن العشرين كان بعض المؤرخين الرواد من الماركسيين ومن ضمنهم هالفدان كوهت الذي نشر كتابة عن ظهور الفلاحين في النرويج عام ١٩٢٦، وجان رومين الذي ظهر تاريخه الاجتماعي لهولندا عام ١٩٣٤.

التقارب بين
علم الاجتماع والتاريخ

من الواضح أنه عند منتصف القرن العشرين تجمع كم ضخم من معلومات التاريخ الاجتماعي كان يمكن لعلماء الاجتماع أن يستخدموه لو أرادوا ذلك. ومع هذا، فإن علم الاجتماع والتاريخ قد بدأ تقاربهما فقط في خمسينيات القرن العشرين وبشكل أكثر وضوحاً في ستينيات القرن العشرين.

في عام ١٩٥٤، أسس اثنان من علماء الاجتماع الأمريكان لجنة من أجل «الدراسة الاجتماعية للوثائق التاريخية». وقد فعلا ذلك لأن اهتمامهما بالتاريخ جعلهما «وحيدين منعزلين» بين زملائهم في المهنة. (كانمان و بوسكوف - ١٩٦٤ - المقدمة). لم تطل عزلتهما. فقد أصبح تالكوت بارسون الذي سأل مرة: «من يقرأ سبنسر الآن»؟ مهتماً بنموذج تطوري من التغيير الاجتماعي. وظهرت اثنتان من أشهر الدراسات حول التاريخ كتبهما علماء اجتماع أمريكان تحت إشرافه كأطروحتين، هما روبرت بيلاه بعنوان «ديانة توكوجاوا - ١٩٥٧» وهي بحث عما يقابل الأخلاق البروتستانتية لدى اليابانيين، ونيل سميلسر «التغيير الاجتماعي في الثورة الصناعية - ١٩٥٩» والتي تعاملت مع بنية العائلة وظروف العمل لعمال النسيج في لانكشاير في بداية القرن التاسع عشر.

بعد أن كان مجرى هزيلاً في خمسينيات القرن العشرين، أصبح علم الاجتماع التاريخي جدولاً. وكتاب س. م. ليبسيت «الأمة الجديدة الأولى - ١٩٦٣»

وكتاب «المشتري - ١٩٦٤» لـ تشارلز تيلي وكتاب بارنغتون مور «الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية ١٩٦٦» وكتاب عمانويل وولرشتاين «نظام العالم الجديد ١٩٧٤» هي ضمن أشهر المساهمات الأمريكية. كذلك تحرك بعض علماء الأنثروبولوجيا بنفس الاتجاه. ومثال على ذلك كتاب اريك وولف «حروب الفلاحين - ١٩٦٩» وكتاب أنطون بلوك «مافيا القرية الإيطالية - ١٩٧٤».

هناك أسباب واضحة لهذا التحول إلى التاريخ. فالتغيير الاجتماعي المتسارع فرض نفسه على انتباه علماء الاجتماع.

لم يكن هناك وقت منذ تبني هذا الاتجاه في عشرينيات القرن العشرين للعمل من خلال المنهج الوظائفي واكتشاف أوجه القصور فيه كخطر دراسة الحياة الاجتماعية من الخارج دون الأخذ بالحسبان نوايا «الممثلين» أو تعريفهم للموقف. وعلماء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بوجهة نظر الممثل سواء سموا أنفسهم «علماء الظواهر» أو «المتفاعلين الرمزيين» أو غير ذلك، كانوا أقرب من الوظيفيين إلى المؤرخين الذين لم يتوقفوا عن محاولة النظر إلى الماضي بعيون المعاصرين. قد يندفع المؤرخ للتعليق بأن علماء الاجتماع قد اكتشفوا لأنفسهم أن المؤرخين كانوا يعملون طوال الوقت، لكن عليه أن يعترف بأن علماء الاجتماع قد أخذوا هذا المنهج إلى مجالات أبعد.

من جهتهم، كان علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مهتمين دوماً بمفاهيم الناس الذين يدرسونهم، لكن التغييرات الاجتماعية السريعة في الجيل الماضي قد جعلتهم، مثل علماء الاجتماع، أكثر اهتماماً بعمليات التغيير عبر الزمن.

في غضون ذلك، تحول المؤرخون إلى التاريخ الاجتماعي واهتموا بعلم الاجتماع. وعلى الرغم من جهود بعض أعضاء النقابة، فإن موجة ظهور التاريخ الاجتماعي لم يستطع أحد صدها، وهنا أيضاً قد يكون شرح علماء الاجتماع لا غبار عليه. وكي يكيفوا أنفسهم مع فترة التغيير الاجتماعي السريع، فقد وجد بعضهم أن من المفيد إلقاء نظرة أدق على الماضي - الماضي الاجتماعي.

أثار ظهور التاريخ الاجتماعي سؤالاً: «ما هو التاريخ الاجتماعي»؟ وهو سؤال يزداد إلحاحاً. عندما كان التاريخ السياسي مسيطراً، ربما كان كافياً تعريف

التاريخ الاجتماعي على أنه تاريخ خال من السياسة. ومثل هذا التعريف المتخلف ليس مفيداً. ولطالما تم انتقاد هذا التاريخ الاجتماعي المتخلف على أنه موضوع «لافقاري» يفتقد إطار البنية، وبكلمات أخرى، دون وسيلة لربط قطع المعلومات المختلفة عن الحياة الاجتماعية في الماضي وجعلها وضعاً متماسكاً، سردياً أو تحليلياً. كانت هذه هي نقطة النقد المعاصر للتاريخ الاجتماعي لدى ماكولي الذي اعتبر «دكان فضول قديمة»، وتعرضت سلسلة «تاريخ الحياة الأمريكية» لانتقادات معتدلة أقل قوة «بيركن ١٩٥٣-١٩٥٤ - هوفستادتر ١٩٦٨). ولهذا السبب تعالت الصيحات لتعريف التاريخ الاجتماعي بمصطلحات أكثر إيجابية، سواء سمي «تاريخ البنية الاجتماعية» أو «تاريخ المجتمع» أو غير ذلك. (لاسليت ١٩٦٨ - هوبسباوم ١٩٧١).

لقد كان المؤرخون المهتمون بهذا النوع الصارم من علم الاجتماع يستعيرون المفاهيم والأساليب من علم الاجتماع ومن علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية. وقد تبنى بعضهم مفهوم «الوظيفة» بشكل تهكمي، كما يحدث في العلاقات الانضباطية المتبادلة، في الوقت الذي كان علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يفكرون في ترك ذلك. والعديد من المؤرخين هذه الأيام يهتمون بالأساليب الكمية التي انتشرت إلى الخارج من التاريخ الاقتصادي (التاريخ الاقتصادي الجديد)، وثانية في وقت توقف فيه علماء الاجتماع عن أخذ فضائل العد كأمر مسلم به، وبعد أن أصبحت موضوعاً لجدل.

ما الذي يجب عمله؟ عند هذه النقطة حان الوقت لي أن أكشف قيمي وانحيازي. إنني أعتقد أن التاريخ الاجتماعي مشروع قيم وآسر، يستحق الدراسة الجدية مثل أخوته التاريخ السياسي والتاريخ الاقتصادي لأنه ضروري لفهم الحاضر مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية.

إن القصة التي حاولت أن أرويها عن الانقسام بين التاريخ وعلم الاجتماع هي قصة «ما الخطأ الذي حدث»؟ وقولنا ذلك لا يعني أننا نرفض الإنجازات العظيمة جداً لمدرسة رانكه للمؤرخين السياسيين ولمدرسة مالينوفسكي لعلماء الأنثروبولوجيا الوظيفية وعلماء الاجتماع. الأمر ببساطة هو لفت الانتباه إلى حقيقة أن هناك ثمناً يجب دفعه لتحقيق هذه الإنجازات، ثمناً لا يجب الاستمرار في دفعه.

وما يريد أن يراه بعضنا وما نبدأ في رؤيته هو تاريخ اجتماعي أو علم اجتماع تاريخي - إذ أن التمييز يصبح غير ذي صلة - يهتم بكل من الفهم من الداخل وبالشرح من الخارج، يحيط بالعام وبالخاص ويوفق بين حس التركيب الحاد لدى عالم الاجتماع وحس التغيير اليقظ لدى المؤرخ. علينا أن نشجع هذا التآلف بين ما كان على الأغلب طرائق متصارعة ومنفصلة، الأمر، الذي جعلني أكتب هذه المقالة. والفصول القادمة ستحاول أن تحدد بقوة واختصار قدر الإمكان ما يستطيع المؤرخون وعلماء الاجتماع أن يتعلموه من بعضهم بعضاً.

الباب الثاني

البنى الاجتماعية

تمهيد

هناك العديد من التعريفات للتاريخ الاجتماعي هي أكثر إيجابية من تعريف «التاريخ بعد ترك السياسة». ويمكن تعريفه على أنه تاريخ العلاقات، تاريخ البنية الاجتماعية أو تاريخ الحياة اليومية، وتاريخ الحياة الخاصة وتاريخ التضامن الاجتماعي والصراعات الاجتماعية سواء كانت منفصلة أو كوحدات تعتمد على بعضها. هذه التعريفات بعيدة جداً عن كونها مترادفة لأن كلاً منها يتوافق مع منهج مختلف بمحاسنه ومساوئه. لكن من الصعب الأخذ بأي من هذه المناهج دون بعض المعرفة بمفاهيم علم الاجتماع ولغة هذا العلم.

لقد عدنا إلى مشكلة «المصطلحات» التي يقوم المؤرخون باتهام علماء الاجتماع بكتابتها والتحدث بها أيضاً. والمثقفون الانجليز ربما يكونون أكثر ميلاً من الآخرين - والفضل في ذلك يعود إلى بقاء تقليد الهاوي الوديع - إلى اتهام بعضهم بعضاً بهذه الخطيئة. «والمصطلح» هنا يعني أكثر من المفاهيم الأخرى للإنسان. وإذا افترضنا أن الانحراف عن اللغة العادية له ثمنه لأنه يجعل التواصل مع القارئ العام أكثر صعوبة، وإذا افترضنا أن كل ميل عن اللغة العادية بحاجة إلى تبرير، يتبقى هناك الحد الأدنى من المصطلحات الفنية من علم الاجتماع التي يجب على المؤرخين، وخاصة المؤرخين الاجتماعيين، أن يعترفوا بها في مفرداتهم. بعض هذه المصطلحات ليس له ما يقابله في اللغة العادية - وإذا لم يكن لدينا كلمة لشيء ما - فإنه من السهل جداً عدم ملاحظتها بالمرة. والأشياء الأخرى معرفة بتحديد أكثر من مرادفاتها في اللغة العادية وبذا يتمكن المرء من القيام بتمييز أفضل وبتحليل أقسى مما تتيحه اللغة العادية .

إن الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو أن أقدّم إلى المؤرخين المحتاجين كتاب عبارات من لغة علم الاجتماع أو مجموعة أدوات مفاهيم أساسية تناسب بعض أكثر التصانيف العامة في التحليل التاريخي. وما دام إثبات قيمة المفهوم يكمن في تطبيقه. فإن كل مصطلح سيناقش كما لو أنه استعمل لدراسة المشكلات التاريخية الملموسة. وسنأخذ الأمثلة من تاريخ أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهناك أسباب عدة لهذا الاختيار. فهي الفترة التي ألم بها تمام الإلمام، وهي الفترة التي كتبها المؤرخون الفرنسيون ذوو العلاقة بالحوليات، وهي نسبياً مجموعة جيدة التوثيق من المجتمعات ما قبل الصناعية. وحيث أن مفاهيم علم الاجتماع خرج معظمها إلى الوجود بعد الثورة الصناعية، فإن فحصها في سياق ما قبل صناعي يجب أن يختبر حدود قابليتها للتطبيق وإظهار الشروخ في البنية النظرية إن أمكن. وبكلمات أخرى، فإن المقصود بهذا الفصل هم علماء الاجتماع والمؤرخون على افتراض أن الغريب عنهم هو من يلاحظ تقييدات وتحديدات اللغة.

وبالطبع، لا يجب دفع الاستعارة اللغوية بعيداً. فعلم الاجتماع ليس مفردة فقط، أنه مستودع الأدوات المفاهيمية الحيادية النافعة. وهو علم يختلف الممارسون له حول ما يفعلونه وكيف يفعلونه. ومن الصعب فعلاً أن تفكر في اعتراض أي منهج في علم الاجتماع لم يضعه علماء الاجتماع بعد. وأي مؤرخ يظن أن علماء الاجتماع جميعهم متحدثون غير ناقدين للمصطلحات الغامضة عليه أن يقرأ هجوم سي رايت ميلز الشهير على «النظرية الكلية» و «التجريب شارد الذهن» لبعض زملائه المحترفين (ميلز ١٩٥٩). وأي مؤرخ يعتقد بأن علماء الاجتماع جميعهم فلاسفة وضعيون بمعاطف بيضاء يتعاملون مع موضوعات دراستهم كأشياء بدلاً من أناس لهم أفكار ونظريات خاصة بهم، يجب أن يقرؤوا بعض أعمال علماء الاجتماع التفسيريين أو الفينومينولوجيين أو علماء الأعراق المنهجيين (بيرجر ١٩٦٣- تيرنر ١٩٧٤).

المنهج المقارن

يستطيع علماء الاجتماع أن يقدموا إلى المؤرخين ليس المفاهيم فحسب، وإنما المناهج أيضاً وتحليل المسح وتحليل الشبكة وتحليل المحتوى وهكذا.. وأحد أهم هذه المناهج هو المنهج المقارن.

لطالما اعترض المؤرخون التقليديون على الاستعارة من علم الاجتماع على أساس أن هذين العلمين لهما أهداف متعارضة. فعلم الاجتماع يهتم بإنشاء القوانين العامة، بينما يهتم التاريخ بالخاص والذي لا يتكرر وبالفريد (كولنغوود ١٩٣٥ - التون ١٩٦٧ الصفحات ٢٣ وما بعدها). ولهذا الاعتراض الكلاسيكي هناك جواب كلاسيكي مماثل قدمه ماكس ويبر في عام ١٩١٤ للمؤرخ الألماني المحافظ جورج فون بيلو حيث قال: «نحن نتفق تماماً على أن التاريخ يجب أن يؤسس ما هو محدد فيما يخص مدينة العصور الوسطى، لكن هذا ممكن فقط إذا وجدنا أولاً ما هو مفقود في المدن الأخرى (القديمة والصينية والإسلامية)، مقتبس من روث عام ١٩٧٦ صفحة ٣٠٧» وبكلمات أخرى، فإن الاتجاهات الفكرية للمؤرخين وعلماء الاجتماع يكمل بعضها بعضاً ويعتمد أحدها على الآخر، وكلاهما يستعملان بالضرورة المنهج المقارن. قد يقول أحدهم إن المقارنات مفيدة مبدئياً لأنها تمكننا من رؤية ما هو غير موجود. والمقارنات مفيدة أيضاً في البحث عن التفاسير والشروح، ورؤية ما يتغير مع ما يجعل الأمر أسهل على فهم الاختلافات بين مجتمع وآخر. ولهذا السبب اعتبر دوركهايم المنهج المقارن نوعاً من «التجربة غير المباشرة» والتي من دونها من المستحيل الانتقال من الوصف إلى التحليل، وميز نوعين رئيسيين من المقارنة بين المجتمعات التي كانت في الأساس

ذات بنية مشابهة وبين المجتمعات التي كانت مختلفة في الأساس، لكنه اعتبر أن كلاً من هذين الإجراءين ذو قيمة (دوركهايم ١٨٩٥ الفصل ٦). كذلك فإن ويبر مارس المنهج المقارن وقام بالتبشير به لجورج فون بيلو. وقد قضى بالفعل معظم حياته العملية في محاولة تعريف الخصائص المميزة للحضارة الأوروبية عن طريق المقارنات التصنيفية وخاصة المقارنات بين أوروبا وآسيا. وعلى عكس مقارنات كومته وماركس وسبنسر، فإن اتجاه ويبر لم يفترض مقدماً أي تطور اجتماعي أحادي السلالة.

في بداية القرن العشرين تعلم بعض المؤرخين الرياديين المنهج المقارن من علماء الاجتماع. والمؤرخ البروسي أوتو هنتز الذي قام بعدد من الدراسات المقارنة بما فيها واحدة عن «Commisarius» أي النقل الرسمي للسلطة بناء على وصية الحاكم، في دول أوروبية مختلفة، استوحى الفكرة من ويبر الذي كان يكن لعمله إعجاباً كبيراً (هنتز ١٩١٩). وتعلم مارك بلوش المنهج المقارن من دوركهايم. وعرفه بنفس الطريقة مميزاً المقارنات بين المجتمعات المجاورة عن المقارنات بين المجتمعات البعيدة عن بعضها في المكان والزمن. ونادى به على أسس مشابهة لأنه يتيح للمؤرخ أن يخطو خطوة حقيقية إلى الإمام وهو يبحث عن الأسباب. ومن بين أشهر دراساته المقارنة بحثه عن التأثر بـ «إثم الملك» في فرنسا وانجلترا في القرون الوسطى، وفصله الخاص باليابان في كتابه عن المجتمع الإقطاعي في أوروبا. وقد جادل بلوش بأن اليابان، مثل أوروبا الغربية، مرت بالمرحلة الإقطاعية، مع أنه حاول جاهداً تأكيد الفرق بين الالتزامات المتبادلة بين اللورد والمقطع له في أوروبا وبين الالتزامات من جانب واحد التي كانت تقيد الساموراي بسيده (بلوش ١٩٢٣، ١٩٢٨-١٩٣٩-١٩٤٠ - الكتاب ٣).

أما الدراسة الأكثر طموحاً والأقل نجاحاً فهي الدراسة المقارنة الضخمة التي قام بها أرنولد توينبي بعنوان «دراسة التاريخ» (١٩٣٥-١٩٦١). والمأساة في هذه المحاولة البطولية الخاصة بالتاريخ المقارن على المستوى العالمي، هي بالنسبة لي على الأقل، افتقاد توينبي للعدة المفاهيمية المناسبة. فالمصطلحات مثل «التغيير

والاستجابة» و «الانسحاب والعودة» و «الدولة العالمية» و «البروليتاريا الخارجية» لها استعمالاتها، لكنها أثبتت أنها أدوات غير كافية للعمل. كنت أتمنى لو أن توينبي كان قد قرأ ماكس ويبر، مع أن ويبر لم يكن له تأثير كبير على انجلترا في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

بعض المؤرخين مثل آر. اتش تاوني مثلاً كانوا يعرفون بأن ويبر هو مؤلف لمقالة مثيرة وإن كانت متهورة عن أخلاق البروتستانت وروح الرأسمالية، لكن لم يبد أن أعماله الرئيسية كانت مشهورة. آر. جي كولنغوود، مثل توينبي كان غير مطلع على عمل ويبر، على الرغم من أنه له صلة بعمله. قدم كولنغوود نظريته عن التاريخ على أنه دراسة الفريد. كما لو أن التاريخ المقارن والتاريخ الاجتماعي وحتى التاريخ الاقتصادي الذي كان أرسى قواعده منذ فترة طويلة لم يكن لها وجود في أيامه. وبعد ذلك كله، كان المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون غالباً ما يلجؤون إلى التعميم. حتى عندما لا يكونون يقارنون مجتمعاً بآخر. كانوا يطلقون الأحكام العامة عن أماكن معينة في أزمنة معينة، وحاولوا أن يشرحوا لماذا ارتفعت الأسعار في أسبانيا في القرن السادس عشر ولماذا ذهب الرجال إلى البرلمان في انجلترا القرن الثامن عشر... وهكذا.. ومثل علماء الاجتماع، استعملوا النماذج والأنواع.

التاريخ

النماذج والأنواع

دعونا نعرف «النموذج» بمصطلحات بسيطة على أنه بنية عقلية تُبسط الحقيقة من أجل التأكيد على الأمور المتكررة الوقوع والراسخة والتقليدية التي تقدمها على هيئة مجموعات من المزايا أو الخواص. وبكلمات أخرى، فإن «النماذج» و «الأنواع» تعامل كمترادفات.

والمؤرخون التقليديون غالباً ما ينكرون أنهم يتعاملون مع النماذج، لكن العديد منهم يستعملون «النماذج» في الواقع مثل أم. جوردين الذي استعمل النثر دون أن يدرك أنهم يفعلون ذلك. ولتجنب كلمة «النموذج» فإنهم مع ذلك يسمحون لأنفسهم باستعمال مصطلحات عامة مثل «الإقطاعية» و «الرأسمالية»، و «عصر النهضة» و «التنوير»، أو يتكلمون عن الشكل «الكلاسيكي» أو «الكتاب المقرر» للظاهرة الاجتماعية كالعزبة في العصور الوسطى. واستعمال النماذج بهذه الطريقة دون معرفة وضعها المنطقي، أوقع المؤرخين، في بعض الأحيان، بمشكلات هم في غنى عنها. وبعض المناقشات المشهورة ضمن هذه المهنة انتهت بأن أحد المؤرخين لم يفهم نموذج المؤرخ الآخر.

كمثال على سوء الفهم هذا، الجدل الشهير بين السير بول فينوغرادوف ف. و. ميتلاند حول العزبة الإنجليزية في القرون الوسطى. (فينوغرادوف ١٨٩٢ - الصفحات ٤-٢٢٣) حيث توحي بذلك. إن بنية العزبة العادية هي دوماً نفسها. فتحت

قيادة اللورد نجد شريحتين من الناس: الفلاح نصف الحر والمتملكين الأحرار. والأرض التي يشغلونها تقسم نفسها بموجب ذلك إلى أرض مملوكة وأرض التابعين. والسكان كافة يشكلون مجتمع القرية الذي يتمحور حول محكمة صاحب العزبة وهي عبارة عن مجلس ودار قضاء. وسيفضي تحقيقي بالضرورة إلى التوافق مع هذا الترتيب التقليدي.

هذه هي العزبة «الكلاسيكية» في القرون الوسطى كما تم رسمها على عدد لا يحصى من السبورات. وفي قطعة كلاسيكية من التحليل المدمر، ناقش ميتلاند بأن «وصف العزبة التقليدية هو عمل بطولي مستحيل»، وأظهر أن كلاً من المزايا في المجموعة التي عرفها فينوغرادوف كانت ناقصة في بعض الحالات فبعض العزب ليس فيها فلاحون غير أحرار والأخريات ليس فيها مالكو أراضٍ والأخرى ليست فيها أرض مملوكة وبعضها لا يوجد فيها محكمة (ميتلاند ١٨٩٧).

لقد بدا فينوغرادوف غير واثق حول الحالة المنطقية لتعميماته (لاحظ الانتقال من «دوماً» في الحملة الأولى المذكورة إلى «التقليدي» في الحملة الأخيرة. ولو كان أكثر إدراكاً بأنه كان يستعمل نموذجاً، فربما كان بإمكانه أن يقدم مطالبات حذرة وأن يعطي رداً مقنعاً لـ ميتلاند.

من المفيد أن نميز بين نوعين من النماذج حسب معايير العضوية في مجموعة الكيانات، وبهذه الحالة «العزب» التي ينطبق عليها هذا النموذج - اللغة الاصطلاحية لا يمكن تجنبها هنا. وعلينا أن نميز بين مجموعة الكيانات «الموحدة»، والمجموعة «المتعددة». ومجموعة الكيانات «الموحدة» التي تم تعريفها كذلك تقضي بأن امتلاك مجموعة فريدة من الصفات كاف وضروري للعضوية فيها. أما المجموعة «المتعددة»، من جهة أخرى، فهي مجموعة يكون فيها امتلاك صفة فريدة غير ضروري أو كاف لكسب العضوية. فالمجموعة حددت بمجموعة من الصفات حتى أن كل كيان يمتلك معظم الصفات وكل صفة يتشارك فيها معظم أفراد الكيانات (كلاك ١٩٦٨ - الصفحة ٣٧). هذا الوضع الثاني هو طبعاً الذي وصفه ويتجنستاين في مقطع مشهور حول «تشابه العائلات». الأمهات والأبناء،

الأخوة والأخوات الذين يشبه بعضهم بعضاً، ومع ذلك فإن هذه التشابهات قد لا تكون قابلة للاختزال في أي ملمح أساسي.

افترضت اعتراضات ميتلاند على فينوغرادوف أن فينوغرادوف كان يتحدث عن جميع العزب أو يعرف العزبة «التقليدية» بالإشارة إلى المجموعة الموحدة. كان بإمكان فينوغرادوف، لو كان المفهوم موجوداً، أن يجيب بأن نموذجه كان نموذجاً متعدداً. وكانت المسؤولية الملقاة على عاتقه هي إظهار أن كلاً من الصفات في مجموعته مشتركة بين معظم العزب. ولا يمكن القيام بذلك لكل انجلترا، لكن عندما قام أحد المؤرخين الروس بدراسة العزب في كامبردج شاير والأقاليم المجاورة في القرن الثالث عشر، وجد أن أكثر من ٥٠ بالمئة منها كانت من النوع الذي أسماه «النوع أ» مع وجود أرض مملوكة وأرض لفلاحين نصف أحرار والملاك الأحرار (كوسمنسكي ١٩٣٥).

مثل علماء الاجتماع، لا يستطيع المؤرخون الاجتماعيون أن يعملوا من دون مفهوم «التقليدي». وعندما يضعون شرحهم للرموز الكتابية، فإن كلا الفريقين بالطبع يتبع مثال العلم الطبيعي وهم يقومون بالتصنيف ويميزون «الأنواع» تماماً كما فعل لينايوس مع نباتاته. ومع ذلك، فإن الأنواع المختلفة للعزب في العصور الوسطى هي أقل وضوحاً من شجر الكينا (الأوكالبتوس). ولاكتشاف فيما إذا كانت الحالة «نموذجية» أو لا، وأيّ مجموعة هي مجموعة تقليدية، فإن المؤرخ الاجتماعي يحتاج إلى ممارسة ما يسميه علماء الاجتماع «التحليل المسحي».

التحليل المسحي

التحليل المسحي هو ما يفعله وما لا يفعله المؤرخون الاجتماعيون في جميع الأوقات دون أن يعرفوا ذلك بالضرورة. فمجلس العموم البريطاني. ومجلس الشيوخ الروماني قد تمت دراستهما من خلال السير الشخصية التي كتبها أعضاؤهما، وكانت «سيرة جماعية» كما يسمى هذا الأسلوب. وفي هذه الحالات، فإن المجموعة بكاملها أو كما يقول علماء الاجتماع «كافة السكان» قد تمت دراستها بالقدر الذي سمحت به السجلات التي نجت من الدمار. وفي هذه الحالات، فإن معرفة طرائق إجراء التحليل المسحي الممارس في العلوم الأخرى قد لا يكون ضرورياً. ومؤرخو الصفوة ومؤرخو المجتمعات ما قبل الصناعية التي لم تتوفر عنها إحصائيات كثيرة أو موثوقة يُنصحون بالمضي في عملهم عن طريق جمع كافة البيانات التي يجدونها.

ومع ذلك، فإن المؤرخين المعاصرين والمؤرخين المهتمين بالمجموعات الكبيرة ينحون لأن يصلوا إلى معلومات أكثر مما يمكنهم التعامل معها، وبالنسبة لهم فإن التحليل المسحي وأسلوب العينات قد يكون لهما بعض الفائدة. وعلى سبيل المثال، فإن جيلبرتو فراير الذي كان يكتب تاريخ البرازيل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حاول أن يجد ألف برازيلي ولدوا بين ١٨٥٠ و١٩٠٠ كي يمثلوا المجموعات الاجتماعية الرئيسية في الأمة، مع أنه لم يشرح وفق أي أسلوب اختار هذه العينة (فراير ١٩٥٩ - سكيدمور ١٩٦٤). أما بول تومبسون فقد اعتمد في كتابة تاريخه الاجتماعي عن انجلترا في عهد الملك إدوارد على مقابلات

مع ٥٠٠ شخصٍ ممن عاشوا في عهد إدوارد، واختار الأشخاص للمقابلة على أساس «عينة محددة» وفرت توازناً بين الرجال والنساء وسكان المدن والريف من الشمال والجنوب، مشابهاً للتوازن الذي وجد في جميع أنحاء البلاد في ذلك الوقت. (تومبسون ١٩٧٥ صفحة ٥-٨).

فراير و تومبسون هما عالما اجتماع مثلما هما مؤرخان، وقد قاما بمسحهما للأحياء، لكن مشكلة العينة تتكرر في المسح التاريخي للأموات. ودراسة جيرالد إيلمر عن الخدمة الاجتماعية في عهد تشارلز الأول اهتمت بنحو ٩٠٠ رجلٍ تمت دراستهم من خلال عينة بلغت ١٩٤ شخصاً. ودراسته عن الموظفين المدنيين في الجمهورية الانجليزية احتوت على ما يقارب ١١٨٠ مسؤولاً، وضمت العينة العشوائية ٢٨٤ منهم. في هذه الحالة، فإن الأرقام موضوع البحث كونت سيرة جماعية غير مناسبة لدراسة يقوم بها شخص واحد. واستطاع لورنس ستون أن يدرس جميع النبلاء في الفترة من ١٥٥٨ إلى ١٦١٤ لأنه كان هناك ٣٨٢ منهم، وجيرالد إيلمر الذي كان عليه أن يتعامل مع أكثر من ٢٠٠٠ مسؤولٍ كان مجبراً على اختيار العينة (إيلمر ١٩٦١-١٩٧٣/ ستون ١٩٦٥).

المسح الاجتماعي للماضي مثل المسح الاجتماعي للحاضر يثير مشكلتين مربكتين. هناك مشكلة موثوقية الدليل أو «البيانات» ومشكلة تصنيفها أو تصنيفهما.

مشكلة الموثوقية الأساسية لأي شخص يستخدم الطرائق الكمية مشهورة على أنها الفرق بين البيانات الصعبة (الدقيقة القابلة للقياس) وبين البيانات اللينة التي هي على العكس. وغالباً ما تكون البيانات «اللينة» هي القيمة وأنه من السهل نسبياً الحصول على البيانات الصعبة. ومثل علماء النفس، يحتاج المؤرخون لأن يجدوا الحقائق القاسية التي يمكن الاعتماد عليها لتكون فهارس جيدة للبيانات السهلة «ووتون ١٩٥٩ - صفحة ٣١١). ويمكن تعريف الفهرس على أنه شيء قابل للقياس يختلف مع شيء أو يترافق في الاختلاف مع شيء غير قابل للقياس.

في ثلاثينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، اكتشف علماء الاجتماع الأمريكان أن نوع البيت الذي تسكنه عائلة ما وحتى أثاث غرفة المعيشة يرتبط بشكل وثيق بالدخل والوظيفة وعليه يمكن اعتمادها كفهرس للوضع الاجتماعي لتلك العائلة. وعلى «ميزان غرفة المعيشة» فإن الهاتف أو المذياع، مثلاً سجلا نقاطاً عالية (+ ٨) بينما سجل المنبه نقاطاً منخفضة (-٢). وإذا نظرنا إلى قائمة الأشياء التي بقيت من أوروبا الحديثة فإن مقياس تشابين لغرفة النوم قد فتح آفاقاً للمؤرخين الاجتماعيين (تشابين ١٩٣٥ - الفصل ١٩). هل هذا المقياس موثوق به فقط فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين، من المحتمل أن دقة مقياس مثل هذا تعتمد على الاستغراق في الوضع ورموزه في ثقافة ما. وعلى هذا الأساس، فإن على المرء أن يتوقع أن ينطبق المقياس بشكل أفضل على أوروبا في القرن السابع عشر أكثر من الولايات المتحدة في القرن العشرين، تاركاً فسحة للتغيير في أثاث المنزل. ومع ذلك، فإننا نتعلم من أدب تلك الفترة أن رموز الوضع في القرن السابع عشر كانت مختلفة نوعاً ما. في كتاب فوريتير «البرجوازية الرومانية» على سبيل المثال، والذي تدور قصته حول بعض المحامين الشبان الذين حاولوا أن ينتحلوا شخصية النبلاء، هناك إشارات عرضية للأثاث، (توحي أنه في تلك الأيام كان الأثاث القديم إشارة على الفقر والوضاعة أو عدم التماشي مع العصر، وليس دلالة على المنزلة الرفيعة أو الذوق الجيد). ومع ذلك، فإن الفهارس الحقيقية للحالة، حسب الأدب كانت الملابس. فعن طريق الأشرطة والأربطة انتقل أبطال فوريتير ليصبحوا رجال بلاط. وأدب المتشردين (الصعاليك) في أسبانيا القرن السابع عشر يُؤكد أهمية الملابس كرمز لوضع مركزي (فوريتير ١٦٦٦). هناك مغزى للمؤرخين هنا. إنه مفهوم الفهرس الذي قد يستعيرونه بنجاح من علماء الاجتماع لكن، ليس فهرساً محدداً.

علماء الاجتماع الذين يبحثون في الدين عليهم أن يتعاملوا مع مشكلة أكثر حدة وهي إيجاد فهرس يقيس قوة استقامة الرأي في العقيدة الأرثوذكسية. وقد اتجهوا إلى تثبيت نسبة رجال الدين في مجتمع ما،

والأشخاص الذين يحضرون إلى الكنيسة، أو عدد المتناولين في عيد الفصح في الأقطار الكاثوليكية مثل فرنسا وإيطاليا (له برا ٦-١٩٥٥، ويلسون ١٩٦٦). جرب أحد المؤرخين الفرنسيين المبدعين أن يحسب انخفاض التقوى في مقاطعة بروفانس في القرن الثامن عشر من الوزن المتناقص للشمع الذي كان يحرق أمام صور القديسين (فوفيل ١٩٧٣) وهناك شك في أن الإحصائيات من هذا النوع والتي تختلف بشكل كبير من منطقة لأخرى وتتغير كثيراً، وأحياناً بحدة، مع الزمن يمكن أن تخبرنا بشيء. أما إذا كانت تستطيع قراءة تلك القصة فهو أمر آخر. وقراءة الأرقام بدقة يتطلب معرفة دقيقة بماذا يعني التناول في عيد الفصح للأشخاص المعنيين، إذ من الصعب التأكد فيما إذا كان فلاحو منطقة أورليانز في القرن التاسع عشر يؤمنون بوجهة النظر الأكليركية القويمة تجاه التناول أم لا. وقياس حرارة التدين في المجتمع، سواء كانت باردة أو ساخنة أو فاترة، أكثر صعوبة مما قد يبدو عليه الأمر. فمشكلات استنتاج وضعيات سياسية من أرقام الأصوات هي في نفس الدرجة.

سواء كانت البيانات قاسية أو لينة، فإنها لن تعطي إجابات على أسئلتنا ما لم توضع، بدرجة كبيرة أو ضئيلة من الإقحام، في فئات. ولا يستطيع المؤرخون أن يتحملوا الشعور بأنهم متفوقون على علماء الاجتماع في هذا المجال. كلنا يستعمل الفئات، ولن نكون قادرين على التوصل إلى أيّ نتائج من دونها. علينا أن نضغط على المناسبة، ومهما حاولنا جاهدين أن ننشئ الفئات، إلا أن عنفها سيكون قليلاً على البيانات ونحن نحاول الوصول إلى نتائج. واستعمال الطرائق الكمية المستخدمة في التحليل المسحي لا ينتج فئات في المرة الأولى، إذ أنها ببساطة تجعل مهمة التصنيف خجولة أكثر من المعتاد. فالحاسوب يأخذ جواباً صريحاً «نعم» أو «لا». وإذا أراد أحد المؤرخين استعمال الحاسوب أو فارز البطاقات، فعليه أن يصوغ بياناته في رموز سرية بطريقة يجعلها تثقب على بطاقات آي بي أم أو على شريط (مع أن التغييرات التقنية تجعلها قديمة الطراز. أما أفضل تقديم لهذا الموضوع فهو كتاب شورتر ١٩٧١ - الفصل ٢).

كمثال على أنواع المشكلات التي يتضمنها تشفير الأدلة التاريخية، من المناسب أن ينصب العمل على السيرة الجماعية لستمئة فنان وكاتب كانوا نشطاء في عصر النهضة في إيطاليا. لم يختر إجمالي السكان المبدعين (وهو أمر من المستحيل تحديده) ولا العينة العشوائية. بل تم اختيار ٦٠٠ شخصٍ من أحسن العمال المشهورين في مجالات عملهم، وحصل على أسمائهم من مصادر عمل حديثة قياسية. قد يجادل المرء أنه كان من الأفضل لو أنه اختار الـ ٦٠٠ شخصٍ المشهورين في ذلك الوقت وليس الـ ٦٠٠ شخصٍ الأكثر شهرة ألان، وبكلمات أخرى، الكثير من المحامين الكنسيين ورجال الكهنوت والقليل من الرسامين. ومع ذلك، فإن هذا الاختيار يمكن أن يكون غير مناسب إذا وضعنا في الحسبان المشكلة الأصلية وهي شرح الازدهار غير العادي في المواهب في ما نسميه عصر النهضة الإيطالي. والاتجاه الكمي أجبرني ببساطة على أن أظهر إلى العلن المعايير الضمنية للاختيار الذي قام به مؤرخون حديثون آخرون. بعد اختيار الأسماء، فإن الخطوة التالية هي جمع المعلومات عن كل فرد وكتابتها على بطاقات سجلات. والخطوة الثالثة هي تشفير المعلومات. أي اختيار الأسئلة التي ستوجه (عشرة أسئلة في كل حالة) وتصنيف الإجابات الممكنة في نموذج تثقيف. وللإجابة على السؤال: «أين ولد فلان». مثلاً، كان هناك تسع إجابات محتملة تتراوح بين «توسكاني» إلى «غير معروف» وللإجابة على السؤال: «ماذا كانت وظيفة والد فلان»؟ هناك أيضاً تسع إجابات من «رجل نبيل» إلى «غير معروف» وهكذا. هناك ثلاث وستون إجابة على الأسئلة العشرة، والحاسوب الذي جهز ببرنامج تحليل مسحي معياري طبع هذه الإجابات الثلاث والستين عمودياً وأفقياً من أجل إيجاد كم من الأشخاص في العينة كانوا توسكانيين وكم منهم كانوا أبناء رجال نبلاء وما على المرء إلا أن يقرأ هذين العمودين.

النقطة التي تستحق التأكيد هي الصعوبة الكامنة في بعض الحالات عند تحديد أيّ فئة هي المناسبة للتثقيف. مثلاً، هل الأفضل وصف والد مايكل أنجلو على أنه «رجل نبيل» أم «حرفي»؟ على المرء أن يختار. وفي حال تكومت القضايا

الهامشية في فئة معينة وبدا الاختيار عشوائياً، من الأفضل عدم استعمال هذه الفئة بالمرة. لقد خططت لسؤال عن علم نفس الفنانين والكتاب، مستعملاً فئات من القرن السادس عشر مثل «كئيب» لكني تركته لأجل هذا. «مولود في توسكاني» حقيقية صلبة قابلة للمعالجة الكمية من دون تحريف، و «كئيب» هي حقيقة لينة تعتمد على موقف المرء وعلى قيم وتحيز المصدر (بيرك ١٩٧٢ - الفصل ٣).

البنية والوظيفة

كلمتان مهمتان في مفردات علماء الاجتماع هما «البنية» و «الوظيفة». «فالبنية أو «النظام» تشير إلى كيان مؤلف من قسمين يعتمد أحدهما على الآخر. وإذا تكلمنا عن «البنية الاجتماعية» في انجلترا القرن السابع عشر مثلاً، فإننا نوحي بأن المؤسسات الرئيسية (الملك، الكنيسة، البرلمان، النقابات والعزب وغيرها) وأن المجموعات الرئيسية في المجتمع (النبلاء والطبقة الأرستقراطية وملاك الأرض والحرفيين) كانوا يعتمدون على بعضهم بعضاً، بمعنى أن التغيير في مجموعة أو مؤسسة يتبعه تغييرات في الأخرى. وعلى المؤرخ أن لا يجد شيئاً غريباً في هذه الفكرة، فالمؤرخون مثل علماء الاجتماع، يميلون إلى توقع أن كل شيء في المجتمع مرتبط بشكل ما بغيره. ومع ذلك، قد يكونون شكاكين قليلاً بمفهوم «البنية» بمعناها الأكثر تحديداً، وخاصة عندما تترافق مع «الوظيفة».

«الوظيفة» أيضاً، مفهوم غير مؤذ بشكل واضح لأنه قد لا يوحي بأكثر من أن المؤسسات لها استعمالاتها، لكن إذا عرفناه بتركيز أكثر، فإن فيه حافة قاطعة تجعل المفهوم أكثر إثارة وخطورة. ووظيفة كل قسم من المجتمع، حسب التعريف، هو الحفاظ على الكل. و «الحفاظ» هو أن تجعله «متوازناً». وهذا ما يعنيه الاعتماد المتبادل. وفكرة التوازن ليست غريبة كلية على المؤرخين بشكل الموجود في القرن الثامن عشر. و «التوازن» قسم مهم من الجهاز المفهومي لـ إدوار جيبون. عندما شخص سقوط إمبراطورية روما نتيجة «لعظمتها المتطرفة»، كان يفكر بمصطلحات عدم التوازن. لكن علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا يفعلون أكثر من استعمال اللغة المجازية للبنية والتوازن. والأسئلة التي يسألونها والإجابات التي

يقدمونها لهذه الأسئلة محددة بهذه المصطلحات. فمثلاً، قام مالينووسكي - أحد رواد المنهج الوظيفي - بمعاملة الأساطير، مبدئياً إن لم يكن حصرياً، كقصص ذات وظائف اجتماعية. وقد اقترح مالينووسكي أن الأساطير هي قصص عن الماضي تصلح لأن تكون امتيازاً خاصاً يؤدي وظيفة تبرير بعض المؤسسات في الحاضر، والحفاظ على وجودها. وربما كان يفكر ليس في سكان جزيرة تروبرياند وإنما في وثيقة الحقوق (مالينووسكي ١٩٦٢).

إحدى المناقشات اللامعة لهذه الموضوعات وردت في كتاب تجنب مؤلفه عمداً ذكر «البنية» و «الوظيفة»، وهو كتاب كتبه عالم أنثروبولوجيا اجتماعي عن القبائل الأفريقية، لكنه كان يحمل مضامين أوسع. أكد ماكس كلوكمان أن «المنهج الوظيفي» البعيد عن ذكر الواضح، كما يمكن للمرء أن يظن، هو فعلاً موهم بالتناقض. وعلى سبيل المثال، فإن وظيفة الإقطاعة ليست تهديد السلام ولكن حفظ هذا السلام لأن تعارض الولاءات يعطي كل فرد اهتماماً بالحفاظ على التماسك الاجتماعي. ومرة أخرى، يناقش كلوكمان بأن «الثورات» بعيدة عن تدمير النظام الاجتماعي المؤسس، وأنها تدعم هذا النظام، أي أن الوظيفة هي الحفاظ على هذا النظام كونها تعمل كصمام أمان. مرة أخرى، عند مناقشة مذهب قبائل الزولو في الإلغاء، يؤكد نقطة أن الرفع السنوي للتحريم العرفي يساعد على تأكيد هذه الطقوس (كلوكمان ١٩٥٥). وبكلمات أخرى، هي كلمات عالم اجتماع أمريكي رائد، فإن الوظيفة الكامنة «للمؤسسة قد لا تكون هي نفس الوظيفة» الظاهرة (ميرتون ١٩٤٨).

هناك اعتراضات واضحة على هذا المنهج البنيوي الوظيفي، لكن قبل أن نناقش نقاط ضعفه من المهم أن نلفت الانتباه إلى نقاط قوته الحقيقية جداً. هذا المنهج يجعل من السهل فهم كيف يمكن أن تثبت البنية الاجتماعية بينما الأفراد الذين يشكلون هذه البنية يتغيرون باستمرار. إنه يجعل بعض الأساطير والاعتقادات والشعائر الدينية أكثر وضوحاً. دعونا نأخذ مثالاً مشهوراً من تاريخ القرون الوسطى، ذاك هو «تبرع قسطنطين» وهو قصة الإمبراطور قسطنطين الذي وهب أرضاً للبابوية مقابل شفائه من مرض الجذام على يد البابا سيلفستر. وتبرع

قسطنطين هو قصة تمثل تفسير مالينووسكي للأسطورة كامتياز خاص. أما وظيفة القصة فكانت تبرير وجود دولة البابا، القوة الدنيوية للبابوية وكمثال على الوظيفة الاجتماعية للمعتقدات، يمكن للمرء أن يأخذ السحر في انجلترا تيودور وستيوارت. وبحسب ما قرر أحد المؤرخين الحديثين حول الموضوع، فإن السحر ساعد في الحفاظ على نوع التعاون التقليدي والإحساس بين الجيران في مجتمعات القرى الإنجليزية لأن الجيران الأغنياء كانوا يخافون من لعنة أو سحر الجيران الأفقر منهم إذا ردوهم عن أعتاب بيوتهم صفر اليدين (توماس ١٩٧١) أما بالنسبة للشعائر الدينية فقد قام اثنان من علماء الاجتماع بتحليل تتويج الملكة إليزابيث الثانية بلغة الوظيفة الاجتماعية للتعبير عن الإجماع الأخلاقي للمجتمع البريطاني وتقويته (سيلزو يونغ ١٩٥٣). وليس من الصعب أن نرى كيف أن المؤرخين يستطيعون تحليل تتويج سابق أو شعيرة دينية أخرى بمصطلحات مشابهة. وقد قام بعضهم بذلك (نلسون ١٩٧٥).

عند هذه النقطة، من المفيد أن نأخذ مثلاً أكثر امتداداً من المنهج الوظيفي إلى مجتمع ماض هو جمهورية البندقية. في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان الأجانب يعجبون باستقرار نظام البندقية السياسي والاجتماعي. وقد فسر أهالي البندقية أنفسهم استقرارهم هذا بلغة دستورهم المختلط أو «المتوازن» الذي يوفر فيه الدوج (القاضي الأول) العنصر الملكي ومجلس الشيوخ من الارستقراطيين والمجلس الأكبر من الديمقراطيين. ومع ذلك، فإن الممارسة كانت تظهر أن العناصر الثلاثة ليست متوازنة كما يبدو للمرء فـ الدوج له مكانه عالية ولكن سلطة ضئيلة. وكما وصف الأمر أحد سكان البندقية في القرن السادس عشر فإن الدوج لم يكن أكثر من لافتة فندق. وكان المجلس الأكبر يتمتع بقوة أكبر، لكنه لم يكن مسيطراً. أما في التطبيق، فقد كانت البندقية محكومة من أقلية اوليغارشية تتكون من ٢٠٠ نبيل قيادي يعرفون باسم «غراندي» الذين كانوا يتقاسمون المراكز السياسية الرئيسية فيما بينهم. ويمكن أن يقال بأن أسطورة الديمقراطية والمساواة، مثل الأسطورة المرتبطة بالدستور المتوازن، قد عملت على جعل النظام على ما كان عليه، بما في ذلك عدم المساواة وعدم التوازن.

كان هناك دوماً خطر الصدام بين الطبقة الحاكمة (غراندي) وبين النبلاء الأقل شأناً، لكن الصراع كان منظوراً فقط في الوثائق. وإحدى المناسبات النادرة حصلت في عام ١٦٢٥ عندما قام رينيه زن الذي نصب نفسه متحدثاً باسم النبلاء الأقل شأناً بمجابهة الدوج الجديد زوان كورنر الذي فضل أقرباءه القريبين بأكثر مما جرت عليه العادة. ويقال بأن زن أراد خلع كورنر وأن أحد أبناء كورنر حاول اغتيال هذا الناقد المثابر. ومع ذلك، تم جلب زن إلى الأوليغارشية الحاكمة. مات كورنر وخمد الصراع وتم التوصل إلى تسوية. كيف تم ذلك؟ الجواب المحتمل لهذا السؤال هو ترديد تفسير جلوكمان لـ «السلم في الإقطاعة» والإيحاء بحصول ذلك في البندقية أيضاً يجعل الولاءات المتعارضة تساعد في خدمة وظيفة التماسك الاجتماعي. أما النبلاء الأقل شأناً فقد انحازوا نحو النبلاء الأقوى عن طريق جماعة التضامن والخصومة، لكنهم انجروا إلى الاتجاه المعاكس بسبب روابط الرعاية التي تربطهم كأفراد إلى أفراد تجمع النبلاء غراندي. وبوجودهم داخل هذا الصراع، كان لهم حصة في التسوية.

أما المجموعة الأكثر وضوحاً من العامة التي تحدت الأوليغارشية الفينيسية فهي المواطنون أعضاء مجلس العموم، وهي مجموعة صغيرة نسبياً تتكون من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ذكرٍ راشدٍ.

لقد كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات لقاء استثنائهم من عضوية المجلس الرئيسي «غراندي» وكانت بعض الوظائف في الحكومة تحجز لهم، وغالباً ما كانت بناتهم يتزوجن من النبلاء، كما قامت بعض الأخويات الدينية بتوحيد النبلاء والمواطنين. ويمكن أن يقال بأن هذه الامتيازات أدت وظيفة جعل المواطنين يشعرون بأنهم مهمون للنبلاء وبأنهم منفصلون عن بقية عامة الشعب.

ما يزال علينا أن ندرس أغلبية سكان البندقية وهم نحو مئة وخمسين ألفاً. فقد فسر بعض المعاصرين غياب الصراع بين النبلاء وبقية سكان البندقية بلغة الذرة الرخيصة التي جعلتها الحكومة مستقرة من أجل الحفاظ على هدوء الناس. فالإنسان لا يعيش بالخبز وحده، لكن حكومة البندقية قدمت السيركات أيضاً، وهي طقوس عامة رائعة. وقد تضمنت هذه الطقوس زواج البحر يوم الصعود

والكرنفال أيضاً، وهو طقس مقلوب يمكن فيه انتقاد السلطات مع الإفلات من أيّ عقوبة، يمثل صمام أمان مثل طقوس قبائل الزولو التي وضعها جلوكمان. وثانية، كان يسمح لصيادي البندقية بانتخاب رئيسهم الذي كان يستقبله الدوج الحقيقي بوقار ويقبله، وهو طقس له وظيفة إقناع الناس العاديين بأنهم يشاركون في النظام السياسي الذي كانوا في الحقيقة مستثنيين منه (بيرك ١٩٧٤).

نوقش هذا المثال بالتفصيل في الاعتقاد بأن المفاهيم المترابطة للبنية والوظيفة مفيدة للمؤرخين ولجيرانهم في علم الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومع ذلك، فإن هناك أخطاراً في استعمال هذه المفاهيم والأفكار مثل «الإجماع» و «التماسك» و «التوازن» و «التكامل».

النقطة الأولى هي أن المعاصرين يمكنهم أن يروا ما يجري، وما يبدو أنه وظيفة «كامنة» يمكن أن تكون «ظاهرة» في الواقع لبعض الناس. وعلى سبيل المثال، فإن بعض الإيطاليين في القرن السابع عشر كانوا على معرفة تامة بالوسائل التي جعلت أوليغارشية البندقية تحتفظ بالسلطة. ومن دون ملاحظاتهم المدونة فإن نظام البندقية قد يكون أكثر صعوبة. ومرة أخرى، فإن نظرية صمام أمان الثورة الشعائرية لم تكن اختراعاً من علماء الأنثروبولوجيا الحديثين، على الرغم من تقنية البخار على سبيل المجاز. وقد صرح رتشارد لاسلز المراقب الإنجليزي للكرنفال الروماني في القرن السابع عشر بأن «كل هذا مسموح للإيطاليين حتى يمكنهم إيجاد متنفس لأرواحهم التي أخمدت لعام كامل وهي جاهزة للاختناق بفعل الضغط الكبير والكآبة».

ومع ذلك، فإن هذا الأمر لا يهم على الإطلاق فيما يخص صلاحية هذا النوع من التفسير، فيما إذا كان المعاصرون مدركين للوظائف الاجتماعية لعاداتهم ومؤسساتهم. فهم لديهم حوافزهم للفعل، وهو ما يجب أن يأخذه المؤرخ بالحسبان إذا كان يقص الأحداث لفترة قصيرة، إذ عليه أن يرى كيف أن البنية الاجتماعية تستمر لفترة طويلة، ومن الضروري أن يعود إلى التفاسير الوظيفية. وكما يقول عالم الاجتماع فإن تفاسير الدوافع الفردية يمكن أن تعمل بشكل كامل على المستوى الصغير وهو مستوى التفاعل وجهاً لوجه، لكنها لا تفسر ما يحصل على المستوى

الكبير. وإذا تكلمنا بمصطلحات الوظائف الاجتماعية فإن في ذلك خطر تجسيد هذا المجتمع، مع أنه يمكن تجنب هذا الخطر. والاستعارة هي اختزال لما لا يمكن تفسيره فيما يخص الأفراد ونواياهم. (بنديكس ١٩٦٧).

الاعتراض الأشد أثراً على المنهج الوظيفي بأكثر من التساؤل أين ذهب الناس، هو إظهار أن هذا المنهج يفترض وجود إجماع اجتماعي أو أخلاقي وهو أمر يخضع للتساؤل بشدة في عالم الممارسة. لنعد للحظة إلى تتويج الملكة إليزابيث الثانية لقد تم تفسير التتويج على أنه شعيرة تؤكد الإجماع وبذا تكون وظيفة هذه الشعيرة هي الحفاظ على البنية الاجتماعية وتكامل المجتمع وإحلال التماسك والتوازن. (شيلز و يونغ ١٩٥٣). لكن هل اشتركت مختلف الجماعات الاجتماعية في خمسينيات القرن التاسع عشر بنفس القيم الأساسية؟ لقد كان هناك جدال بأنهم لم يشتركوا، وهذا الجدل يولد تفسيراً مختلفاً يجعل التتويج مفارقة تاريخية لم يأخذها الكثير من الناس على محمل الجد (بيرنبوم ١٩٥٥). أسئلة مماثلة يمكن أن تثار حول الإجماع أو نقص الإجماع في بندقية القرن السابع عشر وحول زفاف البحر. ومثل هذه الأسئلة يجب أن تثار من جديد في كل موقف جديد. وكل ما يمكننا قوله هنا هو أنه لا يجب الافتراض أن الجماعات الأخرى قد شاركت الطبقة الحاكمة في قيمها. وبالتناوب، فإن المجموعات المختلفة المشاركة في الشعيرة يمكن أن تفسرها بطرائق مختلفة. فالشعيرة قد لا تؤكد الإجماع كثيراً بقدر خلق مثل هذا الإجماع. وقد تفسر العملية بشكل ساخر على أن غير أهل البندقية كانوا يميلون إلى تفسير طقوس البندقية على أنها محاولة خادعة تقوم بها الصفوة الحاكمة للتلاعب بالباقين بما يسمى أسطورة الإجماع.

ومع ذلك، فإن العملية قد تفعل فعلها بغض النظر عما إذا كانت الصفوة مجمعة على ذلك أم لا.

الاعتراض الثاني على المنهج الوظيفي يتركز على فكرة التوازن ومشكلة التغيير. و «التوازن الاجتماعي» هو بالطبع استعارة ميكانيكية تنطبق بخاصة على عالم الاجتماع فيلفريدو باركتو، ربما لأنه تدرب كمهندس. ومثل «المجتمع» فإنه مصطلح يعير نفسه إلى التجسيد. وقد تم انتقاد الفكرة على أنها ساكنة جداً.

فالمجتمعات الحقيقية لا يمكن أبداً أن يكون فيها توازن (ليتش ١٩٥٤ - المقدمة). وفي دراسة حديثة حول الثورة الانجليزية، اقترح لورانس ستون أن النمو الاقتصادي في بريطانيا بين ١٥٢٩ وعام ١٦٢٦ وكذلك التغيير الاجتماعي قد قادا إلى عدم التوازن بين النظامين السياسي والاجتماعي، وأن الإجراءات المصممة لاستعادة هذا التوازن ما تزال في الواقع أكثر إزعاجاً. وقد كان رد فعل أحد النقاد هو أن سأل: «متى كان هناك توازن»؟ وانتهى إلى القول بأن المفهوم كان «مضللاً عند تطبيقه على أوروبا في أواخر القرون الوسطى وعلى أوروبا الحديثة (ستون ١٩٧٢ - كونيغسبرغر ١٩٧٤).

كل هذه الانتقادات مبالغ فيها قليلاً. وإذا عدنا إلى باريتو فهو لم ير المجتمعات على أنها «كاملة» أو ذات توازن ساكن، بل على أنها ذات توازن «ديناميكي»، وعرفها على أنها حالة لو تم إخضاعها بشكل اصطناعي إلى تغيير ما... فإن رد الفعل سيحصل فوراً متجهاً إلى استعادتها إلى حالتها الحقيقية والعادية (باريتو ١٩١٦). وفي أيّ حال لا يجب أن يتساوى التوازن مع نقص الاضطراب أو السلام، لأنه ببساطة الحفاظ على البنية الاجتماعية. وللرد على سؤال كونيغسبرغر «متى كان هناك توازن»؟ فإن المرء قد يجيب: «في انجلترا القرن الخامس عشر». وعلى الرغم من حروب الوردة، لم يكن هناك تغيير رئيسي في البنية الاجتماعية في هذا الوقت. (لاندر ١٩٦٩). ونفس الشيء في بندقية القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث كانت هناك حروب خارجية وصراعات داخلية، لكن المجتمع والدولة بقيتا في توازن متناسب.

بغض النظر عن الأخطار المحتملة لمصطلح «التوازن» فقد تم انتقاد التحليل الوظيفي على أنه ساكن جداً. والتركيز على ما يخدم الحفاظ على البنية الاجتماعية هو إهمال التغيير. وهذا انتقاد عادل للمنهج الوظيفي الذي يمارس عادة «وليس دائماً»، لكن لا يوجد سبب يمنع المؤرخين وعلماء الاجتماع من دراسة الاعتقادات والمؤسسات أو المجموعات التي تساعد على تقويض بنية اجتماعية ما مع تعزيز التغيير. ومن الممكن اكتشاف الأساطير التي تسوّغ التغيير والأساطير التي تسوّغ الوضع الراهن. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك هو

«أسطورة وثيقة الحقوق Magna carta» كما تسمى أحياناً. هذا السجل الخاص بتنازلات الملك جون لباروناته فسرته الأجيال اللاحقة بطرائق مختلفة جداً، وخاصة في القرن السابع عشر، وقد خدمت هذه التفاسير وظيفة اجتماعية وهي أن تبرير التغيير أو «اعتباره قانونياً» عن طريق إظهاره على أنه مؤسس على سابقة وعلى التقاليد. مرة أخرى، فقد تم وصف الإيمان بالسحر في انجلترا الملك تيودور والملك ستيورات على أنه «وسيلة إحداث تغيير اجتماعي عميق»، التغيير من مجتمع قروي مجاور إلى مجتمع أكثر فردية. وقد سوّغ بعض القرويين الأكثر ثروة رفضهم الإحسان إلى النساء العجائز الضعيفات بوصف هؤلاء النساء بأنهن ساحرات (ماكفارلين ١٩٧٠ - الفصل ١٥).

ونخلص من ذلك إلى أن مفهوم «الوظيفة هو مفردة مفيدة في مجموعة الأدوات التي يستعملها المؤرخ، شريطة أن لا يتم إجهاضها بالاستخدام غير المتجانس. وهو يحمل معه إغراءات إهمال التغيير الاجتماعي والصراع الاجتماعي والدوافع الشخصية، لكن يمكن تجنب كل هذه الإغراءات. وليست هناك من حاجة إلى افتراض أن كل مؤسسة في مجتمع ما لها وظيفة إيجابية دون ثمن أو وظيفة مؤلمة، كما ليست هناك حاجة إلى افتراض أن مؤسسة ما هي أساسية لا يمكن من دونها إنجاز وظيفة معينة لأن المؤسسات المختلفة يمكن أن تكون بديلاً وظيفياً (ميرتون ١٩٤٨) وعلى سبيل المثال، فإن في بريطانيا اليوم، تقوم المدارس بأداء بعض الوظائف التي كانت تمارسها العائلة. ولا حاجة إلى نسيان أن المجتمع مؤلف من أفراد لهم نوايا. يفترض المنهج الوظيفي أن المجتمع لا يمكن فهمه بسهولة عن طريق استقصاء نوايا أفراده بسبب أهمية العواقب العرضية، وأن هذه العواقب العرضية غير المقصودة موجودة، وأنها يمكن فهمها بسهولة أكثر إذا تم اعتبار المجتمع كما لو أنه آلة في التوازن. ومع ذلك، فإن الشروحات الوظيفية لا يجب النظر إليها على أنها إبدالات لأنواع أخرى من التفسير التاريخي الذي يكملونه بأكثر مما يعارضونه ما داموا يتجهون إلى أنها إجابات لمختلف الأسئلة وليست إجابات مختلفة لنفس الأسئلة (جيلنر ١٩٥٨). ولا نقصد الإيحاء بتجاهل شروحات المؤرخين التقليديين، بل أن نأخذ شيئاً مفيداً ليس لدى المؤرخين معادلاً وظيفياً له.

الدور الاجتماعي

المفهوم الرئيسي الآخر في علم الاجتماع هو الدور الاجتماعي الذي يتم تحديده بنماذج أو «أنماط» السلوك المرتبطة بوضع أو موقف ما في البنية الاجتماعية: «الملك» و «الطفل» و «الفنان» أو ما شابه ذلك. والاستعارة التي تصف العالم أنه مسرح تعود إلى اليونان القديمة، لكنها تطورت وأصبحت نظرية سوسيولوجية دقيقة وخاصة في السنوات العشرين الماضية من قبل ايرفنج غوفمان الذي ربطها بمفاهيم مثل «الأداء» و «الحيز الشخصي» من أجل شرح ما أسماه «إدارة الانطباع» أو «تقديم النفس» (غوفمان ١٩٥٨). وإحدى طرائق تعريف دور ما هي بالسلوك المتوقع من فاعله. و «الطفل» على سبيل المثال، هو دور اجتماعي يمكن وصفه على أنه مستقبل الراشدين وهو المستقبل الذي تغير كثيراً في أوروبا الغربية منذ العصور الوسطى. وطفل السبع سنوات من العمر الذي وصل إلى «سن الرشد» حسبما يقال، كان من المتوقع أن يتصرف كراشد قدر الإمكان. فقد كان يعتبر راشداً صغيراً وضعيفاً وغير كفؤ وغير مجرب وجاهلاً، لكنه مثل الراشد (اريس ١٩٦٠). ويمكن أن تحدد الأدوار بتوقعات وآمال الناس الآخرين شريطة أن نتذكر أن الناس المختلفين يمكن أن تكون آمالهم غير متوافقة مع نفس الدور مما يقود إلى الدعوة السيوسيولوجية «إجهاد الدور» في أي شخص يحتل هذا الموقع.

يمكن أن نجادل بأن أمام المؤرخين الكثير ليكسبوه من الاستخدام الأكثر والنظامي لمفهوم «الدور» وهو ما لم يفعلوه حتى الآن. وقيامهم بذلك يشجعهم على شرح المصطلح البنيوي «السلوك» الذي نوقش بمصطلح الشخصيات، وغالباً

ما كان يتم شجبه بسهولة. وعلى سبيل المثال، فقد أسيء بهذه الطريقة فهم المحسوبين على البلاط كما لو أن هذا الشخص كان بكل بساطة رجلاً سيئاً تصادف أن توافق مع ملك ضعيف فأفسده. وفي الحقيقة فإن «الرجل المحسوب» كان دوراً اجتماعياً له وظائف محددة في عالم النظام الاجتماعي وهو البلاط.

فالملك مثل الآخرين، يحتاج إلى أصدقاء، وعلى عكس الناس، كان بحاجة إلى مستشارين غير رسميين. وفي مناسبة ما، كان يحتاج إلى وسيلة يتجنب فيها الآلية الرسمية لحكومته. كان الملوك بحاجة إلى شخص يثقون به وموالٍ لهم لأن مركزه يعتمد على ذلك، بحاجة إلى شخص مستقل عن النبلاء الكبار الذين يحيطون بالملك. وكان «الرجل المحسوب» كل هذه الأشياء. أما بعض هؤلاء الأثيرين مثل بيرس غافستون في عهد إدوارد الثاني أو دوق باكنغهام في عهد جيمس الأول، فهم مصائب، لكن كانت هناك فجوة بهذا الشكل في نظام البلاط لا بد من ملئها، ونمط من السلوك المرتبط مع هذا الوضع الخاص. ولا يمكن تفسير قوة الأثيرين بمصطلح ضعف ملك معين، مثلما لا نستطيع تفسير قوة الخصيان في الإمبراطوريتين البيزنطية والصينية (حول قوة الخصيان انظر هوبكنز ١٩٧٨ - الصفحات ٩٦-١٧٢).

استفادت بعض الدارسات التاريخية كثيراً من مفهوم الدور. فقد ناقش ت. س. كوشران «دور السلطة التنفيذية» في أمريكا القرن التاسع عشر والضغوط التي شكلتها. وقد كتب بيتر لويد عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية عن إجهاد الدور في حالة أوبا oba الحاكم المقدس في ممالك أوروبا التقليدية. فقد أحيط أوبا بالزعماء الذين توقعوا أن يفرض نفسه وأن يقبل قراراتهم (كوثران ١٩٥٣ الفصل ١٦، لويد ١٩٦٨). وكان نقاش لويد ذا صلة واضحة بتاريخ أوروبا في القرون الوسطى وبداية أوروبا الحديثة حيث كان الملوك مقدسين نوعاً ما، يحيط بهم البارونات الذين توقعوا منهم أن يكونوا أقوياء ذوي طبع سهل الانقياد. ولم يكن بإمكان الملك أن يرضي هذه الآمال المتناقضة. فاحترام دور الملك المقدس يمكن أن يكبح الانتقاد العلني لدى صاحبه ما دام الاعتقاد بأن الملك لا يستطيع أن يفعل أي خطأ، لكن هذا لم يمنع الهجوم على سياساته بوسائل أخرى، وخاصة اتهام

«مستشاريه الشريرين». فقد كان هذا فيما مضى طريقة غير مباشرة لانتقاد الملك وتعبيراً مباشراً عن حقد النبلاء على منافسيهم الذين لم يكونوا نبلاءً عظام ولكن نبلاءً «رفعهم الملك من الحضيض». واستمرار هذه الانتقادات، على سبيل المثال، من قبل المؤرخ الإخباري أورديركوس فيتاليس ضد هنري الأول ملك انجلترا في القرن الثاني عشر ومن كاتب المذكرات القديس سايمون ضد الملك لويس الرابع عشر في فرنسا توحي بأن المشكلة كانت بنيوية على الرغم من استمرار المعاصرين بالنظر إليها على أنها تعبير شخصي (روزنتال ١٩٦٧).

وبالمصادفة، لم يكن الملوك هم الضحايا الوحيدون للآمال المتناقضة حول الأدوار في سياسات العصور الوسطى. فقد كان الملوك يتوقعون من باروناتهم أن يكونوا أقوياء وضعفاء في الوقت نفسه. وأن يكونوا منفذين أقوياء للسلم في مناطقهم ولكن ليس «كرعايا أكثر قوة». (لاندر ١٩٦٩ - الفصل ٧).

قد يكون من قبيل التضليل الإيحاء بأن المعاصرين لم يكونوا على دراية بفكرة «الدور». فشكسبير لم يكن الكاتب المسرحي الوحيد في بداية الأزمان الحديثة الذي كان يقول لجمهور المشاهدين أو القارئين بأن «كل إنسان في حياته يلعب عدة أدوار». ومؤلف كتاب «رجل البلاط - courtier» الذي شرح العمل الصعب الذي يقتضيه إنتاج سلوك طبيعي وعفوي أرستقراطي، لم يكن ليتعلم الكثير من كتاب «تقديم المرء لنفسه في الحياة اليومية» «the presentation of self in everyday life» (كاستيغليون ١٥٢٨ - غوفمان ١٩٥٨).

على أيّ حال، فإن الاستخدام النظامي لمفهوم «الدور» من قبل مؤرخي أوروبا في بداية أوروبا الحديثة يمكن أن يكشف لهم ملامح مهملة من الثقافة والمجتمع في ذاك الوقت، أو يحذرهم، على الأقل، من تفسير بعض النتاج الاصطناعي بيسر شديد. فاللوحات الزيتية، مثلاً، تكشف ما اعتبره الفنان (أو ما ظن أن زبونه يعتبره) الجلسة، والإيماءات والتعبير و «الميزات» المناسبة لدور اجتماعي معين بما في ذلك درع النبلاء الذين لم يخوضوا قتالاً أبداً وكتب المقارنة الذين لم يفتحوها. ولعب دور نبيل رفيع في إنجلترا القرنين السادس عشر والسابع عشر يتضمن إنفاقاً ضخماً على ملكية من هذا النوع بما في ذلك الملابس الفخمة والمنزل الضخم اللذين

مـن دونهمـا لا يمكـن لـشاغل هـذا الـدور أن يلقـى الاحـترام أو «التبجيـل» الـذين يعتبرهمـا مـن حقـه. في الوصـف الحـي والنافـذ الـذي كتبـه لـورنس سـتون عـن «الاستهلاك الباذخ» لطبقة النبلاء الإنجليز على الثياب والبيوت والضيافة والجنائز، هذا الوصف مدين بالكثير إلى بداية علم الاجتماع الكلاسيكي حسبما أقر هو بذلك (فيبلان ١٨٩٩ - ستون ١٩٦٥).

يجب أن نضيف كذلك أن أي مجموعة اجتماعية يمكن أن تلعب أدواراً مختلفة في فترات مختلفة. وإنه في لحظة معينة يمكن لأفراد هذه المجموعة أن يتوفر لهم اختيار الدور. ودور «الملك»، مثلاً لا يستتبع نفس الآمال كنتيجة لا بد منها في انجلترا عام ١٧٦٠ مثلما كان الأمر عليه في العام ١٠٦٦. ويمكن أن نكتب التاريخ الاجتماعي لفنان في إيطاليا بلغة الأدوار المختلفة التي سادت حسب الترتيب الزمني، مع أنه في وقت معين توفر أكثر من دور للفنانين الذين كانوا يكيفون سلوكهم حسب النمط المطلوب.

وهكذا فإن الدور المسيطر لفناني إيطاليا في العصور الوسطى كان «الحرفي». وفي عصر النهضة كان الدور المسيطر هو رجل البلاط، وهو دور لعبه بامتياز جيوتو و رفائيل على رأسهم. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر توفر دور جديد هو دور «الثائر» (بيل ١٩٦١).

القرابة والعائلة

أوضح الأمثلة على مؤسسة مؤلفة من مجموعة أدوار مستقلة متبادلة هي العائلة. في السنوات القليلة الماضية أصبح تاريخ العائلة أحد ميادين البحث التاريخي السريعة النمو، وفي معرض استعراض هذا الميدان، وجد المؤرخون أنهم مضطرون إلى تعلم شيء ما من لغة علم السكان وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. وتقتضي مناقشة التغييرات في بنية الأسرة نوعاً ما من علم شرح الرموز الكتابية «typology» والتصنيف.

يعود أشهر تصنيف لبنية العائلة إلى أكثر من قرن مضى على يد الفرنسي فريدريك لوبلاي الذي ميز ثلاثة أنواع رئيسية فكانت هناك العائلة «الأبوية» التي تدعى الآن العائلة «المشتركة» حيث يبقى الأبناء المتزوجون تحت سقف والدهم، والعائلة «الأصلية» التي يبقى فيها الابن المتزوج فقط وأخيراً العائلة «غير المستقرة» التي تعرف بـ «النووية» أو الزوجية حيث يغادر جميع الأبناء منزل العائلة عندما يتزوجون (لوبلاي ١٨٧١).

هناك لسوء الحظ، عدم اتفاق حول تعريف هذه الأنواع من بنيات العائلة. وإحدى طرائق تعريفها هي بلغة الحجم أو التركيب الخاص بالأسرة والذي غالباً ما يمكن كشفه بتحليل بيانات الإحصاء والمصادر الرسمية الأخرى، وهذا هو المنهج المرتبط بمجموعة كامبردج لتاريخ السكان والبنية الاجتماعية، وخاصة بيتر لاسليت الذي ميز ثلاثة أنواع رئيسية من الأسر. فهناك «العائلة البسيطة» التي تتكون من وحدة العائلة الزوجية كزوج وزوجة أو أرملة مع أولادها، «والعائلة الموسعة» وهي عائلة زوجية بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الأقارب وليس من الأبناء، وأخيراً «العائلة المتعددة» التي تضم اثنين أو أكثر من الأسر الزواجية التي تربط بينها قرابة أو يربط الزواج بينها (لاسليت ١٩٧٢).

إن منهج الأسرة دقيق تماماً، لكن تكمن فيه أخطار من أجل ذلك. في المقام الأول. فإن الاختلافات بين العائلات التي تم وصفها على أنها «متعددة» و «موسعة» أو البسيطة يمكن أن تمثل عبارات لا أكثر في دورة تطور نفس المجموعة المنزلية التي تتوسع عندما يحصل الزوجان على أبناء ثم تتقلص عندما يتزوج الأبناء ويغادرون منزل والدهم. هذه النقطة كان أول من أثارها علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وقد شرحت بقوة في دراسة عن العائلة الفلاحية في نمسا القرن الثامن عشر (غودي ١٩٥٨ - بيركنر ١٩٧٢).

الاعتراض الثاني على التعامل مع حجم أو تركيب الأسرة كدلالة على بنية الأسرة يرجعنا مرة أخرى إلى السؤال عن الصلة بين البيانات الصعبة والسهلة. فما يحاول أن يكتشفه المؤرخ أو عالم الاجتماع هو الطريقة التي تبنى فيها العلاقات داخل الأسرة. ومع ذلك، فإن هذا التركيب قد لا يكشفه حجم الأسرة. فالأسرة ليست وحدة سكنية، إذ هي أيضاً، أو ربما في المناسبات، وحدة اقتصادية أو قانونية. وقد تمتلك مجموعة من الأقارب أو تستغل ملكية عامة بينهم. والأسرة أيضاً وبوضوح، مجموعة يعرف أفرادها بها وهم يرتبطون عاطفياً فيما بينهم. هذا التعدد في الوظيفة يسبب مشكلات للمؤرخين وعلماء الاجتماع على حد سواء. فالمجموعات الاقتصادية والقانونية والسكنية والعاطفية تتداخل بوضوح، لكنها لا تحتاج إلى أن تتزامن. وعليه فإن دلالة تعتمد على السكن المشترك قد لا تخبر المؤرخين ما يحتاجون أن يعرفوه حول بنية الأسرة في مكان وزمان معينين.

وعلى سبيل المثال فإن الأقارب الذين يقطنون في بيوت منفصلة قد يعيشون قرب بعضهم بعضاً ويرون بعضهم بعضاً كل يوم، وهذا الوضع لفتت الانتباه إليه دراسة للطبقة العاملة في شرقي لندن (يونغ و ويلموت ١٩٥٧). هنا تتعايش الأسرة الزواجية مع العقلية «الموسعة» على الأقل فيما يخص علاقة الزوجة بأمها. وهناك ما يوازي هذا الوضع في إيطاليا القرن الخامس عشر، على الأقل بين النبلاء. وفي فلورنسا مثلاً، كان أقرباء النبيل يعيشون بقصور مجاورة ويلتقون بانتظام في منزل العائلة الذي كان يمثل مجتمعاً اقتصادياً ويتعاون عن قرب في القضايا السياسية. وتاريخ عائلة النبلاء في فرنسا (أو البندقية أو جنوا) لا يمكن كتابته بلغة الأسرة فقط (هيرز ١٩٧٤ - كنت ١٩٧٧).

إقامة العلاقات مع الآخرين

الانحراف والسيطرة

إحدى أهم وظائف الأسرة هي التنشئة الاجتماعية وإقامة العلاقات مع الآخرين والتي تعرف بأنها الطريقة التي ينتقل من خلالها التراث الاجتماعي، وأنماط أو قواعد السلوك في المجتمع من جيل إلى جيل. وما دام المؤرخون منذ وقت طويل يدركون أهمية نقل التقاليد الثقافية، فيمكن أن نسأل إذا كانت لهم حاجة معينة لمفهوم «التنشئة الاجتماعية». إحدى ميزات المفهوم هي أنه يخدم كرسالة تذكير بأن تاريخ التعليم لا يجب أن يحصر نفسه بالتعليم الذي يحدث في المعاهد المتخصصة كالمدارس (بيلين ١٩٦٠) فالأوضاع السياسية، مثلاً، لا يمكن تعليمها بصورة رسمية في المدارس، لكنها غالباً ما تبدو أنها مكتسبة من قبل، لذا من المفيد أن نسلك طريق العلماء السياسيين، كما فعل أحد المؤرخين، وقام ببحث طرائق إقامة العلاقات السياسية مع الآخرين في الماضي. وفي انجلترا القرن السابع عشر على سبيل المثال، فإن حقيقة أن الأبناء ينمون في عائلات تحكمها سلطة الأب قد جعلت من السهل عليهم أن يقبلوا من دون سؤال المجتمع الذي تحكمه السلطة (شوشت ١٩٧٥). واستخدام مصطلح التنشئة الاجتماعية وإقامة العلاقات مع الآخرين يمكن أن يوحي للمؤرخين بأنهم إذا أرادوا أن يشرحوا لماذا يوجد نظام معين للتعليم الرسمي في مجتمع معين، فإنه من المفيد النظر إلى نظام الأدوار والمعايير ككل لأن النظام الاجتماعي لا يدوم إلا إذا وجد نوع من

«التوافق» بين المعايير المتناقلة عن طريق العلاقات مع الآخرين والأدوار المتوفرة للراشدين.

والمشكلة أنك إذا ناقشت التنشئة الاجتماعية ضمن المعايير الاجتماعية، فإنه لا بد من افتراض الإجماع وهو أمر قابل للتساؤل، كما رأينا. ومع ذلك فإن هناك مكاناً لمنهج سوسيولوجي آخر لنقل المعايير، أحدها يؤكد أكثر على الصراع والطبقة والإكراه كما فعل بيير بورديو والمتعاونون معه. ومن المفاهيم المركزية لدى بورديو مفهوم «التوالد الثقافي» والبيئة و «العنف الرمزي». ويقصد بالتوالد الثقافي اتجاه المجتمع بشكل عام والنظام التعليمي بشكل خاص إلى نسخ نفسه عن طريق تثبيت قيم الجيل السابق في الجيل الناشئ. فالتقاليد لا تستمر بشكل آلي، من «القصور الذاتي» كما يقول المؤرخون في بعض الأحيان، إذ أن التقاليد تنتج عن عمل شاق يقوم به الآباء والأمهات والمعلمون والكهان وأرباب العمل والعاملون الآخرون في مجال التنشئة الاجتماعية ومفهوم «الاستنساخ الثقافي» يثير الانتباه إلى الجهد المبذول في الركض في المكان وفي الاحتفاظ بمجتمع ما كما هو بقليل أو كثير. والمفهوم الثاني لدى بورديو يشير إلى ما يتم تعليمه للجيل الصاعد. وهو يرفض مفهوم «القواعد» لأنه ميكانيكي جداً أو جامد أيضاً لا يمكن به وصف ما تعلمه الجيل، ويحدد مفهومه البديل «التعويد» كخطط تمكن العاملين من إيجاد الكثير من الممارسات التي تم تكييفها وتوقيفها لتناسب المواقف المتغيرة بشكل لا نهاية له. ومفهوم بورديو الثالث هو «العنف الرمزي» الذي يشير إلى فرض الأنماط والقيم والخطط الثقافية الخاصة بالفئة الحاكمة على أفراد الجماعات المحكومة، وخاصة العملية التي يتم بها جعل هذه الجماعات المحكومة تعترف بالثقافة الحاكمة كثقافة شرعية وأن ثقافتهم غير شرعية (بورديو ١٩٧٢ - بورديو و باسيرون ١٩٧٧).

من المبهج أن يكون لديك تاريخ النظام التعليمي الفرنسي أو الإنجليزي وأن ترى نظم التدريب مكتوبة بلغة هذه المصطلحات. وإذا تمت كتابة مثل هذا التاريخ يصبح من السهل الحكم على نقاط القوة والضعف في منهج بورديو. وينطبق نفس الأمر على المناقشة الحافزة والمثيرة للجدل التي قام بها باسيل بيرنشتاين في كلمة

«واضحة» و «محدودة» (بيرنشتاين ١٩٧٠). وعلى الرغم من ذلك فإن اللغويات الاجتماعية المتعلقة بالماضي كانت للتو قد بدأت. وأقرب شيء لدينا لمناقشة «العنف الرمزي» في الماضي ربما يكون العمل الحديث حول الهجمات التي قام بها رجال الدين المقاومين للإصلاح ضد الديانة الشعبية في القرن السادس عشر والطريقة التي تم بها إقناع الفلاحين أن ينظروا إلى ثقافتهم التقليدية على أنها «خرافات وخزعبلات وشيطانية» أيضاً (ديلوميو ١٩٧١ - موشيمبليد ١٩٧٨).

بالطبع لم تكن المعايير تراعى دوماً. و «الانحراف» وهو المصطلح السوسيولوجي للسلوك الذي يخرق المعايير في نظام اجتماعي معين، له ميزة أنه يجعل من الأسهل علينا فهم المواقف العدائية ضد الجماعات ووصفها بأنها مختلفة، وفي بعض الأحيان جنونية أو إجرامية أو إرسالية أو ثورية. ويتضمن «الانحراف» إجماعاً ينحرف عنه بعض الأشخاص، لكن المصطلح لا يقف أو يسقط مع قبول فكرة الإجماع كنقيض لفكرة الصراع في المجتمع. لقد تم الإيحاء بأن «الجماعات الاجتماعية» تخلق الانحراف عن طريق إيجاد قواعد يشكل انتهاكها انحرافاً ومن ثم تطبيق هذه القواعد على شعب معين ووصفهم بأنهم خارجيون (بيكر ١٩٦٣). وقد يبدو أن المغزى هو أن تتم رؤية الانحراف على شكل صراع بين جماعتين اجتماعيتين لهما مصالح وقيم مختلفة، بين من يطلقون التسمية (وهم يملكون القوة والسطوة) وبين من تُطلق عليهم التسمية (وهم لا قوة لهم).

يبدو أن نظرية «النعت» أو التسمية تقدم وجهة نظر أخرى مفيدة حول السحر الذي ناقشناه سابقاً بمصطلح «الوظيفة». ويبدو أن هنالك بعض الشك في أن السلطات، وخاصة قضاة التحقيق، أوجدوا السحر في نهايات العصور الوسطى عن طريق وصف النساء العاقلات والأشخاص الآخرين كمهرطقين، ويجعلونهم يعترفون بأنهم على حلف مع الشيطان. ولا يعني هذا بأن أحداً في هذه الفترة لم يحاول أن يؤذي غيره بطرائق خارقة للطبيعة، لكن أحداثاً مثل هذه شكلت عنصراً واحداً في عمل الساحرة المتكرر (كوهن ١٩٧٥).

إن ميزة مناقشة مطاردة الساحرات في القرن السادس عشر والسابع عشر بلغة إطلاق صفة المنحرف هي أنها تشجع المؤرخين أن يسألوا أنفسهم: «من يطلق التسمية

على من، ولماذا»؟ وبنفس الطريقة، يبدو من المفيد أن ندرس مشكلة ما يسمونه «الشحاذون العنيدون» في إنجلترا الملكة إليزابيث بلغة من يطلق التسمية ومن هو الذي تطلق عليه، ونسأل لماذا كانت الطبقة الحاكمة ترى المتشردين ذوي الأجساد السليمة، والذين سيطلق عليهم فيما بعد «العاطلون عن العمل» على أنهم ليس إلا كسالى.

ومرة أخرى، في كتابه الشهير حول تاريخ الجنون، قام ميشيل فوكول بدراسة الجنون من نفس وجهة النظر هذه. وفسر ما أطلق عليه «الحجز أو السجن الكبير»، وهو مؤسسة في باريس في العام ١٦٥٦ تابعة للمشفى العام للفقراء والمجانين والتي تبعتها مؤسسة لمشافي مشابهة في المقاطعات كـ «مرحلة أخوية» للنظام الملكي والبرجوازي في فرنسا في هذه الفترة وهي بداية سنوات حكم لويس الرابع عشر (فوكول ١٩٦١).

إن فكرة خلق السلطات للانحراف هي فكرة سوسيولوجية فظيعة قد يستفيد منها المؤرخون. والفكرة الأخرى هي الإيحاء بأن «بعض البنيات الاجتماعية» تفرز ضغطاً محدداً على أشخاص معينين في المجتمع من أجل الانخراط في سلوك غير ملتزم بالعرف (ميرتون ١٩٤٩). لقد تعلمنا بأن اللصوصية وقطع الطرق في عالم البحر الأبيض المتوسط في القرن السادس عشر كانت منتشرة، وأن عدداً كبيراً من النبلاء كانوا من اللصوص (براودل ١٩٤٩ الصفحات ٥٤-٧٤٣) في هذا الجزء من العالم في هذه الفترة، لم يكن بمقدور النبلاء أن يعملوا دون ضياع شرفهم، وتسولهم عار عليهم، لذلك لم يكن أمام النبيل الفقير والضعيف خيار آخر إلا السطو كي لا يموت جوعاً.

وبهذا المعنى شكل جزءاً من الجماعة بانحراف. والعبارة الموهمة للتناقض تذكرنا بخطر الافتراض أن أنماط مجتمع ما متماسكة تماماً.

ومع ذلك، فإن الانحراف يعاقب عليه والالتزام يكافأ، وهي عملية غالباً ما يطلق عليها علماء الاجتماع «السيطرة الاجتماعية»، وهم يعنون السيطرة التي يمارسها «المجتمع» على الأفراد. ومفهوم «السيطرة الاجتماعية» لا يختلف عن «الرأي العام» المألوف لدى المؤرخين منذ زمن بعيد. ويمكن تحديده بلغة الإجماع والتوازن.

والسيطرة الاجتماعية هي فرض الإجماع على الأنماط، وهو آلية إعادة إنشاء التوازن الاجتماعي الذي يهدده المنحرفون. والسؤال الذي تثيره هذه اللغة هو بالطبع: «من هو (المجتمع)؟ ومن هو (الجمهور)؟ فإذا كان مجتمع ما متحداً ومتساوقاً، فإن هذه اللغة قد تكون مفيدة، أما لو كان المجتمع يتكون من جماعات اجتماعية متنازعة وكل مجموعة لها قيمها الخاصة، فإن مصطلح «السيطرة الاجتماعية» لا بد أن يكون مضللاً».

أما المكان الذي يبدو أن يفيد فيه هذا المصطلح فهو تحليل المواقف التي تحدث وجهاً لوجه حيث يقوم المنحرف بتحدي المجتمع، كما في حالات الآثار الكلاسيكية في علم الاجتماع وفي معدل الشباب في المصنع أو الجندي الذي يتجسس لصالح ضباطه. (رويشسبرغرو ديكسون ١٩٤١ - ستوفر ١٩٤٩).

بالنسبة لمؤرخ أوروبا ما قبل الثورة الصناعية، كانت الفوضى هي أكثر النماذج المثيرة للانتباه في السيطرة الاجتماعية. فالعجوز الذي تزوج شابة صغيرة، أو الزوج الذي سمح لنفسه أن تضربه زوجته قد تجاوزوا أعراف المجتمع، وكان الرجال المقنعون يعاقبونهم باسم المجتمع (ديفيز ١٩٧١ - ي. ب. تومبسون ١٩٧٢) حتى هنا، لا يبدو الأمر واضحاً بالنسبة لمن يمثل «المجتمع»، هل كل من في القرية أم الشباب الذين كانوا ينظمون هذه الفوضى؟ وهل كان كبار السن من الرجال والنساء يرون الموقف بنفس المنظار؟

في دراسة حديثة للاعتراف في القرن الخامس عشر، تم وصف الاعتراف على أنه أداة للسيطرة الاجتماعية (تينتلر ١٩٧٤). وهذا خطير جداً. وإذا عرفت العامة الانحراف «الخطيئة» بنفس الشكل الذي يحدده رجال الدين، فإن هذا هو المطلوب، لكننا لا نستطيع أن نتأكد بأن هذه الحالة قد سادت في القرن الخامس عشر. ووصف الاعتراف على أنه أداة «للعنف الرمزي» قد يؤدي إلى الافتراض المناقض ويكون خطيراً أيضاً إذا ما أعطينا الدليل. كذلك فإنه من الأخطر أن نناقش العلاقة بين مالك الأرض الإنجليزي والمستأجرين منه، في القرن الثامن عشر، بلغة السيطرة الاجتماعية، عندما لا يكون مالك الأرض هو الذي ينفذ معايير مجتمع القرية (لأنه عندما يعاقب المخالفين

والمتجاوزين يكون قد تجاوز تلك المعايير)، لكنه كان يفضل ممارسة سلطته بما يفيد مصالحه، أو بالأحرى، ينفذ معايير منافسة، هي معايير الحكومة المركزية ومعايير طبقته. (بيركن ١٦٩، صفحة ٣٢ وما بعدها. قارن ي. ب. تومبسون ١٩٧٥ - روناجرودزكي ١٩٧٧). ومع ذلك، فإن الطبقة تثير بعض أكبر المشكلات المفهومية حدة في كل من التاريخ الاجتماعي وعلم الاجتماع.

الطبقة الاجتماعية والتراصف الاجتماعي

التراصف الاجتماعي ميدان يمكن فيه للمؤرخين خاصة أن يستعملوا مصطلحات فنية مثل «الطبقة المنغلقة» و «الحراك» وغيرهما دون أن يكونوا مدركين لجميع المشكلات المتشابكة والفروقات التي وجد علماء المجتمع من المفيد استنتاجها. فمفهوم «الطبقة» خاصة هو مفهوم غامض ولا بد منه. وفي معظم المجتمعات، إن لم يكن كلها، هنالك لا مساواة في توزيع الثروة والمزايا الأخرى كالمكانة والسلطة. ومع ذلك، يبدو في الغالب أن من الصعب تحديد المبادئ التي تحكم هذا التوزيع أو تصف العلاقات الاجتماعية التي ظهر منها هذا التفاوت واللا مساواة، وتشمل هذه العلاقات الإحساس بالتماسك والتكافل لدى جماعة ما، والإحساس بالفرق عن الجماعات الأخرى (وربما الصراع معها) وتسلسل السلطة ومواقع الآخرين. وإذا وصفنا مثل هذه العلاقات فإنه يبدو من المستحيل أن ننجو من المجاز، سواء تكلمنا عن «السلم» أو «الهرم» الاجتماعي، أو فضلنا الصورة الجيولوجية للتراصف الاجتماعي.

قد يسأل المؤرخ ما الخطأ في قبول الممثلين «صورة بنية اجتماعية» ما أكثر من فرض صورة حديثة ما دام المعاصرون يعرفون مجتمعهم من الداخل. فسكان قرية فرنسية في القرن السابع عشر فهموا من دون شك ذلك المجتمع بأفضل مما نفهمه الآن. لكن ماذا عن رأيهم بمقاطعتهم أو بفرنسا ككل؛ والمؤرخون اليوم،

بوصولهم إلى الوثائق الرسمية وبطرائقهم الكمية، هم في بعض النواحي أفضل معرفة من المعاصرين حول توزيع الثروة والمزايا الأخرى في فرنسا القرن السابع عشر.

سبب آخر في عدم تبني وجهات النظر المعاصرة لمجتمع ما هو أنها غالباً ما تناقض إحداها الأخرى، فالهرم يبدو مختلفاً بحسب مكان المرء فيه، وبعض التقارير المعاصرة حول البنية الاجتماعية يجب أن تؤخذ كتبريرات أكثر منها وصفاً منعزلاً. والنظرة التقليدية للمجتمع، في العصور الوسطى، كانت الاعتماد المتبادل بين ثلاث مجموعات: رجال الدين والفرسان والفلاحين. ومع ذلك، فإن هذا التقسيم للمجتمع إلى «أولئك الذين يصلون، وأولئك الذين يقاتلون وأولئك الذين يعملون». يبدو تماماً كتبرير لأولئك الذين لا يعملون من الذين لا يعملون. والآراء المعاصرة، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من البيانات التي ينبغي تحليلها، يبدو أنها قد لا تشكل الإطار الأكثر مناسبة لذلك التحليل.

من الصعب في هذا الميدان، أكثر من أي ميدان آخر في التاريخ الاجتماعي أن تعمل من دون نموذج (أوسوسكي ١٩٥٧ - الفصل ٩، ستون ١٩٦٥).

وأفضل نموذج معروف بالطبع، هو نموذج ماركس على الرغم من حقيقة أن فصله حول «الطبقة» في كتابه «رأس المال» لا يحتوي على أكثر من بضعة أسطر، تليها ملاحظة «هنا تنتهي المخطوطة».

أما كتابات ماركس الأخرى فتفسح المجال لأن يجعل الفصل الناقص مناسباً مثل منشار المنحنيات. (بندكس و ليبسيت ١٩٥٣ - دار ندورف ١٩٥٧). الطبقة بالنسبة لماركس هي جماعة اجتماعية لها وظيفة خاصة في عملية الإنتاج. أصحاب الأرض، أصحاب رؤوس الأموال والعمال الذين لا يملكون شيئاً ما عدا أيديهم، هي الطبقات الاجتماعية الكبيرة الثلاث، وهي تقابل عوامل الإنتاج الثلاثة في الاقتصاديات الكلاسيكية وهي الأرض والعمل ورأس المال. والوظائف المختلفة لهذه الطبقات تعطيهم مصالح متضاربة وتجعلهم ميالين للتفكير والتصرف بطرائق مختلفة. وعليه، فإن التاريخ هو قصة صراع الطبقات.

النقد الذي غالباً ما يوجه إلى هذا النموذج هو الأكثر ظلماً وهو أنه: يجعل الأمر بسيطاً: ووظيفة النموذج التبسيط وذلك من أجل جعل العالم الحقيقي أكثر جلاء ووضوحاً. والمؤرخ الاجتماعي في إنجلترا القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، الذي يعمل من الوثائق الرسمية كإحصاء السكان، يجد أن السكان يوصفون على أنهم فئات مهنية محيرة العدد. ولعمل بيانات عامة أكثر عن المجتمع الإنكليزي، من الضروري هدم هذه الفئات وتوزيعها إلى أكثر منها. وقد قدم ماركس للمؤرخ الاجتماعي فئات أكثر اتساعاً مع شرح لاختياره. وبهذا المعنى فقد أمد التاريخ الاجتماعي بالعمود الفقري الذي كان بحاجة إليه.

وأكد على الاختلافات بين مجموعاته الثلاث على حساب الاختلافات الموجودة ضمنها، وحذف الحالات الهامشية كالرجل الذي يعمل لحساب نفسه، والذي لا يتطابق مع أي من فئاته الثلاث، ومع ذلك، فالمرء يتوقع هذه التبسيطات من النموذج.

ما يقلق هو أن نموذج ماركس ليس واضحاً أو بسيطاً كما يبدو. فقد استعمل مصطلح «الطبقة» بمعانٍ مختلفة عديدة. فهو أحياناً يميز طبقات ثلاث هم أصحاب الأرض ورأس المال والعمل، وأحياناً يميز طبقتين اثنتين هم المستِغلُّون والمستَغلُّون، الظالمون والمظلومون. وفي بعض الأحيان يستعمل تعريفاً عريضاً للطبقة، وأحياناً أخرى يستعمل تعريفاً ضيقاً. وحسب التعريف العريض، فإن العبيد والعوام الرومان وأقنان العصور الوسطى والعمال البارعين كانوا جميعهم طبقات (أو بالأحرى جزءاً من نفس الطبقة العاملة)، لأن مصالحهم كانت متضاربة مع مصالح لورداتهم وأسيادهم. وبحسب التعريف الضيق، فإن الفلاحين الفرنسيين لم يكونوا طبقة في عام ١٨٥٠ لأن الوعي الطبقي كان ينقصهم، أو بكلمات أخرى، حس التضامن مع بعضهم بعضاً عبر الحدود الإقليمية. لم يكونوا مجتمعاً بالنسبة لماركس ولكن كتلة من الناس المتشابهين المميزين مثل «كيس البطاطا».

من المدهش في النادر أن تجد أن مؤرخي أوروبا في القرن التاسع عشر، وبصورة أكثر خصوصية، مؤرخي إنجلترا. المجتمع الذي عاش فيه ماركس وكتب عنه، وحيث بدأت لغة «الطبقة» في الاستعمال، هؤلاء المؤرخون هم الذين وجدوا

نموذج ماركس الأكثر إفادة (ي. ب. تومبسون ١٩٦٣ - بيركن ١٩٦٩). ومن أجل الأنواع الأخرى من المجتمع فقد تكون النماذج الأخرى هي الأكثر ملاءمة، نماذج لا تميز بين الجماعات الاجتماعية على أساس وضعهم في عملية الإنتاج، لكن على أساس معايير أخرى. بالنسبة للهند، مثلاً، فإن النموذج الواضح هو نموذج «الطبقة المنغلقة» التي تعرف على أنها نظام تراصف يكون فيه المبدأ الأساس هو التعارض بين «الأنقياء» و «الملوثين». وفي أوروبا ما قبل الصناعة، هناك حالة جيدة لاختيار نموذج «العزبة» أو لا مجموعة المنزلة» كما حددها ماكس ويبر.

ميز ويبر «الطبقات» وعرفها بأنها مجموعات من الناس الذين يحدد فرصهم في الحياة وضع السوق، ميزها عن أصحاب «المنزلة» الذين يحدد مصيرهم العزبة أو درجة الامتياز الممنوحة لهم. ومنزلة المجموعة الأخيرة تكتسب بالميلاد وهي محددة بشكل قانوني ويمكن أن تحمل معها السلطة والامتياز. والمنزلة الرفيعة موسومة بما دعاه عالم الاجتماع الأمريكي ثورشتاين فبلين «الاستهلاك الواضح» (فبلين ١٨٩٩).

وفي الوقت الذي حدد فيه ماركس الطبقات تبعاً للإنتاج، حدد ويبر المنزلة من حيث الاستهلاك. وبهذا المعنى، فإن عالم الاجتماع الأمريكي الذي صمم «مقياس غرفة المعيشة» لقياس المنزلة كان يقلد ويبر. ومع ذلك، فإن أشكال الاستهلاك لدى ويبر ليست دوماً مؤشرات موثوقة عن المنزلة. وقد كان مدركاً للاختلافات المحتملة في توزيع أنواع المزايا المختلفة. وعلى المدى الطويل، اقترح بأن الملكية تهب المنزلة، وعلى المدى القصير، فإن كلا الملاك وغير الملاك يمكن أن ينتموا إلى نفس الفئة (ويبر ١-١٩٢٠).

لقد شكل نموذج ويبر بديلاً لنموذج ماركس، وقام الماركسيون بدورهم بالرد على ويبر مشيرين - على سبيل المثال - إلى أن القيم مثل «المنزلة» ليست تعبيراً عن الإجماع في مجتمع معين مثل القيم المفروضة من الطبقة المسيطرة على كل شخص ما عداها. (باركن ١٩٧١ - الصفحات ٤٠ إلى ٤٧).

ويتعقد الجدال بحقيقة أن كلا الرجلين له مصالح مختلفة وكانا يحاولان الرد على أسئلة مختلفة حول اللا مساواة. وكان ماركس مهتماً، بخاصة،

بالسيطرة والصراع، بينما اهتم ويبر بالقيم وأساليب الحياة. وبالتالي، فإن نماذج الطبقة والمنزلة مثلها مثل نماذج الصراع والإجماع يمكن النظر إليها على أنها مكملة لبعضها وليست طرائقاً متناقضة في النظر إلى المجتمع، وكل منها يكشف بعض ملامحه على حساب تعمية الآخرين (أوسوسكي ١٩٥٧ - الفصل ١٢).

هذه النقطة حول التكاملية يمكن توضيحها بفحص الاستعمال الذي جرى للنماذج المنافسة في تحليل مجتمع ما قبل الصناعة، أي فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبعد الحرب العالمية الثانية بقليل، قام المؤرخ السوفيتي بوريس بورشنيف بنشر كتاب عن الثورات الشعبية بين الأعوام ١٦٢٣ و ١٦٤٨ حلل فيه المجتمع الفرنسي بمصطلح الطبقة، مؤكداً على الصراع بين ملاك الأرض والمستأجرين، السادة والعمال البارعين، الحكام والمحكومين (بورشنيف ١٩٤٨).

رفض المؤرخ الفرنسي رونالد موسنيه. تحليل ماركس هذا، واقترح أن يتم استبداله بنموذج البنية الاجتماعية الفرنسية التي تذكرنا بمجموعات المنزلة لدى ويبر. وجادل موسنيه، وما زال يجادل، بأن التقسيمات الأساسية في المجتمع الفرنسي في القرن السابع عشر كانت بين رجال الدين والنبلاء وبقية الناس، أي بين أصحاب «المنزلة» أو «المراتب»، واتهم بورشنيف بالمفارقة التاريخية لاستخدامه مصطلح الطبقة في سياق الكلام عن القرن السابع عشر. تقبل موسنيه الأفكار المعاصرة عن المجتمع الفرنسي مفترضاً الإجماع بينها. واعتمد بشكل خاص على مقالة حول المرتبة و «المنازل الرفيعة» كتبها المحامي تشارلز لويسو وهي المقالة التي ناقشها بورشنيف كمحاولة من قبل برجوازي نبيل لتبرير المطالب الاجتماعية للمجموعة التي ينتمي إليها. وحيث استعمل بورشنيف مصطلح «البرجوازية» فقد عرفها ماركس بكثير أو قليل (سامحاً لظهور حقيقة أن برجوازية القرن السابع عشر استعملوا رأسمالهم في شراء الأراضي و «المناصب» كسلطة القضاء مثلاً وليس في الصناعة). ناقش موسنيه كيف تم استعمال مصطلح «البرجوازية» في الفترة نفسها. ومثل ويبر، لفت الانتباه إلى حقيقة أن الثروة لم تحدد المنزلة، وهكذا كان النبيل الفقير أعلى في الهرم الاجتماعي من تاجر غني.

وقدم الرأي بأن «التضامن العمودي» بين مالك الأرض والمستأجر أو النصير والزبون كان في تلك الفترة أقوى من «التضامن الأفقي» بين الأنداد (موسنيه ١٩٦٩).

يتماشى مع هذه النماذج المختلفة للبنية الاجتماعية تحاليل مختلفة للثورات الشعبية في فرنسا القرن السابع عشر. وقد رأى بورشنيف الثوار كرجال لهم هدف واع هو إسقاط الطبقة الحاكمة وإنهاء النظام «الإقطاعي» الذي كان يضطهدهم. ومن جهة أخرى، نظر موسنيه إلى الثورات كـ «غضب» أعمى دون برنامج واضح. ويعتقد بورشنيف أن كل الفلاحين تعاونوا في كل منطقة مع بعضهم بعضاً ضد ملاك الأرض النبلاء، حيث أحرقوا قلاعهم، بينما يعتقد موسنيه أن ملاك الأرض في كل ناحية تعاونوا مع الفلاحين ضد الحكومة المركزية، ووحدوا قواتهم لنصب كمائن لجامعي الضرائب. يستطيع كل مؤرخ أن يستنتج حالة تلائم تفسيره، لكن يبقى الدليل شظوياً جداً كي يقرر أيّ حالات كانت نموذجية أكثر من غيرها. وما دامت الثورات لا تلقي ضوء كافياً على البنية الاجتماعية، فإننا مضطرون للعودة إلى البنية الاجتماعية كي نلقي الضوء على الثورات.

ليست المقالات القانونية على التقسيمات الثلاث للمملكة، ولا التقارير الرسمية المرفوعة إلى الحكومة المركزية عن الاضطرابات الشعبية أدلة مثالية على طبيعة البنية الاجتماعية. وإذا تكلمنا بفظاظة، فإن هذه المصادر تقابل ما يدعوه علماء الاجتماع «تقدير الذات» ومناهج «الشهرة» حيث المقابلات والاستبيانات تدعو المستجيب لأن يشير إلى وضعهم الخاص في الهرم الاجتماعي أو مكانة الآخرين. هذا النوع من المصادر بحاجة إلى أن يرفده ما يدعوه علماء الاجتماع «المنهج الموضوعي»، أي دراسة ما يقوم به الناس أكثر من ما يقولون، وخاصة دراسة من تزوج من، ما دام التزاوج هو أفضل مؤشر على المساواة الاجتماعية.

هذا المنهج الثالث مارسه مؤرخو النظام القديم في فرنسا. وعلى سبيل المثال، فإن دراسة جميع عقود الزواج المسجلة لدى الموثق العام في باريس في عام ١٧٤٩ (٢٥٩٧ عقد) جرى القيام بها من أجل تقرير الهرم المهني الاجتماعي في باريس في ذلك الوقت. وقد تم تأسيس ثلاث عشرة فئة اجتماعية تتراوح بين العامل البارع إلى النبيل، على أساس المعايير الثلاثة: الوظيفة والثروة والزواج (دومارد و فوريت ١٩٦١).

هذه الدراسة هاجمها موسنيه أيضاً، واتهم مؤلفيها بالمفارقة التاريخية لتأكيدهم على العلاقات بين الاقتصاد والسلطة الاجتماعية، وكذلك لاستعارتهم الفئات المهنية الاجتماعية من دراسات منتصف القرن العشرين قام بها المعهد الوطني للإحصاء (موسنيه ١٩٦٤). وقد قام أحد تلاميذ موسنيه بدراسة كمية مختلفة نوعاً عن البنية الاجتماعية. وقد اهتمت الدراسة ببلدة صغيرة في شاتودون بين العام ١٥٢٥ وعام ١٧٨٩. ودراسة دومارد و فوريت كانت على الكمبيوتر، واعتمدت على دليل الزواج لتأسيس من اعتبر نداً اجتماعياً له.

ومع ذلك، فإن فئاتها الاجتماعية الأربع أكثر غموضاً من الفئات الثلاث عشرة لدى دومارد - فوريت. وقد تألفت من رجال الدين والمجموعات الأعلى والحرفيين والبقالين والشرائح الأدنى (كوتورييه ١٩٦٩).

في إنكلترا، كما في فرنسا، دأب مؤرخو القرنين السابع عشر والثامن عشر على التمسك بمشكلة وضع مفاهيم للبنية الاجتماعية.

وقد قام لورنس ستون بمقارنة ما أسماه نموذج «الأمم المتحدة» بالمجتمع الإنكليزي في عام ١٥٠٠ حيث كان الأرستقراطيون والنبلاء يعلون ما عداهم. ومع نموذج «سان جيمينيانو» لإنجلترا بعد ٢٠٠ سنة برزت مهن مختلفة كالقانون والكنيسة والطب لتنافس الطبقة العليا الأرستقراطية (ستون ١٩٦٥). أما بالنسبة للقرن الثامن عشر، فقد كانت المشكلة الحاسمة هي تمييز المجموعات في أسفل الهرم الاجتماعي. و إدوارد تومبسون الذي حول اهتمامه إلى فترة ما قبل «إنشاء الطبقة العاملة الإنجليزية» تكلم عن «العوام» في القرن التاسع عشر. لم يكن العوام طبقة لفقدانهم الوعي الطبقي. والتضامن العمودي ما يزال يبز التضامن الأفقي. ومن جهة أخرى، لم يكن التضامن العمودي قوياً كفاية حتى أن العوام لم يثوروا ضد النظام الرسمي. كانت هناك ثورات، لكنها اتخذت أشكالاً مختلفة عن تلك التي جرت في القرن التاسع عشر. وقد لخصها تومبسون في العبارة الموهمة للتناقض وهي «صراع الطبقة دون طبقة» (ي. ب. تومبسون ١٩٦٣-١٩٧٨).

هذا الملخص المختصر للموضوع المثير للجدل والأكثر تعقيداً فيما يخص المفاهيم في التاريخ الاجتماعي يوحي بنتيجتين مؤقتتين. أما الأولى فهي وجهة نظر

أوسوسكي أن النماذج المنافسة تساعد في تحليل نفس المجتمع. واستعمال فئات المعهد الوطني للإحصاء في تحليل المجتمع الباريسي عام ١٧٤٩ له ميزة السماح بإجراء المقارنات والمفارقات مع ما حدث في باريس بعد ٢٠٠ سنة ومن جهة أخرى فإن التحليل بمصطلحات فئات القرن الثامن عشر يجعل من السهل فهم السلوك في القرن الثامن عشر. مرة أخرى، فإن نموذج «الطبقة» ونموذج «المنزلة» ينبهان المستعمل لبعض العلاقات الاجتماعية في فرنسا القرن السابع عشر على حساب إخفاء الآخرين. ومن بعيد الاحتمال أن ويبر، الذي لفت الانتباه إلى مراحل «تصرف الطبقة» في أوروبا ما قبل الصناعة قد يصاب بالدهشة من هذه النتيجة.

النقطة الثانية مفادها أنه على الرغم من أن كلا النموذجين يساعداننا في فهم كلا النوعين من المجتمع، إلا أن نموذج المنزلة يبدو وثيق الصلة بشكل خاص بمجتمعات ما قبل الصناعة ونموذج الطبقة خاص بالصناعة. والتعاريف الرسمية للهرم الاجتماعي تحمل وزناً أكبر من الحالة الأولى، والتعاريف غير الرسمية في الثانية والاستقلال المتنامي في المناطق المختلفة للاقتصاد الرأسمالي يشجع، بصورة طبيعية، الوعي الطبقي. (هوبسبون ١٩٧١- أ).

الحراك الاجتماعي

«الحراك الاجتماعي» مثل «الطبقة» مصطلح مألوف جداً لدى المؤرخين كصورة ج. أ. شومبينز عنه حيث يقول:

«الطبقة العليا في المجتمع مثل الفنادق المليئة بالناس دوماً، لكن الناس دائمو التغير». وفي السنوات الأخيرة كرست المؤتمرات والأعداد الخاصة من المجلات لموضوع الحراك الاجتماعي في التاريخ. ومع ذلك، هناك ثلاثة يجب استنتاجها وشراك يجب تجنبها. ويبدو أنه من المفيد إيراد ثلاث فوارق بوجه خاص. الأول بين الحراك إلى أعلى السلم الاجتماعي والحراك إلى الأسفل، مع أنه من الصعب إيجاد دراسات حول التحرك إلى أسفل. والفرق الثاني بين الحراك ضمن حياة الفرد (داخل أجياله) والحراك المنتشر على عدة أجيال. والفرق الثالث بين حراك الفرد وحراك المجتمع، وهو فرق لم يتوصل إليه أحياناً في خمسينيات القرن العشرين في الجدل الذي دار حول ما يسمى «بزوغ الأرستقراطية» في انجلترا بين ١٥٤٠ وعام ١٦٤٠. ومن الضروري أن نميز «بزوغ الأرستقراطية» بالنسبة للمجموعات الاجتماعية الأخرى من صعود الأفراد من الأعيان إلى رتبة الأمراء أو الأشراف. ويتضمن حراك المجموعة بالمعنى الدقيق تغييراً في البنية الاجتماعية، وهو إضافة بعض الغرف إلى فندق شومبينز.

وكما أشار أحد المشاركين في مؤتمر عن الحراك الاجتماعي، فإنه يبدو أن مؤرخي جميع الفترات التاريخية قد استنكروا تهمة أن «مجتمعهم

ساكن». وربما لم يوجد مجتمع متراصف في حالة حراك صفر، الأمر الذي يعني أن جميع الأطفال استمتعوا بنفس الثروة وبالمنزلة وبالسلطة كآبائهم أو عانوا منها. والسؤال الحاد هو أن الحراك الاجتماعي في مجتمع ما نسبي بالتأكيد. وهل كان معدل الحراك في انجلترا القرن السابع عشر أعلى مما كان عليه في انجلترا القرن الخامس عشر وفي فرنسا القرن السابع عشر ويابان القرن السابع عشر؟ هنا يفرض المنهج الكمي المقارن نفسه بالتأكيد.

في حالة المجتمعات الصناعية في القرن العشرين تم تنفيذ مثل هذا المنهج، وخلصوا إلى أنه على الرغم من التأكيد الأمريكي على المساواة في الفرص، إلا أنه لم يكن هناك حراك اجتماعي، أكثر أو أقل، في أوروبا، عنه في الولايات المتحدة (ليبست و بندكس ١٩٥٩). ولو كان ليبست و بندكس قد عملا على مجتمع ما قبل الصناعة، لكان ذلك مدهشاً، إذاً لأمكن تجنب أخطار المقارنة.

ورد أحد هذه الأخطار في دراسة عن الصين في فترة حكم مينغ و تشينغ (١٣٦٨-١٩١١) والتي ناقشت كيف أن الصينيين أكثر انفتاحاً من المجتمع الأوروبي في نفس تلك الفترة (بنغ تي ٩-١٩٥٨) أما الدليل على المعدل المرتفع للحراك الاجتماعي في الصين فقد توفر في قوائم المرشحين الناجحين في امتحانات الخدمة الاجتماعية، وهي قوائم وفرت معلومات عن الأصل الاجتماعي للمرشحين. ومع ذلك، فقد أسرع أحد النقاد إلى القول بأن «البيانات حول الأصول الاجتماعية للطبقة الحاكمة لا تشكل بيانات حول مقدار الحراك أو عن فرص الحياة لأفراد الطبقة الدنيا». لم لا؟ لأن الحجم النسبي للنخبة ونسبتها إلى بقية السكان قد أخذت في الحسبان، وكان الموظفون الكبار في الصين، كنخبة، عبارة عن مجموعة صغيرة (ديبل ١-١٩٦٠).

أساليب الحراك الاجتماعي هي الأخرى موضوع شيق للتاريخ المقارن. فقد كان للصينيين نظامهم للامتحانات منذ بداية القرن السادس وحتى بداية القرن

العشرين. وفي المجتمع الغربي، كان الذي لا تعرف منزلته يُسأل من هو والده، لكن في الصين كان يسأل كم امتحاناً قدم. كذلك كان لدى الإمبراطورية العثمانية «جزية عن الأطفال»، وهو نظام كانت النخبة الإدارية والعسكرية تقوم بموجبه بتجنيد الرعايا المسيحيين من السكان. وكان هؤلاء المجندون يُختارون على أساس قدراتهم واندفاعهم وكانوا يتلقون تعليماً كاملاً ويعينون كضباط أو جنود، كما كانوا يدخلون في الإسلام ليقطعوا جذورهم الثقافية ويصبحوا أكثر اعتماداً على السلطان، كما كانوا يضمنون أن لا يحذو أبناؤهم حذوهم في اللحاق بآبائهم في الوظيفة (باري ١٩٦٩). أما في أوروبا قبل الصناعة، فقد كانت لديهم الكنيسة كمهنة مفتوحة لأصحاب الموهبة الذين كان من السهل عليهم أن يصبحوا من الكهنوت لابسي السواد وليس من لابسي اللون القرمزي. وتشمل الأمثلة الإنجليزية ويليام ويكهام، أسقف ونشستر، الذي كان شعاره «الأخلاق» وليس الميلاد. وتوماس كرانمر، ابن الفلاح الصغير الذي أصبح «رئيس أساقفة كانتربري أيضاً، وويليام لود، ابن بائع أقمشة في ريدنغ الذي أصبح رئيس أساقفة كانتربري أيضاً، وريتشارد نيل، ابن بائع الشحم الحيواني، الذي صار أسقف دورهام التي كانت (مثل ونشستر) من أغنى الأبرشيات في انجلترا. ومن الممتع إجراء دراسة مقارنة عن الفرص المختلفة للحراك الاجتماعي التي قدمتها الكنيسة في مناطق مختلفة - وكان القانون سبيلاً آخر للحراك الاجتماعي في أوروبا ما قبل الصناعة وقد لوحظت أهمية القانون في القرن الخامس عشر في إنجلترا وفي ألمانيا في القرن السادس عشر، وفي فرنسا في القرن السابع عشر. وكان الطلب كبيراً على المحامين في جميع أنحاء أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر لشغل وظائف في بيروقراطية الدولة المتنامية.

وكان الآباء الطموحون يجعلون أبناءهم يدرسون القانون كي ينهضوا في هذا العالم سواء مارسوه في مكاتبهم الخاصة أو في خدمة الدولة. وهذا ما نواه والد بترارك ووالد لوثر ووالد كالفن، مع أن هؤلاء الآباء الثلاثة أصيبوا بخيبة الأمل. كذلك لا يجب أن ننسى الطريق الأقل للوصول إلى

القمة. وقد قام أحد علماء الاجتماع بدراسة الجريمة كوسيلة للحراك الاجتماعي في الجماعات الاجتماعية المستثناة من السبل الأخرى للنجاح ومجموعات كالايرلنديين والطليان في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين (دي بين ١٩٥٣).

البيروقراطية

المؤرخون السياسيون، وهم يتجهون إلى التعميم حول التغييرات القانونية التي جرت في دولة معينة، ابتكروا عبارات مثل «الدولة كعمل فني» و «الملكيات الجديدة» و «ثورة تيودور في الحكومة» و «ظهور الاستبداد أو الحكم المطلق» و «ثورة القرن التاسع عشر في الحكومة» وهكذا. بالنسبة لعالم الاجتماع فإن كل هذه التغييرات تبدو أمثلة محلية عن التغيير أو عن الانتقال من نموذج رئيسي في الحكومة إلى آخر، من ما دعاه ماكس ويبر النظام «الميراثي» إلى ما أسماه النظام «البيروقراطي». وعلم شرح الرموز الكتابية لدى ويبر هو واحد من أهم الإسهامات لنظرية التنظيم السياسي منذ الملكية اليونانية، الأرستقراطية والديمقراطية المشهورة. وقد عرف ويبر الحكومة البيروقراطية على أنها نظام لا شخصي مجهول مع تمييز حاد بين الشعب وأصحاب المنزلة. والنظام البيروقراطي نظام يديره موظفون بدوام كامل معينون بإجراءات رسمية (كالامتحانات) وتدربوا بشكل خاص للقيام بالعمل وهم منظمون بهرم رسمي، يستعملون سجلات مكتوبة ويعملون ضمن مناطق صلاحية محددة. ويمكن تعريف النظام الميراثي على أنه عكس كل هذا بوجود موظفين يعملون بدوام جزئي وتنظيم غير رسمي وبأوامر شفوية وبتخط لمناطق الصلاحية وتمييز ضئيل بين الشعب والخاصة.

وقد فكر ويبر بالنظام البيروقراطي على أنه «عقلاني» مضاد «للتقليدي» واعتقد أن عملية جعل النظام بيروقراطياً كانت واحدة من الاتجاهات الرئيسية في تاريخ الغرب - مثل الرأسمالية - التي ترتبط بها (ويبر ١-١٩٢٠).

سيتضح لنا أن الإصلاحات الإدارية في بريطانيا القرن التاسع عشر مثل فتح الخدمة المدنية للمنافسة وإلغاء الرعاية تتضمن حركة باتجاه ما أسماه ويبر النموذج

«البيروقراطي». وبتأثير من ويبر، فإن بعض المؤرخين الإداريين بدأوا مؤخراً يسألون بعض الأسئلة السوسيولوجية، وخاصة مؤرخو بروسيا، وهي أسئلة مناسبة تماماً لأن النظام البروسي، مثل النظام الصيني، كان واحداً من أشهر الأنظمة البيروقراطية في العالم، ولعب من دون شك، دوره في بعث علم شرح الآثار الكتابية لدى ويبر في المقام الأول. وهكذا، فإن دراسة حديثة للبيروقراطية البروسية في منتصف القرن التاسع عشر تبنت منهج ويبر، مركزة على نماذج التجنيد والتدريب وتطوير أنماط التفكير الوظيفية والعقلانية، وعزت الدراسة تحديث البيروقراطية البروسية إلى التصنيع والتمدين اللذين كانا يحدثان في ألمانيا في ذات الوقت (جيليس ١٩٧١).

تم توجيه أسئلة ويبر عن الإدارة في أوروبا ما قبل الصناعة، وخاصة عن بروسيا في القرن الثامن عشر وعن إنجلترا في القرن السابع عشر (رونبرغ ١٩٥٨ - إيلمر ١٩٦١-١٩٧٣). وللقيام بذلك، على المرء أن يصير مدركاً بأن هناك اتجاهاً طويل المدى نحو النظام البيروقراطي، لكن التغيير كان بطيئاً جداً أيضاً.

فرنسا القرن السابع عشر، فرنسا ريشيليو و غولبرت و لوتيلييه و لوفواز، كانت ضمن مفاهيم ويبر، واحدة من أكثر الدول بيروقراطية في أوروبا، لكن العديد من الممارسات الوراثية استمرت. وعلى سبيل المثال، فقد تعامل ريشيليو مع الوثائق الرسمية وكأنها ملك خاص له، وترك العديد منها لابنة أخيه في وصيته. وكان ينتقي مساعديه على أساس شخصي وليس على أساس غير شخصي، أي لم يكن يبحث عن الأكفاء لملء منصب معين، لكن حاول تعيين أحد أتباعه أو مواليه أو رجالاً من صنعه، كما كانوا يقولون في القرن السابع عشر (رانوم ١٩٦٣). ولو أنه لم يلجأ إلى هذه الطريقة، لما كان قد استمر سياسياً. فقد كان بحاجة إلى مساعدين يثق بهم، وبالإضافة إلى أقاربه، لم يكن يثق إلا بصنائعه، مثلما كان الأمراء لا يثقون إلا بمحاسبيهم. ولذلك فإن على مؤرخي حكومات أوروبا ما قبل الصناعة أن لا يظهروا متى وكيف ظهرت البيروقراطية فحسب، وإنما عليهم أيضاً أن يحللوا طريقة عمل النظام الوراثي. وفي هذا الميدان، فإن علماء الأنثروبولوجيا، الذين يهتمون جداً بآلية الرعاية والزمر، قد يمدون يد العون للمؤرخين أكثر من ويبر الذي توقف عند المرحلة الوصفية.

الظهير الراعي والأتباع والزمر

يمكن تعريف الرعاية على أنها نظام سياسي يعتمد على العلاقات الشخصية بين غير المتكافئين، بين القادة (الراعين) وأتباعهم. وكل فئة لديها شيء تعطيه للأخرى. فالأتباع يقدمون لظهيرهم الراعي دعمهم المخلص وإذعانهم واحترامهم أيضاً، ويعبرون عن ذلك بالعديد من الأشكال الرمزية. والراعون، من جانبهم، يقدمون لأتباعهم الحماية من طلبات الراعين الآخرين والمنن والخدمات الأخرى أيضاً من الضيافة والكرم إلى الأعمال. وللحصول على وصف حي مترافق مع تحليل ثاقب لعمل هذا النظام، يمكننا أن نرجع إلى رواية فريدريك بارث عن سوات باثان. فقد كان قادة هذا المجتمع (أو الخانات) يتنافسون على الأرض والأتباع، وكانوا ينفقون ثروتهم على الهدايا والضيافة لتجميع الأتباع. وكانت سلطة كل خان شخصية تتمثل في ما كان يستطيع أن «ينتزعه» من كل واحد من أتباعه.

«والأتباع يتبعون أولئك القادة الذين يقدمون لهم أفضل المزايا وأكثر الحماية». ودعم الأتباع للخان كان يعطيهم الموالي، وهكذا يعطونهم الشرف و (العزة) والقوة لإذلال منافسيهم وتقديم المعروف لأتباعهم مقابل ولائهم لهم، ومن جهة أخرى كانت هناك حاجة للاحتفاظ بقوات أتباعهم الموالية لهم، لذا كان الخانات ينافسون بعضهم بعضاً.

في مجتمع باثان، حيث تظهر قضايا المواجهة، كان الخان، تحت الضغط، يزيد من كرمه، حتى وإن كان دخله يتناقص، لذا كان يبيع قطعة أرض كي يطعم زواره. وكما علق أحدهم لأحد علماء الأنثروبولوجيا الذي زارهم: «هذا العرض المستمر للقوة فقط هو الذي يبعد الانتهازيين الطامعين» (بارث ١٩٥٩ - الفصل ٧).

وجود العلاقة بين الراعي والتابع في الحياة السياسية ليست نبأ مهماً لمؤرخي أوروبا الحديثة. وقد مضت ثلاثون سنة على وصف ج. ي. نيل للمشهد السياسي في عهد الملكة إليزابيث من حيث المنافسة بين الرجال العظام أمثال ليستر و نورفوك، إسكس و سيسيل، وكل منهم كان مركز شبكة رعاية (ج. ي. نيل ١٩٤٨). ومن المألوف وصف الصراعات السياسية في بداية أوروبا الحديثة بلغة «الزمرة» أو الفئة حيث تعني الزمرة لعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مجموعة من الأتباع الملتفين حول راعيهم أو مجموعة لا توحدها أيديولوجية عامة وإنما علاقة عامة تربطهم بالقائد. وقد يكون تحليل بارث لـ سوات باثان ذا قيمة بالنسبة للمؤرخين لأنه قد أكد على النظام الكامن تحت الفوضى الظاهرة، وعلى الضغط الممارس على كل من القادة والأتباع، كي يستمر كل واحد منهم في أداء دوره.

إذا عدنا إلى إنجلترا في القرن الخامس عشر، وخاصة إلى انجليا الشرقية التي أفشت أسرارها رسائل باستون، فإننا نجد مجتمعاً لا يشبه مجتمع الباثان، في بعض النواحي. وفي انجليا الشرقية كما في سوات، كانت المنافسة على الأرض تأخذ شكلاً عنيفاً في بعض الأحيان، كما في حالة قيام اللورد مولينز بمصادرة عزبة جون باستون في غريشام، فالعلاقة بين القادة «اللوردات أو الأسياد» والأتباع «الأصدقاء أو الموالي» لم تكن متكافئة. الأتباع يتوددون إلى القادة بالإذعان والاحترام وحتى بالهدايا، وكما قال أحد المراسلين: «الرجال لا يغوون الصقور بأيد فارغة». والرجال الصغار كانوا بحاجة إلى سلطان الرجال العظام. ومن ناحية أخرى، احتاج القادة إلى أتباعهم من أجل شرفهم وعزتهم، ولذلك كانوا يوزعون عليهم بزات موحدة ويفتحون بيوتهم لهم. هذا هو النظام

الـذي أطلـق عليـه المؤرخـون الإنجليـز «الإقطاعيـة غـير الـشرعية» (ماكـفـارلـين ٥-١٩٤٣). وإذا عدنا إلى رواية لورنس ستون عن الأشراف في عهد الملكة إليزابيث، فإننا نجده يؤكد على إنفاقهم على الضيافة، لكنه يشرح ذلك بقوله أن الأمر «ببساطة هو من أجل تبرير وجود القاعات الواسعة وشقق الدولة المترفة، ولإبعاد شبح السوداء «الملنخوليا» والوحدة عن القصر نصف الفارغ (ستون ١٩٦٥) «وإذا قرأنا عمل فريدريك بارث، فإننا نجد أنه يوحي بتفسير بديل ممكن، مثلما تفعل قراءة الدراسة الشهيرة لمارسيل موس عن الهدايا في المجتمعات القديمة، وهي دراسة تشير إلى أنه في تلك المجتمعات لم يوجد ما يسمى «الهدايا المجانية». فهناك التزام بالعطاء، والتزام بالقبول والتزام بإعطاء الهادي شيئاً في المقابل (موس ١٩٢٥). هل يمكن لشبكة الأشراف في عهد الملكة إليزابيث التي وصفها نيل أن توجد من دون الكرم الذي استنكره ستون؟ فإذا فتح بعض الأشراف بيوتهم في الوقت الذي يستطيعون بالكاد الإنفاق عليه، فإنهم ربما كانوا يتصرفون من نفس الدوافع التي جعلت الخان يحاول بشتى الوسائل أن يبقي الانتهازيين المفترسين بعيداً.

العقلية والإيديولوجية

يعتمد نظام السيد الراعي والتابع على الرغبة في الحصول على الشرف والاحترام والخوف من العار. ويعتمد النظام البيروقراطي أيضاً على نفسية الشعب أو المجتمع. وفي كل من الحالتين، من المستحيل فهم قيم المشاركين فيهما. وبكلمات أخرى، لا يوجد تاريخ اجتماعي دون تاريخ للأفكار، شريطة أن يتم فهم تلك العبارة على أنها تاريخ أفكار كل شخص وليس أفكار معظم المفكرين الأصيلين في حقبة ما.

وإذا كان المؤرخون مهتمين بمواقف وقيم كل شخص في مجتمع ما، فإنهم من المحتمل أن يجدوا مفهومين مفيدين في بحثهم: العقلية والإيديولوجية.

منهج العقليات هو بالأساس منهج دوركهايم فيما يخص الأفكار، مع أن المصطلح المفضل لدى دوركهايم هو «التمثيل الجمعي»، بينما يستعمل علماء الاجتماع وعلماء الأنثربولوجيا المعاصرون مصطلح «أنظمة الاعتقادات» و «طريقة التفكير» أو «الخرائط المعرفية». والنقطة الأساسية لجميع هذه المفاهيم هو التأكيد على حقيقة أن الناس في المجتمعات يفكرون بطرائق مختلفة، أي أنهم يضعون افتراضات مختلفة ويستخدمون فئات مختلفة لشرح التجربة. ولا يعني هذا افتراض أنه لا توجد اختلافات مهمة في الرأي ضمن مجتمع معين. ودراسة «العقليات الجمعية»، إذا استعملنا مصطلح المؤرخين الفرنسيين لهذا المنهج، يركز ببساطة على المواقف المشتركة بين أفراد ذلك المجتمع. ويهتم مؤرخو العقليات بالتغيير، لكنه التغيير الذي يحصل على المدى

الطويل، لأن المجتمعات لا تغير طرائق التفكير على عجالة وبسرعة (لوجوف ١٩٧٤).

الدراسة الرائدة في تاريخ العقليات كانت من عمل مارك بلوش الذي بحث في الاعتقاد بالقوة الخارقة المنسوبة إلى ملوك فرنسا وانجلترا، قوة مداواة مرض جلدي هو داء الخنازير عن طريق لمس المصاب. استمر هذا الاعتقاد لقرون رغم حقيقة أن الشفاء المتوقع لم يحصل. وتفسير بلوش لهذا الاستمرار هو أن الناس كانت تتوقع معجزة، وهكذا أقنعوا أنفسهم أن هذه المعجزة لا بد أن تحدث (بلوش ١٩٢٣). أما الدراسة المهمة الأخرى من هذا النوع فكانت فرنسية. وكتاب لوسيان فيبفر حول ديانة الرابليين ناقش في أن موضوع الإلحاد كان مستحيلاً في القرن السادس عشر لأن العقلية أو «التجهيز العقلي» في تلك الفترة لم يسمح بذلك، واستمر في جرد معظم المواد المهمة لذلك التجهيز كمفاهيم السببية والمكان والزمان والعادي والخارق (فيفبر ١٩٤٢).

لقد كان تاريخ العقليات بطيئاً نسبياً في جذب المؤرخين الإنجليز، وقد وصل إليهم عن طريق غير مباشر نسبياً. فقد اهتم عالم الأنثربولوجيا الإنجليزي إدوارد إيفانز بريتشارد بالتمثيل الجماعي لـ دوركهايم وتلامذته، وتبنى منهجاً مشابهاً في دراسته عن نظام الاعتقاد لدى شعب أزاند الذي عاش في أفريقيا الوسطى. وأكد إيفانز بريتشارد على الشخصية المؤكدة للذات بإيمان شعب أزاند بالوسيط الروحي لدى تجرعهم للسم بطريقة تذكر باللمسة الملكية لدى بلوش.

«في هذه الشبكة من الاعتقادات، تعتمد كل فئة على الفئات الأخرى ولا يستطيع الأزاندي أن يفلت من هذه الشبكة لأنها هي العالم الوحيد الذي يعرفه (إيفانز بريتشارد ١٩٣٧). ومن خلال الإنثروبولوجيا الاجتماعية لـ إيفانز بريتشارد وتلامذته (وخاصة ماري دوغلاس) فإن الاهتمام بطرائق التفكير أو أنظمة الاعتقاد قد بدأ الآن يؤثر على منهج المؤرخين الإنجليز حول موضوعات مثل السحر والشعوذة والاعتقاد في بريطانيا القرنين السادس عشر والسابع عشر (توماس ١٩٧١ - بوسي ١٩٧٥).

مثلما فعل دوركهايم، قام بلوش و فيبفر بدراسة الطقوس والتعابير الشفوية لقيم الشعب. وتاريخ الطقوس الشعبية أصبح الآن ميداناً واسعاً للبحث التاريخي في بريطانيا وفرنسا. وعلى سبيل المثال، تؤكد دراسة عن لوفنتري في أواخر العصور الوسطى على أهمية الحياة المدنية للمواكب السنوية في كوربوس كريستي و ميدسمر وألعاب هوك تيوزدي، وناقشت الدراسة أن هذه الطقوس رمزية ساعدت في الحفاظ على البنية الاجتماعية للمدينة (بيثيان آدامز ١٩٧٢) ويصف كتابان فرنسيان حديثان الاحتفالات الجديدة التي حلت محل الطقوس الكاثوليكية التقليدية بعد عام ١٧٨٩، والطريقة التي تعبر فيها هذه الأشكال الجديدة عن المواقف والقيم الجديدة (أوزف ١٩٧٦ - فوفيل ١٩٧٦).

يشكل هذا الاهتمام بالمواقف الجماعية والطقوس الشعبية واحداً من أهم التطورات في كتابة التاريخ في السنوات الحديثة، والعمل ما يزال بعيداً عن الاكتمال. ومع ذلك، فإن منهج «العقليات» هذا له مخاطره وصعوباته، وهما اثنتان. الأولى أن النجاح في الاعتماد على استمرار المواقف التقليدية له ثمنه وصعوبة الاعتماد على التغيير.

كيف يناضل الناس للتحرر من شبكة الإيمان؟ إذا كان الإلحاد لا يمكن التفكير فيه حرفياً في فترة ما، فكيف يصبح ممكناً في فترة أخرى؟ والصعوبة الثانية هي أن هذا المنهج - وهو طبق الأصل عن دوركهايم، يفترض الإجماع في المجتمع ويظهر اهتماماً قليلاً بالصراع. وناقش فيبفر مواقف «الرجل الفرنسي في القرن السادس عشر» كما لو أن الاختلاف بين الجماعات الاجتماعية لا يهم. لم يسأل بلوش إذا كان في صالح أي مجموعة في فرنسا العصور الوسطى أن يؤمن الناس بأن الملك يمكن أن يجترح المعجزات. تعبر الطقوس الشعبية عن القيم الرسمية لكن من المجدي دوماً أن نسأل فيما إذا كانت هناك قيم معاكسة سارية بشكل غير رسمي في نفس المجتمع.

أسئلة مثل هذه تعتبر بالطبع أسئلة رئيسية في المنهج الماركسي تجاه الاعتقادات بلغة الإيديولوجية. «الإيديولوجية هي كلمة لها عدة تعاريف، لكنها تستعمل عموماً بمعنيين. المعنى الأول هو الإيحاء بأنها مجموعة أفكار مستقلة

ترتبط بطبقة اجتماعية خاصة، مع التضمين أن فيبفر كان مخطئاً بمناقشة «عقلية الرجل الفرنسي في القرن السادس عشر وأنه وجب عليه أن يميز مواقف النبلاء عن مواقف أولئك البرجوازيين. وهذا هو ما أسماه كارل مانهايم «المفهوم» «الكلي» للإيديولوجية. والبديل الذي أسماه المفهوم المستقل للإيديولوجية هو نظرية أن الأفكار يمكن أن تستعمل للتبرير أو «الشرعنة»، وهكذا تحافظ على كونها نظام اجتماعي مستقل. ونعود إلى نظرية «العنف الرمزي» (مانهايم ١٩٣٦ - بورديو ١٩٧٢) الذي ناقشناه سابقاً.

أحد الأمثلة عن التحليل التاريخي الذي استخدم المنهج «الكلي» هو تفسير لوسيان غولدمان لفقدان الإرادة الحرة كإيديولوجية للنبلاء الفرنسيين في القرن السابع عشر. ويركز غولدمان على رفض العالم للكتاب الفاقدي الإرادة الحرة مثل باسكال، ويشرح إعجاب المحامين والرسميين الفرنسيين بهذه الفكرة ويناقش بأنهم قد وقعوا في ورطة كبيرة إذ عارضوا التاج مع أنهم يعتمدون على التاج، ولذلك فإن رفض العالم قد بدا هو الطريقة الوحيدة للخلاص (غولدمان ١٩٥٥) وكمثال على المنهج المستقل للإيديولوجية يمكننا أن نأخذ تحليلاً حديثاً للقانون الجنائي في إنجلترا القرن الثامن عشر، ما دام النظام القانوني هو قوننة الأفكار حول الصحيح والخطأ. وقد جرى النقاش أن الطبقة الأرستقراطية الذين كانوا هم أنفسهم القضاة تلاعبوا بالقانون الجزائي لمصلحتهم، مع أنهم كانوا يدركون أن مناصبهم تعتمد على الناس الآخرين الذين يؤمنون بالعدالة وقوة حكمهم، أي يؤمنون بشرعية سلطتهم (هي ١٩٧٥).

كتصحيح ليس بذي قيمة لفكرة الإجماع الشعبي هو أن مفهوم الإيديولوجية له مخاطره. فهو يشجع مستعمله على عدم توضيح التمييزات والفروق التي يجب إظهارها، وهل هي وجهة نظر خاصة أو رأي عالمي مرتبط بالضرورة بطبقة اجتماعية معينة، أم أنه ببساطة رأي تعتنقه أغلبية الأفراد في فترة معينة؛ وإذا كان بالضرورة مرتبطاً، كيف تتغير مواقف تلك الطبقة؟ وهل تشارك الطبقة الحاكمة مجموعة عامة من القيم دون معارضة أو انشقاق؟ هل يؤثر أفراد الطبقة بالجماعات الاجتماعية الأخرى بشكل واع أو غير واع؛ هل تقبل الطبقة الحاكمة قيوداً قانونية

أو دينية على سلوكها أم لا؟ وهل جميع الأفكار السائدة في مجتمع معين تساعد في تبرير النظام الاجتماعي، أو هل بعض الأفكار (العلمية أو ربما المحبة للجمال) مستقلة وتلقائية؛ المشكلة في مفهوم الإيديولوجية هي أنه يشجع شكلاً غير واضح من الاختزال الذي يُرى فيه الدين والقانون والأشكال الأخرى من الثقافة كآلية للحفاظ على الطبقة الحاكمة في الحكم تتمتع بالسطوة والقوة.

لتجنب الاختزال قام بعض أصحاب النظريات باستبدال مفهوم الإيديولوجية بمصطلح «السيطرة» الثقافية الذي استعمله الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامسي للإشارة إلى قبول الطبقات التابعة لثقافة الطبقة الحاكمة دون أن يكون الحكام أو المحكومون مدركين بالضرورة للعواقب السياسية أو لوظائف هذا القبول.

وكما عرض ريموند ويليامز في شرحه للمفهوم هو أن «الأمر الحاسم ليس النظام الواعي للأفكار والاعتقادات فحسب، بل كامل العملية الاجتماعية المعاشة كما هي منظمة عملياً بمعانٍ وقيم سائدة فيها، أي منظمة بطريقة يبدو فيها النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي لمعظمنا أنه ضغوط وحدود التجربة البسيطة والحس العام (ويليافر ١٩٧٧ - صفحة ١٤-١٠٨).

تبدو فكرة السيطرة الثقافية نقطة التقاء بين المؤرخين الذين يعملون بمنهج «العقليات» والمؤرخين الذين يفكرون بلغة الإيديولوجية. ومن المؤرخين الذين يحاولون هذه الأيام توحيد أفضل ما في المفهومين المؤرخان جورج دوبي وميشيل فوفيل. ودوبي المختص بالعصور الوسطى، والذي يدين بالكثير لمارك بلوش، وبالقليل للمؤرخ لويس ألثوسر، قام بدراسة حول «الفئات الثلاث» (أولئك الذين يتعبدون، وأولئك الذين يحاربون، وأولئك الذين يعملون) كجزء من إيديولوجية مجتمع العصور الوسطى، وليس كوصف لبنية المجتمع. وقد اهتم دوبي بشكل خاص بتعايش «أنظمة التمثيل» المختلفة في نفس المجتمع، وبمشكلة كيف تظهر الأنظمة الجديدة، وفي الطريقة التي تتحرك فيها النماذج الثقافية إلى أسفل السلم الاجتماعي. (دوبي ١٩٦٨-١٩٧٨).

قام فوفيل ببحث حول المواقف الدينية في بروفنس القرن الثامن عشر، وحول المواقف من الموت خاصة. وقدم نتائجه كمساهمة إلى تاريخ العقليات، لكنه لم

يعمم ما توصل إليه في بروفنس القرن الثامن عشر، بل على العكس، فإن دراسته الإحصائية حول عشرات آلاف الوصايا أظهرت فروقات مهمة في الموقف من الموت، فروقات بين مختلف أنحاء بروفنس، وبين الجماعات الاجتماعية المختلفة. كذلك حصلت هناك تغييرات مهمة على مر القرن. والعبادة الباروكية الملفتة للأنظار أخلت مكانها لسلوك ديني كان بالتأكيد أقل لفتاً للنظر، وأقل ورعاً وأقل مسيحية. وفي هذه الحال، كما في عصور دوبي المتوسطة، يمكن أن نرى النماذج الثقافية تنحدر إلى أسفل السلم الاجتماعي (فوفيل ١٩٧٣).

تقود المشكلة في الانتشار الثقافي، بشكل طبيعي، إلى سؤال حول التغيير الاجتماعي. ومجموعة أدوات المفاهيم التي قدمت في هذا الفصل تمت مناقشتها بالرجوع إلى المشكلات التاريخية الصلبة، ومع إشارة ضئيلة نسبياً إلى التغيير عبر الزمن. ومشكلات التغيير في المفاهيم، وخاصة التغيير البنيوي هي موضوع الفصل القادم.

الباب الثالث

التغيير الاجتماعي

تمهيد

الباب السابق، الذي اهتم بالبنية، أكد بصورة طبيعية على ما يمكن للمؤرخين أن يتعلموه من علم الاجتماع. وهنا سنؤكد على ما يمكن لعلماء الاجتماع أن يتعلموه من التاريخ. وقد يقال بأن المؤرخين قد قاموا بمساهمتين لجعل نظرية التغيير الاجتماعي واحدة سلبية وأخرى إيجابية.

المساهمة السلبية هي أن على المؤرخين أن يحددوا كيف أن نموذجاً معيناً للتغيير الاجتماعي، يفشل أثناء التطبيق في ملاءمة مجتمع معين، وما هي النواحي التي تحتاج إلى تعديل. هنا نرى عملية شغل إلى الداخل. من العام إلى الخاص، حيث ينتقل المؤرخ إلى التعميم مثل نحات يهاجم كتلة من الرخام. والمساهمة الإيجابية تشمل انشغال المؤرخ بوضع النموذج وليس بالنحت، وهو يبني بدلاً من أن يهدم، يعمل إلى الخارج من العام إلى الخاص وهو يعطي سرداً لعملية التغيير في مجتمع يمكن أن يساعد في بناء نموذج عام معدل.

لكن ما هو التغيير الاجتماعي بالضبط؟ المصطلح غامض وفي معناه الضيق يمكن تعريفه على أنه «تغيير في البنية الاجتماعية؟، حجم المجتمع، مثلاً، وتركيبة أو ميزان أقسام المجتمع أو نوع التنظيم فيه (جينسبرغ ١٩٥٨). وفي معناه الواسع، يتضمن المصطلح عمليات التغيير الاقتصادي والسياسي والثقافي - وبكلمات أخرى، أي تغيير في البنية.

سيركز هذا الباب على المعنى الضيق للتعريف، لكنه سيخرج إلى الحد الخارجي عند الضرورة.

مثل فلسفات التاريخ التي لا يمكن أن يتميز بها التغيير الاجتماعي بشكل كلي، فإن نماذج هذا التغيير تقع في عدد من النماذج الرئيسية، فإما هي حلقية

ملتقة، مثل نموذج سوروكين للتأرجح الاجتماعي والثقافي أو نموذج توينبي أو سبنغلر، أو النماذج التي سادت في عصر النهضة، وفي اليونان وروما القديمتين، أو أنها نماذج خطية مستقيمة مثل فلسفة التاريخ لدى الماركسيين والمسيحيين - اليهود. وهي إما تؤكد العوامل الداخلية للتغيير وتستخدم الاستعارات العضوية مثل «النمو» و «التطور» و «المرض» أو «التعفن»، أو أنها تستخدم مصطلحات مثل «الانتشار» والاقتراض» و «التقليد». في بداية هذا القرن شاعت النماذج الانتشارية. ولم تكن مفضلة لدى علماء الآثار وعلماء الأنثروبولوجيا فحسب، وإنما فضلها علماء الاجتماع مثل غابريل تريد الذي ورطه كتابه «قوانين التقليد» في جدال مع دوركهايم و تورشتاين فيبلين الذي ركزت دراسته عن «ألمانيا الإمبراطورية والثورة الصناعية (١٩١٥) على مفهوم «الاقتراض».

وحيث أن مفهوم الانتشارية مستنكر في هذه الأيام على أنه نظرية اصطناعية وميكانيكية، من المفضل أن نؤكد على حقيقة أنه لم يكن كذلك بالنسبة للعالم تريد أو فيبلين. فقد اهتم الرجلان بالفوارق في قبول التحديث. فقد ناقش فيبلين، مثلاً، النزعة الطبيعية الخاصة بالاقتراض لدى الألمان والإسكندنافيين واليابانيين. ومع ذلك، من الأفضل أن نقتصر التقسيم التاريخي على نموذجين رئيسيين للتغيير الاجتماعي هما المستعملان الآن: مفهوم الصراع ومفهوم التحديث لـ ماركس و سبنسر.

نموذج سبنسر

«سبنسر» هو قطعة مناسبة من الاختزال لنموذج التحديث الذي يركز اهتمامه على «التطور» الاجتماعي. ويمكن تعريف التطور الاجتماعي على أنه التغيير الاجتماعي والتراكمي («التطور» على عكس «الثورة») والذي يحدث، بالأساس، من الداخل (الداخل عكس من الخارج) ويشتمل على ما يطلق عليه غالباً «التمييز الاجتماعي»، وهو انتقال من الخاص وغير المتخصص وغير الرسمي إلى التغيير المعقد والمتخصص والرسمي، أو بكلمات سبنسر نفسه، من «المتجانس المتنافر» إلى المتغاير المترابط». وعلى وجه التقريب، هو نموذج للتغيير الاجتماعي استعمله دوركهايم و ويبر.

دوركهايم، الذي اختلف مع سبنسر في نقاط عديدة، اقتفى أثره في وصف التغيير الاجتماعي بمصطلحات نشوئية تطورية في الأساس.

وقد نظر إليه على أنه الاستبدال التدريجي «للتماسك الميكانيكي» البسيط (تماسك المتشابه) «بالتماسك العضوي» المعقد (تماسك المكملين) بفضل التقسيم المتزايد للعمل في المجتمع - دوركهايم ١٨٩٣، لوكس ١٩٧٣ - الفصل السابع). ومن جهة أخرى، اتجه ويبر إلى تجنب كلمة «التطور» لكنه مع ذلك، فسر العالم تاريخ بمصطلح الاتجاه التدريجي المتعذر إلغاؤه باتجاه الأشكال الأكثر عقلانية وتعقيداً وغير الشخصية من التنظيم الاجتماعي كالرأسمالية والبيروقراطية. وهكذا، فإنه ليس من الصعب جداً القيام بتأليف اصطناعي لويبر ودوركهايم حول التغيير الاجتماعي، وهذا بالتحديد، ما قام به واحد من المعاصرين أصحاب النظرية عن التحديث مثل تالبوت بارسونز.

قد لا يكون من العدل أن نقدم نظريتهم بشكل مبسط ثم نستمر كي ننتقدها لإفراطها في التبسيط. وقد ميز ويبر في إحدى المناسبات بين خمسة أنواع من المجتمعات، في تتابع نشوئي تطوري من «البدائي» إلى «البدائي المتقدم» إلى «المهجور» إلى «المتوسط المتقدم» إلى «الحديث» (بارسونز ١٩٦٦). ومع ذلك، فإنه من العدل أن نقول بأن أصحاب نظرية التحديث قد اتجهوا إلى تقديم «المجتمع التقليدي» و «المجتمع الحديث» كشكلين متناقضين. وتسلسل المراتب الاجتماعية في المجتمع التقليدي يعتمد على الميلاد (النسبة) والحراك الاجتماعي المنخفض. وفي «المجتمع الحديث»، على العكس، يعتمد التسلسل الاجتماعي على الإنجاز والحراك العالي (قارن بين المنزلة الاجتماعية والطبقات التي ناقشناها سابقاً). في المجتمع التقليدي يعيش كل فرد في مجتمع يواجه فيه الآخر، وبعد التحديث، يعيش كل فرد في مجتمع لا شخصي، والحياة الاجتماعية تتنظم عن طريق تشكيل العديد من الجمعيات التطوعية لأغراض محددة، في المجتمع التقليدي، لا يدرك الناس التغيير أو قد يعادونه، والأفعال شرعية بلغة العادات والسوابق.

وفي المجتمع الحديث يدرك الناس التغيير والأفعال شرعية بلغة التقدم. وقد أضيف لهذه التمييزات الأساسية جميع أنواع المفارقات. وقد اقترح أحد علماء الاجتماع أن الثقافة في المجتمع التقليدي شفوية ودينية وسحرية، بينما الثقافة في المجتمع الحديث أدبية وعلمانية وعلمية وأن العائلة المتوسعة هي المسيطرة في النوع الأول من المجتمع، بينما العائلة النووية هي المسيطرة في النوع التالي.

العملية التي تخلت فيها مجتمعات النوع الأول إلى مجتمعات النوع الثاني ترى بالعادة كعملية تطوير من الداخل تتدخل فيها البيئة الخارجية فقط من أجل توفير الحافز على «التكيف». يمكن اختصار التغيير الاجتماعي على أنه «التمدين» أي السكن في المدينة، والعلمنة والتمييز الاجتماعي.

ومع ذلك فإنه من المعروف أن تغيير القطاعات المختلفة في المجتمع لا يحدث بنفس المعدل. وما دام المجتمع يتكون من أقسام تعتمد على بعضها، فإن التغيير في قطاع واحد يحتاج إلى تغييرات في القطاعات الأخرى، وحتى تحدث مثل هذه التغييرات، لا بد من وجود تكيفات خاطئة أو «فجوة ثقافية» (أوكبورن ١٩٢٣ - الصفحة ١-٢٠٠).

الروابط بين نموذج التغيير الاجتماعي هذا والنماذج الحالية للنمو الاقتصادي والتطوير السياسي واضحة بما فيه الكفاية. فأصحاب نظريات النمو الاقتصادي أكدوا على «الانطلاق» من ربقة المجتمع ما قبل الصناعة الساكن، إلى مجتمع صناعي ديناميكي يكون فيه النمو هو الشرط العادي وتبنى فيه المصلحة المعقدة حيث تصبح عادات وبنية قانونية (روستو ١٩٦٠). وأصحاب نظريات التطوير السياسي يلاحظون ظهور «المشاركة» السياسية (أو إذا استخدمنا مصطلحاً أكثر قدماً «الديمقراطية») وظهور البيروقراطية التي درسها ويبر.

ليس المؤرخون هم الوحيدون الذين يرون العيوب في هذا النموذج، لكن مؤرخي المجتمعات التقليدية المعقدة مثل روما في عهد الإمبراطور أوغسطين أو الصين في عهد أسرة مينغ وفرنسا تحت سلطة آل بوربون ليسوا على وفاق تام مع سبنسر. وقد تمت دراسة هذا النموذج في خمسينيات القرن العشرين مع إشارة خاصة إلى التغيير في البلدان المتخلفة، وفي بعض الإشارة إلى التصنيع في القرن التاسع عشر، مع تفكير قليل بالتاريخ قبل عام ١٨٠٠. وكان «المجتمع التقليدي» نوعاً من فئة متخلفة تعرف بأنها عكس المجتمع الخاص بعلماء الاجتماع. ومن المدهش أحياناً أن يجد مؤرخو أوروبا ما قبل الصناعة أن النموذج لا يناسب المجتمعات التي يدرسونها. وقد ذكروا ثلاثة أنواع من النقائض على وجه الخصوص: الشكوك حول الاتجاه، والميكانيكية وشرح التغيير الاجتماعي بحسب النموذج.

ليس التغيير الاجتماعي، في المقام الأول، هو دوماً حركة من البساطة إلى التعقيد. فالتاريخ ليس شارعاً بمسار واحد (ستون ١٩٧٧). ومنذ الثورة الصناعية كانت الاتجاهات الاجتماعية هي اتجاهات نحو التعقيد، لكن من الخطأ، بالتأكيد، أن نؤسس نظرية عالمية على مجرد قرنين من تاريخ العالم. ولم يكن لدى المختصون في الفترات المبكرة أيّ صعوبة في الإشارة إلى التغييرات في الاتجاه المعاكس. ومؤرخو الإمبراطورية الرومانية المتأخرة و «الغزوات البربرية» غالباً ما ناقشوا التغيير الاجتماعي بلغة انحطاط المدن، وتفكك الحكومة وفقدانها مركزيتها واستبدال المواقف العلمانية بمواقف دنيوية أخرى، وهكذا يقلبون التحديث على رأسه. أما مؤرخو أسبانيا وإيطاليا في القرنين السادس عشر والسابع

عشر فقد أوحوا أن هذه المجتمعات قد أصبحت أقل حركة، تتحرك من الإنجاز إلى النسب بدلاً من أن يكون الأمر عكس ذلك. ولاحظ مؤرخو أوروبا الشرقية في نفس الفترة انحطاطاً وذبولاً في المدن والتجارة والبورجوازية، على عكس ما يجب أن يكون الأمر عليه. وباختصار، فإن حقيقة «التمدين» و «العلمنة» وقبل كل شيء «التمييز البنيوي» هي كلمات عمل نسقي لا ضد لها تخبرنا الكثير عن افتراضات علماء الاجتماع بأفضل مما تخبرنا عن طبيعة التغيير الاجتماعي.

يعطينا مصطلح «التحديث» انطباعاً عن عملية خطية مستقيمة، لكن المؤرخين العقلانيين يدركون تماماً أن كلمة «حديث» (التي كانت تستعمل في فترة العصور الوسطى) لها معان مختلفة جداً في الأزمان المختلفة. والطريقة التي استعمل فيها هذا المفهوم من قبل رانكه و بوركهاردت، الذي اعتقد أن التحديث (التاريخ الحديث) بدأ في القرن الخامس عشر، تبدو قديمة جداً في هذه الأيام. وقد ركز رانكه على بناء الدولة بينما ركز بوركهاردت على بناء الفردية، ولم يقل أي منهما أي شيء عن التصنيع أو الثورة الصناعية.

وبما أن مؤرخي القرن العشرين قد ورثوا هذا التقليد، فقد أجبروا على صوغ مصطلح يناقض نفسه هو «الحديث المبكر» كي يشيروا إلى الفترة بين نهاية العصور الوسطى وبداية الثورة الصناعية.

يتركز النقد الأكثر تحديداً لبعض نسخ نموذج سبنسر على تفسيره لتاريخ العائلة، وخاصة في أوروبا، كقصة للتقلص التدريجي من العشيرة في العصور الوسطى عبر العائلة الأصل في العصور الحديثة المبكرة إلى العائلة الزواجية التي تميز المجتمع الصناعي.

هاجم المؤرخون هذه النظرية الخاصة بالنواة المتدرجة، وخاصة بيتر لاسليت الذي أشار إلى أن حجم العائلة في إنجلترا لم يختلف بالكاد عن ٤,٧٥ فرداً بالمتوسط بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، وبصورة أكثر عمومية، فقد كان حجم العائلة لزمن طويل هو ما يميز معظم أنحاء أوروبا، وكذلك اليابان (لاسليت ١٩٧٢).

لم يكن حجم العائلة هو الطريقة الوحيدة لقياس وحدات العائلة. فقد قدم لورنس ستون نسخة معدلة عن نظرية العائلة النواة لانجلترا، وجادل بأن «عائلة

السلالة المفتوحة» التي سادت في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر قد حلت محلها أولاً «العائلة الأبوية المقيدة»، وفي القرن الثامن عشر «العائلة الأبوية البيتية المغلقة» (ستون ١٩٧٧). لكن آلان ماكفارلين ارتاب في ذلك وجادل بأن العائلة النواة والعمال المأجورين والملكية الفردية قد وجدت في إنجلترا منذ القرن الثالث عشر، وبكلمات أخرى، كانت إنجلترا في العصور الوسطى اقتصاد سوق رأسمالي من دون مصانع، (ماكفارلين ١٩٧٨). وتوحي هذه النتيجة بأننا لا يجب أن نفكر بلغة عواقب ونتائج التصنيع على المجتمع بأكثر من التوافق بين البنية الاجتماعية والتصنيع. ويبدو أن البنية الاجتماعية التقليدية كانت أكثر اختلافاً ومرونة للتغيير مما يسمح به نموذج التحديث.

وفي المقام الثاني، عبر المؤرخون الذين واجهوا هذا النموذج عن شكوكهم حول ميكانيكية التغيير الاجتماعي. هل تتبع التغييرات في الاتجاه العام نفسه، بالضرورة نفس السبيل؟

نموذج دوركهايم يقدم إشارة ضئيلة إلى ميكانيكية التغيير، وهذا النقص في المناقشة الصريحة يشجع على افتراض أحادية السلالة، ويجعل عملية التحديث تبدو سلسلة أوتوماتيكية من المراحل السهلة والمتناسقة، كما لو أن على جميع المجتمعات المختلفة أن تخطو نحو المصعد. ودراسة روستو عن المراحل الخمس للنمو الاقتصادي من «المجتمع التقليدي» مروراً بالانطلاق إلى عصر الاستهلاك الشامل هو مثال صريح غير عادي عن نموذج المصعد. ويمكن مقارنته مع منهج المؤرخ الاقتصادي ألكسندر جيرشينكرون الذي ناقش في دراسته المشهورة حول «التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي» بأن رجال الصناعة المبكرين في روسيا لم يلائموا نموذج رجال الصناعة المبكرين في إنجلترا. وفي الحالات المتأخرة كان دور الدولة أعظم، وكان دور دافع الربح أقل، أما المتأخرون فلم يستطيعوا اتباع النموذج المبكر بالتحديد لأنهم جاؤوا متأخرين، في عجلة من أمرهم ليلحقوا بالصناعيين الأوائل (جيرشينكرون ١٩٥١ - روستو ١٩٦٠).

مرة أخرى، في نموذجه عن الاتصالات، المختلف عن سبنسر، أكد دانيال سبنسر (١٩٥٨ - صفحة ٤٦) على أنه:

«في كل مكان - اتجه سكن المدينة المتزايد إلى زيادة معرفة القراءة والكتابة، وهذه الزيادة في معرفة القراءة والكتابة زادت من التعرض لوسائل الإعلام، وهذه الزيادة من التعرض لوسائل الإعلام قد تماشت مع مشاركة اقتصادية أوسع (دخل الفرد) والمشاركة السياسية (التصويت في الانتخابات).. نفس النموذج الأساسي يظهر فعلاً في جميع المجتمعات الحديثة».

من المؤسف أن هذه النظريات التي شرحها ليرنر من العصور الوسطى إلى القرن العشرين لم يقم المؤرخون بالتقاطها وفحصها. ورغماً عن ذلك، يوجد أكثر من حالة أوروبية لا تناسب هذا النموذج. فنابولي في القرن السابع عشر بسكانها النصف مليون كانت حالة تمدين دون الكثير من المعرفة بالقراءة والكتابة والمشاركة. وفي السويد في القرن الثامن عشر، من جهة أخرى، كانت نسبة الذين يقرؤون ويكتبون ٩٠٪ من دون تمدين. ولا بد أن ميكانيكية التحديث أكثر تعقيداً مما يوحي به ليرنر.

كما أشار ي. أ. ريغلي فإن مشكلات مشابهة تنشأ إذا تم التعامل مع التصنيع كمتحول رئيسي في عملية التحديث. ففي منتصف القرن الثامن عشر كان جزء من جمهورية هولندا حديثاً (بمعنى التمييز البنيوي) دون أن يكون صناعياً (بمعنى أن هناك مدناً ومصانع). فقد كانت فيلوي منطقة ريفية يعمل سكانها في إنتاج المنسوجات والورق وفي الزراعة أيضاً. وعلى العكس، كان شمال إنجلترا في بداية القرن التاسع عشر صناعياً دون وجود تحديث. بمعنى أن المصانع والمدن تعايشت مع الأمية ومع إحساس قوي بالمجتمع (ريغلي ٣-١٩٧٢).

ويبدو أن التغيير الاجتماعي متعدد الخطوط وليس وحيد الخط. فهناك أكثر من طريق نحو الحداثة والعصرنة، وليس من الضروري أن يكون هذا الطريق سلساً. وفرنسا من ١٧٨٩ وما بعد، وروسيا من ١٩١٧ وما بعد، أوضح أمثلة على حالات من الصعب فيها أن تصف عملية التغيير الاجتماعي دون استعمال مصطلح «الأزمة» للإشارة إلى انهيار المجتمع التقليدي والبنيات السياسية تحت وطأة الأحداث الثورية.

وفي المقام الثالث، فلدى المؤرخين شكوك حول تفسير التغيير الاجتماعي الموجود في نموذج سبنسر. فالنموذج يوحي بأن التغيير في الأساس من داخل النظام

الاجتماعي، وهو يمثل تطوير الكامن، أي نمو شجرة متفرعة الأغصان. ومع ذلك، ليس من الصعب على المؤرخين أن يقدموا أمثلة على التغيير الاجتماعي في الماضي لا يلائم هذا النموذج الداخلي. الغزوات، على سبيل المثال. لقد تم وصف الغزو النورماندي على أنه «مثال كلاسيكي في التاريخ الأوروبي على تمزيق النظام الاجتماعي عن طريق تقديم تقنية عسكرية أجنبية (وايت ١٩٦٢).

وخارج أوروبا، شكل الغزو الإسباني للمكسيك وبيرو، والغزو البريطاني للهند أمثلة كلاسيكية متساوية على التغيير الاجتماعي الذي يحدث من الخارج. والأوبئة تفسر نوعاً آخر من التسلل من الخارج. في عام ١٣٤٨، مثلاً، اجتاح الموت الأسود أوروبا قادماً من آسيا وقتل نحو ثلث السكان. والنقص في القوة العاملة الذي نجم عن ذلك أدى إلى تغييرات طويلة الأمد في البنية الاجتماعية الأوروبية. في جميع هذه الحالات، فإن التأثير العنيف للقوى الآتية من خارج المجتمع المعني تجعل من غير المناسب مناقشتها بلغة الدوافع المجردة للتكيف، الذي يعتبر الوظيفة الوحيدة المخصصة للعوامل الخارجية في نموذج سبنسر.

وكي نكون عادلين، يجب أن نضيف أن بعض أصحاب نظريات التحديث يدركون جميع هذه المشكلات وأنهم قد أعادوا إنشاء أو عصرنة النموذج كي يتعاملوا مع الاعتراضات. وقد وجد س. ن. إيزينشتادت مكاناً في نسخته عن النموذج لكل من «الضغوط الخارجية» و «الانحسار عن المركز» (إيزينشتادت ١٩٦٣-١٩٧٣). كذلك من الأهمية بمكان أن نضيف أنه قبل وقت طويل من رواج نظرية التحديث في خمسينيات القرن العشرين، نشر نوربرت إلياس دراسة عما اسماه «الأصل الاجتماعي للحضارة الغربية» حيث قدم نظرية عن التغيير الاجتماعي التي تدين بعض الشيء لتقليد سبنسر، لكنها ليست معرضة لهجوم الاعتراضات الثلاثة التي ذكرناها. وقد ميز إلياس «اتجاهين رئيسيين في التغييرات الاجتماعية في المجتمع... ذاك الذي يتجه نحو التمييز والتكامل المتزايدين وذاك الذي يتجه إلى التمييز والتكامل المتناقصين. وكان لديه الكثير ليقوله حول ميكانيكية التغيير، مع ملاحظة أن التكامل الاجتماعي، على سبيل المثال، كان نتيجة غير مقصودة للمنافسة على السلطة بين الدول الصغيرة في العصور الوسطى. ولو أنه حلل

التطوير الاجتماعي بمصطلحات داخلية أساساً، لكان قد نظر إليه من منظار أوروبي وأدرك تأثير منطقة ما على غيرها من المناطق (إلياس ١٩٣٩).

ليس نموذج سبنسر بالضرورة لا تاريخي، وستكون خسارة حقيقية لو أن مهنة التاريخ رفضت جميع نسخ النموذج دون ملاحظة نفاذ البصيرة الذي تنطوي عليه والروابط التي يوحي بها. في السنوات الأخيرة وجد بعض المؤرخين فعلاً أن النموذج له بعض الاستخدام.

إحدى الدراسات عن الإمبراطورية الرومانية، على سبيل المثال، تناقش الظهور المتوازي للجندي المحترف والمحامي المحترف والمدرس المحترف كثلاثة مظاهر لعملية التمييز البنيوي (هوبكنز ١٩٧٨ - الصفحات ٧٤-٩٦).

وتاريخ المجتمع الايرلندي منذ المجاعة الكبرى تم ترتيبه حول مفهوم التحديث، وعرف بلغة المساواة المتنامية في الفرص، على أمل أن يثبت هذا المصطلح مناعة ضد سبق الأشغال المحصور الكامن في المفاهيم الانفعالية الأكثر حيرة مثل «أسكلندة أو أنجلزة» الوظائف (أي جعل الوظائف بأيدي الأسكتلنديين والإنجليز). والمنظور السوسيولوجي المقارن هنا يسمح للعام بأن يرى في الخاص. (لي ١٩٧٣). اتجه المؤرخون الألمان إلى نموذج التحديث كطريقة لتأصيل مفاهيم التغييرات الاجتماعية في الدول الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فنمو المؤسسات التطوعية في تلك الفترة والتي تأسست لأهداف محددة، تم تفسيره على أنه جزء من العملية العامة للتغيير من مجتمع المنزلة الاجتماعية إلى مجتمع الطبقة الديمقراطية الفردي (فيبردي ١٩٧٢). وفي الحالة الأخيرة نرى جولة مفاهيمية دائرية ما دامت ترتكز على التاريخ الاجتماعي الألماني مما جعل ويبر يميز بين «المنزلة الاجتماعية» و «الطبقات» والذي أدمج فيما بعد بنظرية التحديث. ومع ذلك من المفيد أن ندرس النوادي الألمانية والأخوية الفرنسية والمجتمعات التي تشرب المسكرات واتحادات التجارة الإنجليزية والمجتمعات الودودة كجزء من عملية التمييز البنيوي.

نموذج ماركس

نموذج ماركس، مثل نموذج سبنسر، هو قطعة اختزال ستستعمل هنا للإشارة إلى نموذج تغيير اجتماعي قدم له آنجلس و لينين و لوكاس و غرامسكي (وغيرهم آخرون) مساهمات جلى.

وبجملة واحدة يمكن وصفه على أنه نموذج لسلسة من المجتمعات (التكوينات الاجتماعية) المستمد من أشكال الإنتاج، ويحتوي على تناقضات داخلية تؤدي إلى أزمة صراع الطبقات والثورة الاجتماعية والتغيير غير المستمر. وهذا النموذج، في بعض النواحي، ليس كالنموذج الأساسي. ومثل سبنسر، ضَمَّن ماركس فكرة تتابع نماذج المجتمع - القبلي والعبودي والرأسمالي والشيوعي. والإقطاعية والرأسمالية، وهي التكوينات الاجتماعية التي نوقشت أكثر من غيرها، يمكن تعريفها على أنها أضداد كالمجتمع التقليدي والمجتمع الحديث. ومثل سبنسر، شرح ماركس التغيير الاجتماعي بمصطلحات داخلية النمو بالأساس، عندما قال بالديناميك الداخلي لشكل الإنتاج. ومع ذلك، فإن نموذج ماركس، في بعض نسخه على الأقل، يقف بالمرصاد لثلاثة انتقادات رئيسية لنموذج سبنسر.

في المقام الأول، يسمح ماركس بإمكانية التغيير في الاتجاه «الخطأ» وهو تغيير يصفه بـ «عودة الإقطاعية» أو بتعبير أكثر حداثة، «تطوير المتخلف». وغالباً ما ناقش الماركسيون حقيقة أن ظهور البورجوازية والمدن في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر لم يتصادف مع سقوط البرجوازية والمدن في أوروبا الشرقية، بل قاد

إليها. فعلى أحد جانبي جبال الألب ظهرت الرأسمالية، وعلى الجانب الآخر ظهر ما أسماه آنجلس «القناة الثانية». وكانت النتيجتان مكملتين لبعضهما بالفعل. تطوير منطقة، تصدر البضاعة المصنعة، يعتمد على منطقة متخلفة على الجانب الآخر، أصبحت تركز على تصدير المواد الخام. لقد كانت قضية تقسيم العمل «وولرشتاين ١٩٧٤ - فرانك ١٩٦٧».

في المقام الثاني، اهتم ماركس أكثر من سبنسر بميكانيكية التغيير الاجتماعي وخاصة في حالة الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. وينظر إلى التغيير نظرة جدلية، أي بالتأكيد على الصراع وعلى النتائج التي لم تكن مقصودة فحسب، وإنما تأتي معاكسة لما قد تم التخطيط له. وعلاقات الإنتاج التي أطلقت القوى المنتجة «ارتدت إلى القيود والأغلال». وقد حفر البورجوازيون قبرهم عندما دعوا إلى ظهور البروليتاريا.

لا تتغير البنية الاجتماعية بصورة آلية، كما يبدو أنها تفعل في نموذج سبنسر، بل على العكس، فإن الأحداث السياسية، - وخاصة الثورات، هي جزء من عملية التغيير. وحول مسألة التطوير أحادي الخط مقابل التطوير المتعدد الخطوط، هناك اختلاف وعدم توافق.

ف ماركس نفسه اعتبر المشروع القبلي - العبودي - الإقطاعي - الرأسمالي - الاشتراكي خاصاً بالتاريخ الأوروبي فقط. ولم يتوقع أن تتبع روسيا أو الهند خطى الغرب، مع أنه لم يقل أي طريق ستسلكانه. بعض الكتاب الحديثين من الذين يسيرون على خطى ماركس متعددو الخطوط بثبات. وقد ميز بارينغتون مور ثلاث طرق تاريخية رئيسية إلى العالم الحديث: ثورة البورجوازية، كما في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (الطريق الكلاسيكي) وثورة المحافظين، كما في حال بروسيا واليابان، وثورة الفلاحين كما في روسيا والصين. ومرة أخرى، ركز بيري أندرسون على تعدد المسارات الممكنة نحو العصرنة عن طريق اختيار كلمة «مسار القذيفة». مفضلاً إياها على «التطور» وبتسمية مجلديه «الممرات» من القديم إلى الإقطاعية و «أنساب» الدول المستبدة (مور ١٩٦٦ - أندرسون ١٩٧٤ - أ-ب).

وفي المقام الثالث والأخير، هناك مكان في نموذج ماركس لشروح التغيير الاجتماعي خارجي المنشأ. وهناك اتفاق عام في الغرب على أنه مكان ثانوي. وفي الجدل المثير بين الماركسيين في خمسينيات القرن العشرين حول الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، فإن تعليل بول سويزي لانهيار الإقطاعية نتيجة عوامل خارجية كإعادة فتح البحر الأبيض المتوسط والنمو في التجارة والمدن الذي نجم عن ذلك، قد قوبل بالرفض (هيلتون ١٩٧٦). ومن جهة أخرى، فقد اعتبر ماركس نفسه المجتمع الآسيوي خالياً من الآلية الداخلية للتغيير. فالوظيفة، أو ما أسماه هو «مهمة» الإنجليز في الهند كانت تدمير إطار المجتمع التقليدي وجعل التغيير ممكناً (أفنيري ١٩٦٨). وحيث قدم سبنسر العصرنة أو التحديث كسلسلة من التطورات المتوازية في مناطق مختلفة، فإن ماركس يقدم رواية أكثر عالمية تؤكد على الروابط بين التغييرات في مجتمع ما والتغييرات في المجتمعات الأخرى (فرانك ١٩٦٧ - وولرشتاين ١٩٧٤).

يبدو أن نموذج ماركس قد صمد أمام انتقادات المؤرخين بصورة أفضل مما عليه الحال مع نموذج سبنسر. وهذا ليس بمستغرب حقاً. فقد كان المؤرخون على معرفة تامة بالنموذج لوقت طويل، وقام العديد منهم بتعديله. وليس من الصعب التفكير بأن الكلاسيكيات التاريخية قد بنيت على الإطار الماركسي مثل ي. ب. تومبسون في كتابه «صنع الطبقة العاملة الإنجليزية (١٩٦٣)، أو كتاب موريس أغولهون «الجمهورية في القرية» (العام ١٩٧٠)، وهو دراسة عن بروفنس الشرقية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أوميليو سيريني في كتابه «الرأسمالية في الريف» (١٩٤٧)، وهو دراسة عن إيطاليا في الجيل الذي تلا التوحيد.

ليس من المصادفة أن جميع هذه الكتب الثلاثة، ومعظم الكتب الأخرى التي ذكرناها، تتعامل مع قرن ماركس ذاته، ومع التحول الذي عرفه وحلله على أفضل وجه، ومع ظهور الرأسمالية الذي صاحبه استقطاب المجتمع، وزيادة الوعي الطبقي والعمل السياسي من الأسفل. ونموذج ماركس أقل من كاف كتعليل للأنظمة القديمة ما قبل الصناعة فهو، على سبيل المثال، لا يحدد بشكل كاف طبيعة الصراع الاجتماعي قبل تطور الوعي الطبقي. ويتجه المؤرخون الماركسيون للأنظمة

القديمة إلى تقديم نسخة فقيرة عن نموذجهم عندما يكون المطلوب هو نسخة معدلة. وعلى سبيل المثال، فقد تم تقديم الصراع الاجتماعي في فرنسا القرن السابع عشر على أنه ينذر بالصراعات الطبقية التي قادت إلى الثورة في العام ١٨٤٨، كما لو أنهم كانوا مختلفين بالدرجة وليس بالنوع. وفي الوقت الحديث فقط، بدأ المؤرخون الماركسيون يدخلون في اعتبارهم التضامن الاجتماعي وليس الوعي الطبقي (هوسبوم ١٩٧١ - تومبسون ١٩٧٨) والقصور الآخر في نموذج ماركس للتغيير الاجتماعي في المجتمعات ما قبل الصناعية هو خلوه من التأكيد (حتى قبل عدة سنوات) على العوامل السكانية الديمغرافية والتي كانت أهم الدوافع على التغيير في تلك الفترة.

نموذج ماركس بتأكيده على الصراع كوسيلة يحدث فيها التغيير الاجتماعي، ونموذج سبنسر، مع تأكيده على التطور والتكيف، يكمل أحدهما الآخر بشكل واضح، هل التركيب الاصطناعي ممكن؟ لم يتحقق ذلك، لكن هناك إشارات لنقاط التقاء. فالدراسة المقارنة لـ بارينغتون موريس عن دور ملاك الأراضي والفلاحين في «صنع العالم الحديث» هي رواية ماركسية بالأساس، لكنها مشوبة بنظرية التحديث، عدا عن خلوها من النقاء. و تشارلز تيللي التلميذ السابق لـ مور هو مثال على التقارب من الجانب الآخر. فهو «عصري» أكثر إدراكاً للانتقادات التي يوجهها الماركسيون لمنهجه، وواع بشكل خاص للحاجة إلى ربط التغييرات داخل مجتمع ما بالتغييرات في علاقتها مع بقية العالم (تيلي ١٩٦٤-١٩٧٥ - مور ١٩٦٦).

ومع ذلك، فإن تركيباً اصطناعياً لماركس مع سبنسر، حتى لو كان ذلك ممكناً من دون مناقضة النفس، لن يتعامل مع جميع الاعتراضات التي ظهرت حتى الآن. ويتشارك النموذجان بتحديدات خطيرة في وجهات النظر.

فكلاهما يهتم، من حيث المبدأ، بالاعتماد على التصنيع ونتائجه، وهما في أحسن حالاتهما عند القيام بذلك، وهما ليسا راضيين في اعتماد التغييرات التي حصلت قبل القرن الثامن عشر. «فالمجتمع التقليدي» في نموذج سبنسر، و «المجتمع الإقطاعي» في نموذج ماركس، هما فئتان متخلفتان بحيث تبدو المزايا الرئيسية

للمجتمع «الحديث» أو «الرأسمالي» ارتدادية معكوسة. وليس من الصعب فهم ذلك. فالناس غالباً ما تفسر «الآخر» كعكس لأنفسهم - لكن لا يصح هذا لتحليل واقعي لعالم ما قبل الصناعة.

ليس هناك، بالطبع، نموذج للتغيير الاجتماعي يرضي المؤرخين بشكل كامل، وذلك بسبب اهتمامهم المهني بالتنوع. وبهذا المعنى، كما قال رونالد دور: لا تستطيع أن تصنع عجة سوسيولوجية دون كسر بضعة بيضات تاريخية. وهجوم هكستر على الماركسية بأنها «نظرية جاهزة الصنع حول التغيير الاجتماعي» هو بالفعل هجوم على جميع النماذج (هكستر ١٩٥٥). قبل المؤرخون الآخرون الحاجة إلى النماذج لكنهم غير سعداء بجميع النماذج الموجودة. وهاجم أحد المؤرخين الاجتماعيين الإنجليز التنقيب عن خلاص نظري لعلم الاجتماع عن طريق مختصرة على أساس أن «العمل النظري في التاريخ مهم جداً بحيث لا يمكن أن يتعاقد عليه الآخرون من الباطن (جونز ١٩٧٦). ومن دون الذهاب بعيداً إلى هذا الحد، فسواء رفضنا ما عمله علماء الاجتماع أو توقعنا من المؤرخين أن يخرجوا بنظرية، فإنني أود الآن أن أناقش إمكانية العمل إلى الخارج من بعض الدراسات حول تاريخ المجتمعات التقليدية المعقدة. ونموذج التغيير الاجتماعي الأكثر اعتماداً على هذه المجتمعات لن يكون مفيداً للعديد من المؤرخين فحسب، لكنه سيكون أفضل لأنه نموذج قابل للتطبيق بشكل عام.

أربع دراسات للبحث عن نظرية

الكتب الأربعة التي سنناقشها تتعامل جميعها مع مشكلات التغيير الاجتماعي في مجتمعات معينة بطريقة صريحة واعية. وهذه الكتب الأربعة تتعامل مع تاريخ أوروبا، أو الأوروبيين خارج أوروبا في بداية الفترة الحديثة، لكن يمكن أيضاً اختيار بعض الدراسات الكلاسيكية ودراسات عن العصور الوسطى وعن الشرق.

أقدم وأهم هذه الدراسات الأربع هي دراسة فرناند بروديل «البحر الأبيض المتوسط وعالم البحر الأبيض المتوسط في عهد الملك فيليب الثاني». والنقطة الأساسية التي سعى بروديل إلى إبرازها في هذا الكتاب الضخم كانت عن فيليب الثاني أو حتى عن البحر الأبيض المتوسط، وهي مطابقة لطبيعة ذلك الزمن. واقترح بأن التغييرات تحدث بسرعات مختلفة، وأنه من المفيد أن نميز ثلاثاً من هذه السرعات بوجه خاص. وقد خصص بروديل فصلاً من كتابه لكل واحد منها. فهناك أحداث زمنها سريع التحرك، وموضوع التاريخ القصصي التقليدي، وزمن «الأنظمة الاقتصادية والدول والمجتمعات والحضارات» بإيقاعها البطيء الممكن إدراكه، وأخيراً تاريخ الإنسان بعلاقته مع بيئته... وهو تاريخ ذو تكرار ثابت، ودورات تحدث دوماً.

القسم الأول من الكتاب مكرس لتاريخ البيئة «التاريخ الجغرافي» حسب تسمية بروديل له، وهو الأكثر ثورية، لكن القسم الثاني، الأكثر صلة بالموضوع

هنا، يتعامل مع «الأنظمة الاقتصادية والدول والمجتمعات والحضارات». إذا لم ينحرف التعبير عن معناه الكامل كما يقول بروديل، "فإن المرء يطلق عليه التاريخ الاجتماعي". وهو تاريخ اجتماعي بمعناه الأوسع. وفي هذا القسم من الكتاب يتعامل بروديل مع الانفجار السكاني والثمن الذي دفعته ثورة القرن السادس عشر. وناقش البنية السياسية، موحياً انه في هذه الفترة، على عكس الفترة التي سبقتها والتي تلتها، تحيز التاريخ للوحدات السياسية الكبيرة كالإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابسبرغ. ولديه ما يقول عن انتشار الفن والأفكار وعن مقاومة الانتشار، مثل مقاومة البروتستانتية في عالم البحر الأبيض المتوسط. ويتعامل أحد أقسام الكتاب مع التغيير الاجتماعي بالمعنى الأضيق للمصطلح، ويتعامل الكتاب أيضاً مع تاريخ طبقة النبلاء والبرجوازية والفقراء. والفرضية الرئيسية لدى بروديل هي أن المسافة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء كانت تزداد في تلك الفترة. وفي أواخر القرن السادس عشر، في الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابسبرغ كان «المجتمع يتجه إلى استقطاب نفسه، فمن جهة، فإن طبقة نشطة من النبلاء الأغنياء أعيد تشكيلها في سلالات حاكمة قوية بسبب أملاكها الكثيرة، ومن جهة أخرى، ازداد بشكل كبير عدد الفقراء والمحرومين من الميراث.

يبدو هذا المقطع الأخير مثل ما يقول ماركس الذي كان بروديل يحترمه، لكن هناك فرقاً هاماً بين أفكارهما عن القرن السادس عشر. فبردويل لا يفكر بلغة ظهور البورجوازية، بل على العكس، كان مهتماً بما أسماه «ارتداد البرجوازية» أو «إفلاسها». في هذه الفترة أدار تجار عالم البحر الأبيض المتوسط ظهورهم للتجارة، فامتلكوا الأراضي وتصرفوا مثل النبلاء، وفي بعض الأحيان كانوا أقل «حداثة» مما كانوا عليه. اتجه بروديل بالفعل إلى التفكير، ليس بلغة التقدم، وإنما بلغة الدوائر، وتعاقب أطوار الغزو ومراحل الانكماش، وهي «الطور أ والطور ب» إذا استعملنا لغة فرانسوا سيمياند المؤرخ الاقتصادي لبداية القرن الثاني عشر الذي كان له تأثير كبير على فرنسا. وإذا أوضح البحر الأبيض المتوسط أي نظرية سوسيولوجية عن التغيير، فإنها بالتأكيد نظرية باريتو الذي تضمن كتابه «دوران النخبة» تعاقب المضاربين وأصحاب الدخل، وليس كما فعل ماركس.

بالنسبة للمؤرخ، فإن الانتقاد الأكثر وضوحاً، وفي الوقت نفسه، الأكثر أصولية، للنماذج السوسيولوجية للتغيير هي أنها ضحلة جداً، بمعنى أنها تركز كثيراً على المدى القصير نسبياً، على جيل، ٣٠ سنة فقط أو نحو ذلك. وعلى الرغم من أن الاهتمام الرسمي لكتاب بروديل هو عهد الملك فيليب الثاني (١٥٥٦-١٥٩٨)، إلا أنه أهم كتاب تضعه على الكفة الأخرى من الميزان. وبالإضافة إلى هذا الكتاب، هناك دراسة قام بها بروديل يضع فيها أفكاره بشكل أفضل حول أهمية المدى الطويل، ويحاول أن يفتح حواراً مع العلوم الاجتماعية (بروديل ١٩٥٨).

كذلك اهتم ويليام هـ. ماكنيل بتاريخ الإمبراطورية العثمانية، لكن من وجهة نظر أخرى، مختلفة نوعاً، حيث ركز على ما أسماه «حد السهب الأوروبي». كان ماكنيل معجباً جداً بـ بروديل، لكن كتابه (عام ١٩٦٤) يدين بالكثير إلى أحد الأسلاف الأمريكيين وهو فريدريك جاكسون تيرنر. وقد لا تكون مصادفة أن يكتب هذا الكتاب أحد مواطني الغرب الأوسط.

كان الموضوع الرئيسي لـ ماكنيل هو العلاقة المتغيرة بين مركز الإمبراطورية العثمانية وأطرافها. وعلى هذا الإطار، يبني نموذجه للتغيير الاجتماعي. وفرضيته هي أن «المركز يمكن أن يدعم قوة عسكرية منظمة على نطاق واسع لوقت طويل فقط عن طريق تدمير وتخريب المجتمعات الواقعة على الأطراف في الوقت الذي يحتفظ فيه بقاعدة وطن آمن. والقيام بذلك يعني أن الإمبراطورية كانت مجهزة للغزو المستمر. والغنيمة التي كانوا يحصلون عليها من هذا الغزو أنقذت النظام من اضطهاد فلاحي المقاطعات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، مع أن ماكنيل لم يؤكد هذه النقطة إلى الحد الذي تستوجبه، إلا أن ما يسمى «أتاوة الأطفال» التي كانت تجبى من رعاياهم المسيحيين سمحت للنظام المركزي أن يعمل.

ومع ذلك، فعند نقطة ما لا بد من إغلاق الحدود وإيقاف الغزو حتى ولو تعلق الأمر بأسباب لوجستية. ويوحي ماكنيل بأن «الحد الوحيد الفعال حول توسع القوة التركية هي المسافة التي يستطيع جيش السلطان أن يصلها. ومع ذلك، فإن ميزان القوة، في أواخر القرن السادس عشر، بين الإمبراطورية

العثمانية وإمبراطورية هابسبرغ أنتج ظروفاً لمأزق. فقد قامت الإمبراطوريتان بتدمير منطقة الحدود بينهما، مما نتج عنه أن «عمليات جيش الميدان التركي اتجهت إلى خلق ظرف على الحد الأقصى للمدى الفعال لعملياتها العسكرية، الأمر الذي منعهم من التقدم أبعد من ذلك». وعندما توقف التوسع، بدأ النظام السياسي بالتفسخ، وكان لا بد من تغيير البنية الاجتماعية. استقر الجنود على الأرض، والدافع نحو الخلافة الإرثية بين صفوة عسكريي الإمبراطورية بدأ يستجمع قواه. ويمكن للمرء بأن يضيف بأن توريد الأطفال المسيحيين المتوفرين للتجنيد لدى الصفوة قد بدأ يتضاءل. وفي الأحداث كان الأبناء يحلون محل آبائهم في الحياة الاجتماعية كما هي في الحياة العسكرية. ظهرت طبقة الوجهاء المحلية وبدأ النظام السياسي يصبح أقل مركزية. حلت الضرائب محل الغنائم كمصدر أساسي للعائدات، حتى ازداد العبء على الفلاحين. عند هذه النقطة، يبدو أن ماكنيل يصف بعض الظواهر التي لامسها بروديل في وصفه لاستقطاب مجتمع البحر الأبيض المتوسط، لكنه يقدم تفسيراً مختلفاً أقل اقتصاداً وأكثر سياسة.

يمكن وصف نموذج ماكنيل على أنه نموذج تغيير اجتماعي يدمر نفسه. ومثل هذا النموذج كامن في جميع الآراء التاريخية الدورية منذ بوليبيوس إلى توينبي. ومع ذلك، فقد جعلناه واضحاً في هذا الكتاب الذي يقدم وصفاً جلياً لميكانيكية التغيير. وكل مرحلة من التطور تتبع مرحلة سبقتها. ومن المحتمل أن نموذج المركز - الأطراف هذا سيساعد في تحليل دورة حياة الإمبراطوريات الأخرى، وعلى الأخص إمبراطورية فورت جيمسون نغوني. وقد قيل لنا بأن نغوني، في القرن التاسع عشر، «اعتمدت بشكل كبير على كفاءة جيشها في التدفق المستمر للأسرى الذي كانت قوة الإمبراطورية واستمرار وجودها يعتمد عليه».. وكلما ازداد حجم الجيش، كلما كان من الأسهل عليهم أسر المزيد من الناس، ولذلك يمكننا أن نقول بأنه قد تم تأسيس تضخم حلزوني في السكان. لقد كانت دولة نغوني مثل كرة الثلج التي تكبر وتكبر وتقذف من مكان لأخر. ومع ذلك، فقد انهارت هذه الإمبراطورية أيضاً (بارنز ١٩٥٤).

قام إيمانويل لو روي لادوري، أحد ألمع تلاميذ بروديل، بدراسة التغيير الاجتماعي على المدى الطويل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في كتابه «فلاحو لانغويدو». كان لادوري، مثل بروديل، مفتوناً بالجغرافيا (كتب كتاباً عن تاريخ الطقس) أو بما أسماه (التاريخ من دون حركة). ومع ذلك يمكن وصف كتابه على أنه «تاريخ جغرافي» لأنه ركز على تاريخ الجماعات البشرية بالنسبة إلى بيئتهم. وركز لادوري أكثر من بروديل على تحركات السكان في نموذجه، الذي يدين بعض الشيء لـ مالتوس و ريكاردو، ولشيء من الأنثروبولوجيا تتوسطه العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية كالعقليات، وهي التي تؤدي إلى تغييرات في البنية الاجتماعية.

دراسة لادوري عن لانغويدو دراسة «ساكنة» في المعنى المحدود فقط لأن المنطقة عادت إلى نقطة تحولها، بكثير أو قليل، في نهاية ما أسماه المؤلف «دورة زراعية عظمى» استمرت من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر. والنمط الأساسي في هذه الفترة هو النمو التي تلاه أُفول في المرحلة: «أ»- مرحلة التوسع - فحصل انفجار سكاني تبعته تصفية الأرض - تقسيم المزارع - وارتفاع الأسعار وفوز الريح وظهور أصحاب المشاريع على حساب كل من الإيجار والأجور. في القرن السابع عشر وصلت الإنتاجية الزراعية إلى السقف، في الوقت الذي كانت فيه جميع الاتجاهات عكسية في مثل كلاسيكي على المرحلة «ب»- مرحلة التقلص - وعندما بدأ السكان يضغطون باتجاه وسائل البقاء والعيش، توقف النمو الفعلي في نهاية القرن السابع عشر بسبب المجاعة والطاعون والهجرة، والزواج فيما بعد. تغلب الإيجار على الربح وتغلب المضارب على صاحب الدخل (إذا استعملت لغة باريتو). والأملاك التي تم تقسيمها توحدت مرة أخرى، وإذا نظرنا إلى الفترة ككل، يتضح أن لانغويدو عملت «كنظام بيئي حاول الاحتفاظ داخله بأوضاع مستقرة»

في هذا النموذج البيئي - الديموغرافي أصلاً، هناك مكان للثقافة أيضاً. وكما قال لو روي لادوري «القوى التي حادت عن التوسع أولاً، ثم أوقفته ثم كسرته كلية لم تكن قوى اقتصادية في المعنى الضيق للكلمة، بل كانت قوى «ثقافية»

بالمعنى الواسع الذي يشمل العادات وطريقة الحياة وعقلية الناس «كعادات الوراثة» على سبيل المثال. لم يكن هناك حق البكورة في لانغويدو ولم يكن الابن البكر يرث كل أملاك أبيه، وعليه اشتمل النمو السكاني، بالضرورة، على تقسيم الأملاك. وفي جانب العقليات، يناقش المؤلف انتشار الأمية والبروتستانتية في لانغويدو، مع إيراد بعض الإشارات إلى أطروحة ويبر عن الاعتماد المتبادل بين البروتستانتية والرأسمالية على بعضهما بعضاً.

هناك مكان في هذا النموذج لتاريخ الأحداث الذي يكمل بشكل كبير رواية لادوري عن التغيير الاجتماعي بأكثر مما هو لدى برودين. يركز لو روي لادوري على الصراع الاجتماعي والاحتجاج الاجتماعي كي يظهر كيف لاحظ المعاصرون التغيير الاجتماعي وكيف كانت ردة فعلهم.

في المرحلة «أ»- مرحلة التوسع - يسمع القارئ عن الكرنفال الروماني في دوفيني في العام ١٥٨٠، وخلال هذا الاحتفال يصرح المهنيون والفلاحون بأن «أغنياء مدينتهم قد أصبحوا أثرياء على حساب الناس الفقراء».

وفي المرحلة «ب»- مرحلة التقلص - يناقش لادوري ثورة الفيفاريين عام ١٦٧٠ تحت الشعار التقليدي «فليعش الملك، وليسقط جامعو الضرائب» وهو «رد فعل غريزي أكثر منه رد فعل عقلي على الأزمة الريفية».

لم يكن الانطباع أن هذه الاحتجاجات لم تشكل أي فرق، يمكن إدراكه، على مسار التغيير الاجتماعي. وعلى أيّ حال، عند مناقشة كتاب عن سياسة سارثة (منطقة في شمال غرب فرنسا صوتت لليمين بينما صوت جيرانها لليسار) يورد لو روي لادوري نقطة أساسية هي أنه في هذه الحالة فإن الثورة المضادة المحلية في عام ١٧٩٣، يمكن أن تشرخ البنية الاجتماعية وتخلق بنية جديدة يمكن أن تستمر لقرون. وقد تكون الحادثة مصفوفة أو قالباً (بي بوا ١٩٦٠ - لو روي لادوري ١٩٧٢).

إذا كان هناك درس عام نستخلصه من كتاب لادوري، فهو أنه في مجتمعات ما قبل الصناعة، كان أهم عامل في التغيير الاجتماعي هو النمو أو الانحطاط في السكان. وهي نتيجة تحرك نحوها مجموعة من المؤرخين الفرنسيين بمن فيهم

الماركسيين أمثال بيير فيلار و غي بوا (فيلار ١٩٦٢- غي بوا ١٩٧٦). أما قيمة كتاب لادوري حول لانغويدو لدى علماء الاجتماع مثل دراسة بوستان حول إنجلترا في العصور الوسطى، فهي أنه يقدم نموذجاً للتغيير الاجتماعي يلعب فيه السكان دوراً حيوياً (بوستان ١٩٧٢).

أما الحالة الرابعة والأخيرة والتي تجب مناقشتها هنا فهي فرنسية أيضاً - وهي دراسة ناثان و وشتل «رؤية المهزومين». هذا التحليل للغزو الأسباني للبيرو يهتم بـ «الأزمة التي أثارها الغزو» وبطريقة التغيير الاجتماعي في بيرو بين ١٥٣٠ وعام ١٥٨٠. والمصطلحات الرئيسية في نموذج ووشتل هي «التدمير» و «التثقيف». ويعني بـ «التدمير» انتزاع الروابط التي تجعل الأقسام المختلفة لنظام المجتمع التقليدي تشكل وحدة واحدة. وقد بقيت المؤسسات التقليدية والعادات شيئاً فشيئاً بعد عام ١٥٣٠، ولكن تمزقت البنية الاجتماعية.

بقيت الأتاوات، لكن من دون النظام القديم القائم على قيام الدولة بإعادة التوزيع. بقي الرؤساء المحليون، لكن علاقتهم بالحكومة المركزية لم تكن على ما كانت عليه سابقاً أيام حضارة الأنكا. بقيت الديانة التقليدية، لكنها أصبحت غير رسمية كطائفة سرية، واعتبرتها الإرساليات الأسبانية ديانة وثنية، وعملت ما باستطاعتها لاستئصالها.

كيف استجاب هنود البيرو لعملية التدمير هذه؟ يناقش ووشتل استجابتهم ورد فعلهم بمصطلح «التثقف» الذي عرفه «بمقالة جعلت نموذجه أكثر وضوحاً» على أنه احتكاك ثقافي في وضع سيطر فيه مجتمع وكان فيه المجتمع الآخر تابعاً خاضعاً. (ووشتل ١٩٧٤). قبل بعض الهنود قيم غزاتهم، مع أن القبول الظاهر كان بعض الأحيان يحجب المثابرة والاستمرار في العادات التقليدية في التفكير، بوعي أو بلا وعي. قام المؤرخ الإخباري غوامان بوما دو أيالا، مثلاً، بإدخال كم كبير من المعلومات الغربية في دراسته عن البيرو، لكن الفئات الأساسية في تفكيره، مثل مفاهيمه عن المكان والزمان، بقيت فطرية. والذي يهمنا هنا ليس الاحتكاك الثقافي الموضوعي، بل العنصر الشخصي، الشخصي بصورة كلية، أي صورة ثقافة التابع عن ثقافة الغزاة، «رؤية المهزومين»، كما دعاها ووشتل. كذلك فإن تنوع

ردود الفعل ضد الأسبان وثقافتهم بحاجة إلى أن نركز عليها. استوعب بعض الهنود الثقافة الأسبانية، بينما رفض الآخرون التثقف وأعلنوا الثورة، كما هي حال أولئك الذين شاركوا في التحرك الألفي لـ تاغوي أونغو دفاعاً عن الآلهة التقليدية، وتغير آخرون كي يبقوا كذلك، مثل الأراوكان الذين اختاروا الحصان ليقاوموا به الأسبان الذين قدموه لهم.

قد يبدو من الغريب تقديم نموذج ووشتل عن التثقف للاستعمال من قبل علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا إذا ما اعتبرنا أن مصطلح «التثقف» قد ابتكره بالأصل علماء الأنثروبولوجيا (في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر) ولم يعد يؤخذ به بجدية. (كاستثناء لذلك، انظر فوستر ١٩٦٠ - استكشاف آخر لنتائج الغزو الأسباني). ومع ذلك، فإن ووشتل هو أكثر من حالة مشوقة للتخلف الانضباطي. وكما يحدث غالباً في الاحتكاك الانضباطي والثقافي، فقد حوَّل المؤرخون ما اقتبسوه. ليس ووشتل ناشراً ومسهباً بسيطاً.

فاهتمامه بالسباق الاجتماعي والسياسي للاحتكاك الثقافي (وهو يترسم نظرية غرامسكي عن السيطرة الثقافية)، جعله يميز بين الشكل الثقافي (الفئات والخطط) والمحتوى (المعلومات)، واهتمامه بالطريقة التي يدرك بها أفراد الثقافتين بعضهم بعضاً، هذا كله يعطي مفهوم التثقف القديم حداً جديداً قاطعاً.

يتقارب عمل ووشتل مع عمل علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين الآخرين. فقد أكد كل من وولتر نيل و بيرنادر كوهن على الدور الذي يلعبه فشل البريطانيين في فهم طبيعة المجتمع الهندي التقليدي، وهما يدرسان عملية التغيير الاجتماعي في هند القرن التاسع عشر. فجامعو الضرائب «زاميندار» كانوا يُحترمون ويُعاملون كملاك أراضٍ، لأن المسؤولين في شركة الهند الشرقية كانوا يفكرون بلغة النظام البريطاني الخاص بأصحاب الأراضي والمستأجرين. أدى سوء فهم البنية الاجتماعية إلى تغيير في البنية الاجتماعية كما ينبغي أن يحصل، إذا أخذنا بالحسبان العنصر الشخصي في البنية الاجتماعية ووضع السيطرة الغالب للبريطانيين (و. س. نيل ١٩٥٧ - كوهن ١٩٦١).

التطور الجديد المهم هو تبني المؤرخين الفرنسيين لنموذج التثقيف لتحليل مجتمعهم. فقد ناقش روبرت موشيمبليد تثقيف العالم الريفي في شمال شرقي فرنسا في القرن السادس عشر ملاحظاً أن اضطهاد الساحرات تزامن مع الهجوم المضاد على «الوثنية» وانتشار معرفة القراءة والكتابة في الريف. فقد كان المركز يحاول تغيير الأطراف، ويحاول الحكام تغيير قيم المحكومين. ولا يبعد هذا عن صرخة دوت من البيرو إلى كامبريسيس (موشيمبليد ١٩٧٨). وبالطريقة نفسها، فإن كتاب «فلاحو لانغيدو» قد وصف ثورة البروتستانتيين في سيفنس في بداية القرن الثامن عشر كاحتجاج ضد «التجهيل» (لو روي لادوري ١٩٦٦).

باهتمامهما بـ «التجهيل» و «إعادة البناء» يبدو أن لو روي لادوري و وشتل يظهران تأثير عالم الاجتماع الايطالي فيتوريو لانترناري (لانترناري ١٩٦٠-١٩٦٦).

هذه الأمثلة الأخيرة يمكن أن تساهم في إظهار أنه في الوقت الذي رفض فيه المؤرخون نماذج ماركس وسبنسر في التغيير الاجتماعي لأنها «ذاتية»، إلا أن بعضهم كان لديهم، على الأقل، بديل إيجابي في أذهانهم.

بدأ هذا الفصل بالعمل إلى الداخل من الصعوبات الموجودة في النماذج الحالية للتغيير الاجتماعي، واستمر في العمل إلى الخارج من دراسات الحالات. وقد يشعر القارئ أن القناتين لم تلتقيا. وهم محقون في ذلك. وأنا لا أقدم نموذجاً جديداً للتغيير الاجتماعي، ولكنني ببساطة، أقدم بضع نقاط يمكن أخذها بالحسبان في نموذج مستقبلي. وأود أن أؤكد وأشرح ثلاثاً من هذه النقاط كخاتمة. وكلها تهتم بتنوع التغييرات في المجتمع، وهو تنوع يمكن أن يتضح بسرعة إذا أخذنا في حسباننا فترة أطول من القرن الماضي.

تتعلق النقطة الأولى بالاتجاهات المختلفة للتغيير. فإذا كانت الحركة باتجاه التعقيد، فيمكن تعريف التخصص والتمركز على أنها «إلى الأمام» وعندها يجب أن يتذكر صاحب النظرية أن يأخذ باعتباره أيضاً الحركة إلى الوراء. ويجب أن يوجد في النموذج مكان للتحركات الدورية، ومكان للتحرك في خط مستقيم، ومن المحتمل أن التغيير الاجتماعي في مجتمعات ما قبل الصناعة كان تغييراً دورياً. ولا عجب عندها إذا لم يؤمن الناس قبل القرن الثامن عشر بالتقدم، وتوقعوا أن

يعيد التاريخ نفسه. كذلك لا يجب أن نفترض أنه بعد الثورة الصناعية أصبح التغيير الاجتماعي خطياً ومتراكماً. ونأمل أن يحدد النموذج المستقبلي أنواع الأوضاع التي يحدث فيها التغيير الخطي المستقيم والدائري.

تتعلق النقطة الثانية بأسباب التغيير. وأحد التفاسير لسيادة التغيير الدائري في عالم ما قبل الصناعة هو اعتماده على تحركات السكان والذين كانوا هم أنفسهم دوريين، لأسباب شرحها مالتوس. كذلك يجب أن يركز النموذج المستقبلي على الديموغرافيا أكثر مما فعل ماركس و سبنسر، لكن يجب تمييز الأوضاع التي يكون فيها هذا العامل مسيطراً أو تابعاً. ونتيجة أخرى تظهر من دراسة الحالات، وخاصة من الحالة الأخيرة، وهي عدم ملاءمة نموذج التغيير الذي لا مكان فيه للعوامل الخارجة عن المجتمع المدروس. وليس هناك أمل في العودة إلى الانتشارية، لكن المرء يأمل في أن يتعامل النموذج المستقبلي مع «المطابقة» بين العوامل الداخلية والخارجية، ويناقش ما يجعل بعض المجتمعات منفتحة نسبياً أو مكشوفة معرضة للتأثيرات الخارجية، بينما المجتمعات الأخرى أقدر على مقاومتها، وهي فعلاً غير قادرة على فعل غير ذلك. ما هو الذي يقرر استيعاب أو رفض الغزاة الخارجيين والتقنية الأجنبية والأفكار الأجنبية (أوتينبيرغ ١٩٥٩ - شنايدر ١٩٥٩)؟.

وتتعلق النقطة الثالثة بميكانيكية التغيير الاجتماعي، وأهمية الأحداث والأفراد، أو بشكل أفضل، «المطابقة» بين الأحداث والأفراد من جهة، والاتجاهات بعيدة المدى من جهة أخرى. ما هي الظروف وبأيّ طريقة تكون البنية الاجتماعية مكشوفة لتأثير الأحداث؟، وبأيّ طريقة تكون مرنة؟. توحي بعض الدراسات التاريخية بأن الحروب والأزمات الأخرى غالباً ما تعمل كمسرع، تعجل بالتغيير الاجتماعي بدلاً من البدء به. وعليه، فإن نفس الأزمات يمكن أن يكون لها تأثيرات معاكسة في مناطق مختلفة. فقد قيل في بريطانيا بأن الحرب العالمية الأولى بين ١٩١٤-١٩١٨ قادت إلى جعل التمييزات الاجتماعية غير واضحة، بينما أظهرتها بشكل واضح جداً في ألمانيا (ماركويك ١٩٦٥ - كوكا ١٩٧٣). ويبدو أيضاً أن الحرب بين إنجلترا وفرنسا في أواخر القرن السابع عشر قد أكدت وأبرزت

الاختلافات الموجودة بين الدولتين، جاعلة الملكية الفرنسية أكثر «استبداداً» مع تقليص سلطة الملك البريطاني. مرة أخرى، فإن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر قد شجعت على ظهور المدن وإنهاء العبودية في أوروبا الغربية، لكنها أدت إلى انحطاط المدن وإعادة نظام الرق في أوروبا الشرقية.

ما هي الطرق التي يستطيع فيها الفرد التأثير على التطور الاجتماعي؟ من الواضح تماماً أن الحكام لا يستطيعون منع التغيير الاجتماعي مثل الصخرة التي لا تستطيع أن تمنع الأمواج. حاول بعض الحكام القيام بذلك. فقد حاول نظام توكوغاوا في يابان القرن السابع عشر أن يغير البنية الاجتماعية بمرسوم، معلناً أن المجموعات الاجتماعية الرئيسية الأربع يجب أن تكون على النحو التالي: الساموراي، الفلاحون، الحرفيون والتجار. لم يمنع المرسوم التجار الأثرياء من تحقيق مكانة لهم أعلى من الساموراي. ومن جهة أخرى، فإن إلغاء نظام ميجي للساموراي بعد عام ١٨٦٨ كان مرسوماً له نتائج اجتماعية مهمة. فالعديد من أفراد الساموراي السابقين دخلوا ميدان التجارة، وهي مهنة كانت مقصورة عليهم سابقاً. والأكثر أهمية هي النتائج غير المقصودة الناتجة عن قرارات الحكام.

مرة أخرى، إن الاستيعاب الثقافي الذي ناقشناه لا يجب التفكير به على أنه عملية آلية، فهو عادة نتيجة الكثير من العمل الشاق. ومن المفيد أن نفكر بلغة «إدارة» التغيير الاجتماعي. فقد نجح نظام ميجي في القيام بما فشل فيه نظام توكوغاوا. في الرواية الأخاذة «الفهد» التي كتبها لامبدوسا عن صقلية القرن التاسع عشر، يقول أحد الأرستقراطيين لآخر: «للحفاظ على كل شيء على ما هو عليه، يجب أن نغيّر كل شيء». وبعض الارستقراطيين وخاصة الإنجليز يبدو أن لديهم موهبة للتغيير كي لا يغيروا أي شيء. وهم يكيفون أنفسهم حسب الظروف الجديدة والقيام بتضحيات لصالح بقائهم. جميع هذه الأنشطة لها مكانها في نموذج التغيير الاجتماعي.

ومع ذلك، يمكن للمرء أن يأمل في أن يحدد النموذج أنواع الأوضاع التي يكون فيها لهذه السياسة فرصة للنجاح. ويمكننا أن نورد هنا دراستين مستقلتين ومتقاربتين عن السلوك الارستقراطي في انجلترا القرن التاسع عشر و راجستان

الهندية في منتصف القرن العشرين. كلا الدراستين تؤكد على التمزق في الطبقة الحاكمة بين مجموعة عليا كانت أكثر تعاطفاً مع التغيير وطبقة دنيا لديها الكثير لتخسره. والطبقة الدنيا كانت تتطلع بشكل تقليدي إلى الطبقة العليا من أجل القيادة. وفي هذا الوضع، فإن المجموعة التي ستخسر الكثير عن طريق التغيير غير قادرة على تنظيم المقاومة، وسياسة «التكيف» لدى الارستقراطيين نجحت وحدث التغيير الاجتماعي من دون عنف (أف. أم تومبسون ١٩٦٣ - رودولف و رودولف ١٩٦٨).

باختصار، يمكن أن يكون لدى المؤرخين ما يساهمون به من أجل صنع نموذج مستقبلي للتغيير الاجتماعي الذي يوجه عناية أكبر للتنوع وللاتجاهات طويلة المدى أكثر من النماذج السابقة ويحدد المسارات البديلة والقيود بأوضح مما كانت عليه سابقاً. مثل هذا النموذج الذي يسمح بـ «إما.... أو....» ويحذر من «إذا.... عندها....» يمكن أن يفيد المؤرخين الذين يحاولون فهم مجتمعات معينة، ويفيد علماء الاجتماع في البحث عن الأقل من التعميميات غير الصحيحة. ويجب أن يكون مثل هذا النموذج انتقائياً بمعنى أنه يقترب من أهم العناصر القيمة في النظريات السابقة، لكن ليس عن طريق الافتراضات التي تناقض بعضها بعضاً. والتحرك خطوة أو خطوتين للاقتراب من مثل هذا النموذج، كان هو الهدف الأساسي لهذا الكتاب.

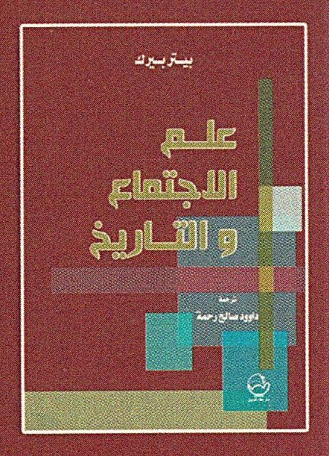
المحتويات

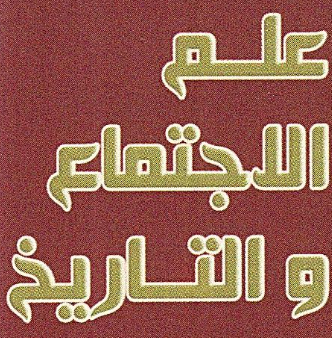
الباب الثاني

البنى الاجتماعية

من منشورات دار علاء الدين

- الإعداد للقرن الواحد والعشرين
  ....بول كينيدي
- أسس التعامل والأخلاق للقرن الحادي والعشرين
  ....جون باينس
- العولمة والقيم
  ....حيدر حميد الدهوي
- علم النفس الاجتماعي في الحضارة الصناعية
  ....د. جيمس براون
- قضايا النهضة
  ....جاد الكريم الجباعي
- الإنسان والحرية عند محي الدين بن عربي
  ....سعيد الشبلي
- جدلية الإيديولوجيا والعلم
  ....سيرغي كارا مورزا
- السيكولوجيا وعلم الجمال
  ....ل. س. فيغوتسكي
- المعراج والرمز الصوفي
  ....نذير العظمة
- مشكلة الإيمان والعلم في الفلسفة العربية
  ....ي. أ. فرولوفا
- الأنثروبولوجيا الثقافية
  ....محمد الخطيب
- الأنثروبولوجيا الاجتماعية
  ....محمد الخطيب
- الاثنولوجيا دراسة عن المجتمعات البدائية
  ....محمد الخطيب
- الفلسفة تبحث الرحلة الأولى ٢٠٠٠ق.م - ٥٢٤م
  ....د. ابراهيم فاضل
- الفلسفة تبحث الرحلة الثانية ٥٢٤م - ١٠٥٧م
  ....د. ابراهيم فاضل
- المتنبي والمعري في مجلس الأمن الفكري العالمي
  ....د. ابراهيم فاضل
- لقاءات الفلاسفة
  ....د. ابراهيم فاضل
- مذكرات الفلسفة العربية
  ....د. ابراهيم فاضل
- وحدة الفكر الإنساني
  ....د. ابراهيم فاضل
- برتراند رسل دراسة في تطور فلسفته
  ....آلان وود
- تيارات الفلسفة الشرقية
  ....محمد سليمان حسن
- دراسات في الفلسفة الأوروبية
  ....محمد سليمان حسن
- دراسات في الفلسفة الأوروبية
  ....محمد سليمان حسن
- الإيديولوجية اليهودية في شقيها التوراتي والصهيوني
  ....مفيد عرنوق
- ندرة اليازجي الأعمال الكاملة
  ....ندرة اليازجي
- في أصل العرب ومواطنهم
  ....د. ماجد عبد الله الشمس
- رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية
  ....د. محمد فوزي الجبر
- قضايا معاصرة في مشكلات الفكر والأخلاق
  ....د. محمد فوزي الجبر
- صراع بين الحرية والاستبداد
  ....فارس الحناوي
- محاكمة سقراط
  ....يوري فانكين





لا بد لكل مُهتمٍّ ودارسٍ لـ «علم الاجتماع والتاريخ» من قراءة هذا الكتاب؛ فهو مسح شامل يميز بين التاريخ وعلم الاجتماع ونقاط الالتقاء بينهما. كما يتحدث عن المناهج والنماذج التي يستعملها كل من العِلْمَيْن، مع تفصيل للحراك الاجتماعي والتغيير الاجتماعي ونشوء البيروقراطية، ويناقش أيضاً العقلية والإيديولوجيّة ويعطي نماذج للتغيير الاجتماعي (نموذج سبنسر وماركس). ويطلق الكاتب رأيه في طريقة وضع نظرية جديدة، لا بد للمؤرخين وعلماء الاجتماع من العمل على استنباطها وتضمينها أفضل ما جاءت به نماذج العلماء السابقين.

يطلب الكتاب على العنوان التالي: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع - سورية - دمشق
ص.ب. ٣٠٥٩٨ - هاتف ٥٦١٧٠٧١ - فاكس ٥٦١٣٢٤١ - بريد إلكتروني ala-addin@mail.sy